۱۰۰۷۶

بازدید شد
۱۳۸۴

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب در اثبات هیولی

مؤلف شمس الدین محمد خفری

موضوع

شمارهٔ قفسه ۱۰۰۷۶

شماره ثبت کتاب
۶۲۳۷۴
۱۰۹۹۰

تصنیف ملا شمس الدین محمد خفری

در اثبات هیولی

١٠٠٧۶
۶٢٣٧٤
١٥٢٢

بسم الله الرحمن الرحيم

... الصلوة على مظهر الاعلى محمد واله

... في تحقيق الهيولى وتوابعها

... نعينا بالذي ابدعها وبينها على مقدمة

... الناس في حقيقة الجسم

...

... الجزء

... الجوهرية المتصلة

... بجوهرية المتصلة وبعضهم الى انها

... لا يمكن انقسامها في الخارج فعلى هذه المذاهب

... الاجسام وحدة بالشخص ومتكثرة في نفس الامر وقضية

تارة متصلة واحدة في الحس وتارة عن ...

فيه ولما ابطل الحكماء هذه المذاهب ...

الى ان الجسم المفرد متصل في نفسه ...

وقابل لطريان الانفصال عليه من ...

انه عند طريان الانفصال ...

وبقي شيء ...

حالتي ...

...

ان ...

مادتها ...

لا متصل ولا منفصل بل مع ...

واحدا ومع الانفصال بين منفصلة متعددة ...

متصل واحد ثم اختلفوا في تحقيق الاتصال الجو

...الجوهر المتصل في ذاته وصير المادة الاولى عنده
...واحد متصلة واحدة ومع المتعدد من المتصل
...تعدده بالعرض واما عند افلاطون فهي
...الاتصال العرضي الوحدة منفصلة بالاتصال
...علم تحقق الاتصال الجوهري
...له التي هي ...
...مقال الجسم هو
...الماهية
...في
...مذهب ارسطو
...مذهب
...في الكتب المشهورة
...يعتمد عليها فانا نبا حقق ما هو الحق في
...لنا اثبات الاحكام التي تتعلق بالهيولى و
...من البدع وغيره فتمت المقصد في تلك المطالب

واما ابطال المذاهب المذكورة اولاً ...
لشهرة براهينه التي هي سهلة الماخذ اما
الهيولى والصورة الجسمية واثبات تركيب...
في تعريف الجسم الطبيعي بان يقال ...
فيه الابعاد الثلاثة ...
ان نفرض فيه ...
كذلك ...
مقا...
الخ...
كونه ...
الاطلاق واما ...
الجسمية مبدا لفصله وكونه ...
الطبيعي مهية مركبة من الجنس والفصل ...
له او لازماً لجنسه وسواء جعل مفهوم قولنا ممتد ...

فصله او لازم فصله والدليل على تركيبه من
بحد العقل خواصا لذاتي في كل من مفهومي
ت الثلث على الاطلاق فان رفع حمل
الماهية الجنسية كما هو شان جميع الذاتيات
اسببا لرفع ماهية الجسم بالذات
سببا لرفع ماهية الجسم
نفع رفع الجوهرية
ث على
ري وما
هو
عند
تصال اي يمكن ان
متصله متقاطعة على قوايم ومعنى ذلك
جسم انه ممتد في الجهات الثلث على نحو التعين
مدا ان يكون اجزاوه الفرضية مشتركة في الحدود بمعنى ان

كل

كل جزء بعينه يكون جزء الجزء آخر ونعم ما
يقال في اثبات تركب الجسم في الخارج
جنسا هو الجوهر وفصله هو
الثلث على الاطلاق متصل
مركب في العقل من الجنس
الفصل اذا كان
معنى
من
و
هو
فصله الذي
الاطلاق متصل بالمعنى المدعى
الانفصال عليه ان جميع اجزائه مشتر
معنى الجوهر عليه باعتبار الوحدة التي اعتبر في

www.icar.ir

ولعنها الاتصال فهذا تحرير دليل ساطع خال عن الزوائد
من الهيولى والصورة ومن لا يساعدني في
او لازم جنسه قبل اقامة البرهان على
ان نقول لا شبهة في ان الممتد في الجهات
انا ما ان يكون تمام ماهية الجسم
في الخارج وحقيقة
لمنشاء الله
للعتبر
مذكورة
جود فيه
من الابعاد اذ
ية الطبيعية بعينها واعتبر الامكان
مناط الجسمية ليس هو فرض الابعاد بالفعل
في الجسمية بعدم الفرض بل مناطها مجرد امكان الفرض

سواء

سواء فرض ولم يفرض اصلا قوله من قال ان قيد الفرض مع
مع وجود قيد الامكان لغو لانه اذا ف
رض الابعاد الثلاثة فيها امكن غاية
محالا ليس بشيء لانا اذا لم نعتبر ... اله
الامكان كان المتبادر منه
الخارج ومخرج عن
مع قيد ا
ذكر ال
المراد
بل المراد
والخطوط فرض
قال السيد المدقق قدس الله سره
بحوز العقل وعدم تناهيه ليس
تعمل العقل بمعونة الوهم بعين السطح والخط كما يدل عليه

١٣ - العرض والعمق ويدل عليه ايضاً **قوله**
ايده بنفيه حيث قال السيد يجب ان يكون
على الوجوه المذكورة حتى يكون جسماً
بنا فكيف يمكننا ان يضطر
في الجسم بل معنى هذا
[illegible] بعد احد
العرض [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] عمق
[illegible] كما يقال ان
[illegible] بعاد وليس يعني انه منقسم بالفعل
[illegible] انه من شانه ان نفرض فيه هذه القسمة
[illegible] بان يعرف الجسم وهو انه الجوهر الذي كنا صورته

وهي

وهو بها هو ما هو ثم ساير الابعاد المفروضة بينها بانه
وبها بانه شكاله وبعضها عن امور ليست مقومة له بل هي
تابعة لجوهره انتهى كلامه **اقول يفهم من كلامه هذا امور**
احدها ان المراد بالفرض المذكور في تعريف الجسم هو توهم الابعاد
والخطوط وتعمل العقل بعون [illegible] الابعاد من حيث
لا ان يكون المفروض [illegible] باللذات
عمقاً لا [illegible] ان هذه
الصف [illegible] للجسم
[illegible] ثانيها ان هذه [illegible] مقومة
او لا [illegible] الثلثا
تحقيق الم [illegible] الجوهر
حيث يمكن ان يفرض فيه [illegible] هو في
الجسم باعتبار ذاته قابل للابعاد الثلثة [illegible] والعمق ان
متصلة باعتبار ذاته فاتصاله ليس امرا [illegible]
ليس الا متصليته فاتصاله امر [illegible] عن نفسه الذي هو

فمفهوم قولنا متصل بالمعنى المذكور متحد بالجسم بدون ان يتحقق
له اتصال موجود الى الخارج وهذه المقدمة نافعة جدا في
البراهين الآتية في جواب من قال ان هذا التعريف غير مانع
لدخول الهيولى فيه وفي محافظتها ومما يتعلق بالتعريف
المذكور ا[illegible] قدس سره في شرح المواقف
ان [illegible] في فرض الابعاد نظرا الى
ذات الجو[illegible] فان
قلت [illegible] هما
قلت [illegible]
الممتد [illegible] الجوهر
[illegible] في حال هذا
[illegible] بالضرورة فالمقصود ههنا تعريف
[illegible] بان المقصود ههنا تعريف الجسم الذي
[illegible] بيان حقيقته واجزائه الخارجية ولا شبهة في ان الذي قصد

الصورة
بيان حقيقته واجزائه الخارجية ليس الا المركب من الهيولى و
دون ما يدرك في بادي النظر ولعل المعترض جعل الضمير في
قوله فالمقصود ههنا تعريفه راجعا الى قوله هذا الجوهر الممتد اعني
مقصوده
الصورة الجسمية من حيث هو صورة جسمية وليس هذا
بل الضمير المذكور راجع الى قوله الجسم [illegible] النظر فمقصوده
قدس سره ان المقصود ههنا [illegible] الجسم في [illegible] راي
الجسم المحسوس [illegible] النزاع [illegible] موجود وذهب المحققون
الى كون [illegible] الشارع [illegible] تركبه لا نقص مجرد
الاحتمال [illegible] الجزء المقص
لان المقص [illegible] تطبيقها
واما ما قال بعض [illegible] عن السؤال
من ان صدق الحد المذكور على الصورة
الصورة الجسمية متحدة مع الهيولى في الاشارة
ذات واحدة في الخارج كما حققناه فكيف يجوز ان نفرض

وحدها خط مع ظهور ان كل خط نفرض فيها يفرض في
المجموع فقيد تأمل وجوه احدها ان كون الصورة متحدة
مع الهيولى في الاشارة الحسية بل هما ذات واحدة في
الخارج كما حققناه فكيف يجوز ان نفرض فيها وحدها
خط مع [illegible] لا نفرض فيها نفرض في المجموع
نفيه [illegible] مجموع [illegible] ان كون الصورة متحدة مع
الهيولى في الاشارة الحسية [illegible] لا أليس
نصدق هذا [illegible] مع
سدا [illegible]
اما صد [illegible]
[illegible] اجها
مكن فرض [illegible] ابعاد فيه مسلم فيما
[illegible] هيولى لا يمنع الصدق المذكور
[illegible] لذلك علم صحة قوله قدس سره فكيف
[illegible] فيما ان التعريف لا يصدق على غير الصورة الجسمية

فلان المجموع المركب من الهيولى والصورة الجسمية المتحدين
في الاشارة الحسية لا يمكن توهم الخط فيه الا بواسطة الجزء
الاخر الذي هو الهيولى فلا يكون امكان فرض الابعاد نظراً
الى ذات الجوهر من حيث هو ذات مركبة وثانيهما ان الحكم
بانهما ذات واحدة في الخارج على [illegible] حققه لا يدفع هذا
السؤال لانه قدس سره قائل بالتركيب الخارجي الاتحادي
فيكون الجسم [illegible] الخارج جوهر مركب في الخارج من الجوهرين
المتحدين في الذات احدهما وهو الذي يمكن ان ينعدم مع بقاء
الاخر هو الصورة والباقي الذي يطرأ عليه هو الهيولى
ولا نصدق على ذلك المركب انه يمكن فرض الابعاد فيه
نظراً الى ذات المركب من حيث هو ذات المركب بل انما يمكن
فرض الابعاد فيه نظراً الى ان ذات الهيولى متحدة مع الصورة
بالعرض وعلى تقدير حمل التعريف المذكور على المتبادر الذي
هو مدار السؤال المذكور لا يندفع بهذا الجواب وخلاصة هذا

النظر انه اذا اخترت ان الهيولى مع الصورة يتحدان في الذات
على ما اختاره المجيب لزم ان تلك الذات مركبة من حيثية
هي ما الهيولى التي تبقى مع زوال الصورة وطريان الصورة
الاخرى وهي الجنس بشرط لا ومن حيثية اخرى هي الصورة
التي تنعدم [illegible] وهي الفصل بشرط لا وان تكون
كل منهما [illegible] جوهر مغاير لوجود الاخر في ضمن جوهر
الكل وظاهر ان منشاء امكان [illegible] الا الصورة
الجسمية لا اصل [illegible] الهيولى فلو حمل التعريف على ما ذكره
سيد المحققين قدس سره من المعنى المتبادر الذي هو ان
منشاء امكان فرض الابعاد ليس الا نفس الذات ولم ينشاء
من غيرها سواء كان جزءا او خارجا لم يندفع السؤال
المذكور بهذا الجواب سواء اختير ان جزئي الجسم الذي هو
مركب من الخارج منهما يتحدان في الذات بالعرض او لا والاولى
ان يحمل التعريف المذكور على غير المعنى الذي اعتبره سيد المحققين

نور الله مرقده وهو ان منشا امكان فرض الابعاد
ليس امرا خارجا من الذات فح يكون التعريف غير صادق على
الهيولى لاحتمال صيرورته اعم بعد اثبات الهيولى على انها
جوهر مغاير للصورة الجسمية على ما هو المشهور لا يخل
بالمقصود لما مر فان قلت هذا انما يصح ان لو
جعل قوله وحدها قيدا للصدق ليكون معناه انه لا يصدق
التعريف الا على الصورة الجسمية واما اذا جعل
قوله وحدها قيدا للصورة الجسمية ليكون معناه انه يصدق
التعريف المذكور على الصورة الجسمية بدون الهيولى فلا
يلزم ان يحمل قوله نظرا الى ذات الجوهر على المعنى المذكور اولا
بل الاولى ان يحمل على المعنى المذكور ثانيا فح تم الجواب الذي
ذكره سيد المدققين نور الله ضريحه قلت جوابه انه لا يتم
الا بان يقال انه لا يمكن فرض الخطوط بالذات في الصورة
الجسمية وحدها الا بان يقال فرض الخطوط فيها مستلزم لفرض

للخطوط في الهيولى وفي المجموع كما تعرض له قدس سره فان قيل
حواشي سيد المدققين قدس سره مبني على مذهبه في الهيولى
على ما يدل عليه قوله على ما حققه وهو ان الصورة الجسمية
متحدة مع الهيولى مع كونها تمام ماهية الجسم المركب من الهيولى
والصورة في الخارج بدليل قول الشيخ في طبيعيات
الشفاء حيث قال ان لكل جسم طبيعة وصورة و
عرضا ثم قال وصورته هي ماهيته التي بها هو ما هو قلت
الصورة الجسمية جزء خارجي للجسم الذي له جزء آخر هو
الهيولى فكيف يمكن ان يقال انها تمام ماهية ذلك الجسم
وقول الشيخ المذكور لا يدل على ذلك فانه قال صورة
الجسم هي ماهيته ولم يقل الصورة الجسمية هي ماهية الجسم
وصورة الجسم قد يطلق على ماهية الجسم وقد يطلق على
الصورة التي هي محل الهيولى وبحصولها فيها يتحصل الجسم
ومراد الشيخ من صورة الجسم في العبارة المذكورة

هو المعنى الاول وههنا سؤال تفرع على الايراد على التعريف المذكور
يعلم ما يعينه وهو ان يقال المراد من هذا التعريف ان الجسم
هو جوهر متضمن لما يفرض فيه الابعاد الثلاث ولعل قدوة
الحكماء صاحب الشفاء اشار الى هذا بقوله وهو ان الجوهر الذي
كذا صورته على ما مر وليعلم ان لسؤال سيد المحققين في
التعريف المذكور بعينه نظر في كلام سيد المدققين في
حواشيه على شرح التجريد حيث قال لا يمكن تعريف الانسان
بالحيوان الناطق لان الناطق هو النفس والحيوان هو البدن
وما يصح حمل شيء منهما على المجموع فلو عرف الانسان بالجوهر
الناطق لزم ان لا يصدق الا على جزئه فلا يصح تعريفه به
بل انما يصح تعريف جزئه به وهو النفس وانما وقع هذا السؤال
التي علقت على شرح التجريد بان المراد بالناطق
الذي جعل فصل الانسان معنى يحمل عليه وهو مفهوم قولنا
متضمن لمبدأ الآثار الخاصة اعني النفس الناطقة في

بأن المراد بالحيوان الذي هو جنس الانسان معنى محمول عليه
وهو مفهوم قولنا جوهر متضمن للابعاد ومنشأ النمو و
الاحساس وهو صادق على مجموع البدن والنفس

فائدة ذكر في

مواضع كثيرة ما يلوح اليه منها ما ذكر ومنها ما قال في منطق
الشفاء في رد من قال ان الناطق اعم من الحيوان من جهة
من ان المراد بالناطق مفهوم قولنا صاحب النفس منشأ
للآثار الخاصة وتفسيرا للناطق بما ذكرت من اعتبار التضمن
اولى من هذا لانه يصدق على البدن وحده ان صاحب
النفس الانسانية محل فاعتبار التضمن كما لا يخفى ولعل
ان السؤال المذكور لا يتعلق بخصوص تعريف مركب من المركبات
الخارجية بل يجري في جميع تعريفات المركبات الخارجية والجواب
في الكل واحد هو اعتبار التضمن ولما كان هذا الاعتبار
امرا مقررا عند المتقدمين في جميع تعريفات المركبات لم يتعرض

له في مثال الانسان والاجسام التي نعلم يقينا انها مركبة في
الخارج والجواب الاخر لهذا السؤال في التعريف المذكور للجسم
هو ان الجوهر بالمعنى المشهور عند المتأخرين الذين قالوا بتركب
الجسم من الهيولى والصورة ليس بجنس للجسم ولا لازم مساو له
بل انما اللازم المساوي له الجوهر بالمعنى المشهور عند القدماء
وهو الماهية التي اذا وجدت في الخارج ليس حالا في شيء
فما به يكون في التحديد المذكور اشارة الى ما هو جنسه انما
هو هذا المعنى الذي لا يصدق على الصورة الجسمية وفصلها
وهي الفصل بشرط لا فلا يصدق التعريف المذكور بعد الحمل
القابل للابعاد على ما يقبلها بدون اعتبار الخارج على امر
الاهيولى المركب من جنس الجسم وفصله وخلاصة هذا الجواب
ان الجوهر المأخوذ في تعريف الجسم انما هو بمعنى الموجود لا في
محل كما هو المتعارف عند المتقدمين لا بمعنى الموجود في موضوع
كما هو المتعارف عند المتأخرين القائلين بالهيولى فانه بمعنى

من قول صاحب الشفاء شكر الله سعيه حيث قال وهاهنا
تعريف للجسم وقد جرت العادة بان يقال ان الجسم جوهر طويل
عريض عميق اشارة الى ان هذا التعريف للمتقدمين الذين يثبتون
الهيولى ولا خفاء في ان معنى الجوهر عندهم هو الماهية التي اذا
وجدت في الخارج لا يكون في محل اذ لا فرق بين المحل والموضوع
عندهم كما هو مقرر عند الاشراقيين ومثبتي الجزء وفي الجملة
يحتمل التعريف احتمالين او تاويلين احدهما ان المراد بقابل
الابعاد ما يتضمن قابل الابعاد وثانيهما ان المراد بالجوهر
ما لا يكون في محل وعلى التقدير الثاني لا يصدق الا على المركب
من الهيولى والصورة وهو الجسم بعد تتميم برهان تركيبه ولا
يصدق الا على الصورة الجسمية على تقدير عدم تركيبه في نفس
الامر وكون التعريف بين الحيثيتين اي بحيث لا يصدق الا
على المركب على تقدير تركب الجسم في الخارج وبحيث لا يصدق
الا على الصورة الجسمية على تقدير عدم تركبه في الخارج فاوجب

ليتحرر

ليتحرر موضع النزاع ولا يمكن حمل النزاع في ان الجسم مركب
من الهيولى والصورة في الخارج ام لا على النزاع اللفظي وايضا
يجب ان يحمل الجوهر المذكور في تعريف الجسم على المعنى المذكور
انفا اي الموجود لا في محل ليمكن اثبات ان الهيولى التي هي
حاصلة للصورة الجسمية جزء للجسم لا حامل للجسم وبذلك
يصح المذهب الراجح وهاهنا جوابان اخران لان يراد المذكور
في التعريف المذكور احدهما ان الصورة الجسمية ليست الا
امرا ثانيا عن الهيولى فلا تكون الا حيثية اتحادية للهيولى
كما سيأتي تحقيقه ان شاء الله الحكيم ولم يمكن فرض الخطوط
فيها بالذات بدون الهيولى ولا في الهيولى بدونها بل انما
يمكن فرض الابعاد والخطوط الا في مجموعهما بالذات فلا
يدخل في التعريف الا المجموع بعد ان حمل التعريف على ما هو
المتبادر منه وهو ان المراد بقابل الابعاد ما هو قابل لها
لا باعتبار امر خارج وثانيهما ان الصورة الجسمية بكونها

حسبه الحادثة للهيولى لم يكن جوهراً ولا عرضاً لانها
ليست موجودة بالذات بل انما يكون موجودة بالعرض
على شبهه وجود مفهوم ابيض وما ينقسم الى الجوهر
والعرض انما هو الموجود بالذات كما صرح به صاحب
الشفا قدس الله سره العزيز وغيره وعلى هذا لا يصدق
التعريف المذكور الا على المجموع المركب من الهيولى و
الصورة وانما اخرت هذين الجوابين لانهما مخالفان
لما هو المشهور من ان الصورة جوهر قابل للابعاد بالذات
والاخير مخالف لقسمة الحكماء للجوهر الى الجواهر الخمسة
التي احدها هو الصورة الجسمية ولعل جعل الصورة
الجسمية جوهراً انما هو على سبيل المسامحة والتشبيه
مبالغة في رد من قال انها عرض وهذا غاية ما امكن
في دفع الايراد المذكور من الاجوبة واختيار احدها
موكول الى ناظري هذه الرسالة واما الجواب المرضي

عندي

عندي فليس الا الجواب الثاني من الاجوبة الاربعة
الاخيرة ولنرجع الى تنقيح الدليل المذكور لاثبات الهيولى
وهو ان ملخصه ان للجسم المفرد محمولين هما من نوع
المحمولات احدهما انه جوهر وذات له استقلال ليست
نحو السواد والبياض في القيام بالغير وثانيهما انه طويل
عريض عميق وبعد ابطال الجزء الذي لا يتجزى ثبت انه
ممتد متصل اي قابل للابعاد ونحن في كل من هذين المحمولين
صفات الذاتي للجسمية المشهودة فان العلم باتصاف
الجسم بهما بديهي ولا يمكن ان نسلبهما عن الجسم ولا علة
لاتصاف الجسم بهما بعد تحقق الجسم وهما متقدمان على
الجسمية بالذات على نحو تقدم الذاتي ورفعهما عن شيء
يوجب رفع الجسمية فانا نحكم بان الشيء ما لم يكن جوهراً
ممتداً بل قابلاً للابعاد لم يكن جسماً وبان ما لم يكن ممتداً
بل قابلاً للابعاد لم يكن جسماً فهذه الصفات للجسمية بحدها

كلها في هذين المحمولين وبهذا يعلم انهما ذاتيان للجسم ثم
انا نجد في الممتد بل القابلية للابعاد مع بقاء الجوهرية
ووجود الجوهرية بدون القابلية للابعاد مع امكان
طريانها اما الاول فلان الجسم المفرد اذا طرء عليه
الانفصال زال عنه قابلية الابعاد التي لا توجد بدون
المتصلية كما مرت الاشارة اليه ولم يزل عنه الجوهرية
والا لزم من مجرد الانفصال الانعدام بالكلية وهو
باطل بالبديهة وباتفاق العقلاء وسنذكر النبسة عليه
ان شاء الله تعالى واما الثاني فلان المجموع الجسمين المفردين
اللذين حصلا من انقسام الجسم المفرد اليهما الجوهرية
وليس لذلك المجموع المتصلية والقابلية للابعاد ومن
شانه ان يصير متصلة وقابلة للابعاد كما كان اولا
فثبت في الجسم جوهر قد يكون متصلة وقابلة للابعاد
وقد يكون غير قابل لها بل عسامع المتصلين الاخرين وفي تلك

الجوهر

الجوهر بالذات هو الهيولى وقابليته للابعاد بل مفهوم
قولنا قابل للابعاد المحمول على ذلك الجوهر هو الصورة
فثبت ان للجسم ذاتين يتعلق عند في الخارج احدهما
مع بقاء الاخر وبذلك ثبت انه يكون مركبا في الخارج من
الهيولى والصورة كما يكون مركبا من الجنس والفصل و
سيأتي مباحث اخر تتعلق بهذا البرهان بعد تقرير المشهورة
ان شاء الله تعالى ومن البراهين التي تقرر عندي
ان يقال جميع الممكنات مشتركة في ان ليس لها وجود
لذاته بل وجود الممكن ليس الا ارتباطه بغيره فجميع
الممكنات مشتركة في اصل واحد هي امور مرتبطة بنوع
من الربط صحيحا لان يطلق عليها مفهوم الموجود الذي
هو ثابت لذلك الاصل بالذات وذلك الاصل هو الموجود
الحقيقي الذي يسمونه الصوفية اذا اعتبر بشرط لا مادة
الكل واما عند الحكماء فيسميه مطلقا فاعل الكل لان نسبة

الممكنات اليه بالاتحاد لا بالقبول وسيأتي تحقيق الحق فيه
ان شاء الله تعالى ثم ان الموجود الحقيقي اوجد عشرة عقول
او سبعين وليس شيء منها ممتداً ولا قابلاً للامتداد بحيث
تصير ذا اجزاء مقدارية فرضية والممتدات انما توجد
من الموجود الحقيقي بواسطة تلك العقول فلا بد ان
ترتبط الممتدات بالعقول التي هي مرتبطة بالموجود الحقيقي
لتصير موجودة فلا بد من واسطة اخرى بين العقل و
الممتد بحيث ترتبط الممتد بتلك الواسطة التي هي مرتبطة
بالعقل الذي هو مرتبط بالواجب ويجب ان يكون تلك
الواسطة بحيث لا يكون ممتدة ولا متصلة ولا منفصلة
باعتبار ذاتها لتصير تارة ممتداً ومتصلاً واحداً قابلة
للابعاد وتارة منفصلاً بل متحداً بالمتصلين وهذا الامر
المتوسط بين العقل والممتد المناسب للعقل من حيث انه
لا امتداد له في ذاته وللممتد من حيث انه صالح لقبول

الابعاد

الابعاد والاتصال والانفصال هو الذي يسمى عند الحكماء
بالهيولى الاولى وعند الصوفية بهيولى الاجسام فخلاصة
هذا الدليل الذي هو حقيق بالتسمية ببرهان خاص الخاص
ان الممكنات انما توجد بارتباطها بالوجود الحقيقي
لا بان وجدت فارتبطت به ولا بان ارتبطت فوجدت
بل انما توجد مرتبطة به نوعاً من الربط الذي يوجب ان
تتصف بلوازم الوجود الحقيقي الذي لا يسرع بدون اعتبار
ولا يمكن ان يحصل هذا النوع من الربط بين الصور
الجسمية والوجود الحقيقي المنزه عن شائبة التركيب و
لا نسبة بينها وبين العقل الذي لا يتصور له جزء بدون ان
يتحقق بينهما له مناسبة بكل منهما من حيثية وهو الهيولى
ومما اشبه هذا الارتباط بارتباط الخط بالنقطة المحدد
بل يتوهم كونها سبباً له فانه كما لا يمكن ارتباط الخط
المرتسم بحركة النقطة بذات النقطة بدون تكررها المستلزم

لظهور النقطة المتكررة المتعدده فی الوضع كذلك لا يمكن
ارتباط الممتدات بالوجود بل بالعقل بدون ظهور العقل
وتجليه بذاته بحيث يكون لكل جزء من اجزاء الممتد العرضية
بذلك العقل الذي هو آلة لايجاد المبداء لم يكن ارتباطه
شاملاً سارياً فی جميع اجزاء الممتد **والى هذا المعنى اشار**
الحكماء بقولهم ان الخط يحصل بحركة النقطة فی جهة
من الجهات والسطح يحصل بحركة الخط فی جهة مقاطعة
لتلك الجهة والجسم يحصل بحركة السطح فی الجهة المقاطعة
لتينك الجهتين فاشار بالنقطة الى العقل الذي هو آلة
الايجاد للحق الخلق الذي عندهم فخلاصة هذا التشبيه
ان النقط حدث الجسم بسيلانه وحركته فی جميع الجهات
فللنقطه مناسبة تما الى العقل والممتد فی جميع الجهات
الحاصل بحركتها بشرط وحدة الاتصالية هو الصورة
الجسمية والمتكرر من تلك النقطة المعينة سواء كان

على نعت الاتصال والانفصال هو هيولى الجسم ومكان
النقطة السيالة متعينة بالتشخص كان الممتد فی جميع
الجهات الحاصل من حركتها بالاتصال ايضاً امراً واحداً بالتشخص
وما طراء عليه الانفصال لم يبق كونه متصلاً لكن يسمى النقطة
المعينه بالتشخص ومتى تكررها على نعت الاتصال ايضاً فی
كل من القسمين على نعت الانفصال فی مجموعهما فالمتكرر من
تلك النقطة المعينة سواء كان على نعت الاتصال والانفصال
امر واحد بالتشخص ومعنی خالق الاتصال والانفصال
وفی حالة الاتصال يكون متصلاً واحداً قابلاً للابعاد الثلثة
وفی حالة الانفصال يصير متحداً بالمتصلين بالعرض فهو الهيولى
وكما ان النقطة المتعددة المتكررة الحاصلة من النقط الجوالة
من الاثار ان كان لها اثار وخاصه التعدد فی التعدد
فيها كذلك لارتباطات العقل العاشر لظهوراته فی عالم
الكون والفساد خاصه الجوهر هو الاستقلال الذي هو للعقل

واستعداد قبول الانفصال وفي الجملة للهيولى جوهرية جرمية
العقل واستعداد لقبول الانفصال من جهة اشتماله على بيان
ظهور العقل فيه فلو لم تعبر العقل العاشر مثلا متعددا في
الظهور في عالم الخلق لم تحصل الممتدات التي هي العناصر
ولا الهيولى التي هي هيولى العناصر وهكذا الحال في جميع
العقول السافلة والافلاك وهيولاها ولاشارة الى هذا
المعنى قال اساطين الحكمة العدد عقل متحرك فانهم ارادوا
بالعدد الجواهر التي توجد بعد مرتبة العقول التي هي في رتبة
الاثنين ففي كلامهم هذا اشارة الى تحقق الهيولى والصورة
فان العقل مشبه بالنقطة السيالة التي بحركتها في الجهات تحصل
الجسم فانه كما ان النقطة بذاتها سارية في الجسم وجميع اجزائها
الفرضية كذلك العقل العاشر جوهر ذاته سار في جميع ما تحت
فلك القمر من حيث المجموع وفي جميع اجزائه الفعلية والفرضية
فان مجموعه مرتبط به وكذلك جميع اجزائه الفعلية والفرضية

وبسبب

وبسبب الارتباط به حصل الارتباط بالوجود الحقيقي الذي
هو موجب لوجود تلك الاجسام وكما انه يحصل من حركة النقطة
امر متصل هو حركتها بمعنى القطع يحصل من ظهور جوهرية العقل
في جميع الجهات وبعضها عنها جوهر متصل هو الجسم الطبيعي
وكما انه يحصل من حركة النقطة امر بالتشخص محفوظا تشخصه
بالمتحرك مع تغير حالاته وهو الحركة بمعنى التوسط كما هو المشهور
فكذلك يحدث بسبب ارتباط مجموع الاجسام التي تحت فلك
القمر مثلا بالعقل العاشر امر بالتشخص محفوظا وحدة
الارتباط بالعقل الذي هو امر واحد بالتشخص وهو الجوهر
المرتبط بذلك العقل الفايض عنه في تحت ذلك الفلك وهو
القابل والمستعد لان يصير متصلا واحدا او متصلين
او متصلات او ما فوقها مما كان عدد اجزائه
متناهيا فالوحدة الاتصالية والكثرة الاتصالية طارئتان
لذلك الامر الواحد الذي لا يخرج عن وحدته ووجوده بطريانهما.

www.icar.ir

وهذا الجوهر هو الهيولى الاولى للاجسام عند المشائين
ولنذكر لاثباته ما ذكره القوم مع زيادات يحتاج اليها
في تحقيق ذلك المطلب ثم نعد نحو البرهان المذكور
لتحقيق الحق فيه قال سيد المحققين في حواشي شرح حكمة
العين في توضيح مقام تحقيق مقام الاجسام وتوضيح المقام
ان يقال لا شك ان للجسم جوهرا ممتدا في الجهات
فعلى تقدير انتفاء الجزء يكون ذلك الجوهر الممتد متصلا
في حد ذاته ليس فيه مفاصل بالفعل فهل هو في نفسه
ممتد في الجهات ليس معه متصل آخر هو عرض ممتد فيها او
معه ذلك ذهب الحكماء الى ان هناك
عرضا متصلا في ذاته ممتدا وساريا في الجوهر المتصل بحيث
اذا فرض في احدهما جزء يفرض بازائه جزء من الاخر
بل هو في الحقيقة اتصال ذلك الجوهر ومعنى كونه متصلا
في ذاته انه في حد نفسه بحيث يستلزم ذلك المتصل العرضي

ذهنا وخارجا ونسبته الى الجوهر الممتد الذي هو الصورة
الجسمية نسبته الى الهيولى ولذا سمي صورة الصورة الا ان
لا استلزام بين الصورة والهيولى بحسب الخارج فقط
واستدلوا على ذلك بان الجسم المعين كالشمعة اذا تشكلت
باشكال مختلفة فجسميتها باقية بشخصها وهناك امر
زائل هو المقدار انتهى كلامه ره اقول الاتصال
مقادير الاجسام تابع ولازم لاتصال جواهرها التي
هي الصور الجسمية لا بان يكون هناك اتصالان
متصلان بل انما يكون متصل واحد جوهري بعينه
امتداداته وبواسطة تعينها يعرض له حيثية وهي
كون الممتد المتصل الجوهري بحيث يمكن ان يمسح بعدد
معين مرات متناهية او كونه غير متناهية في التكسير
والمساحة وهذه الحيثية انما تكون معروضة للاتصال
بالعرض وبتبعه الصورة الجسمية فتكون هناك

متصل وممتدا حدا على الاطلاق وهو الصورة الجسمية
ويعرض له الحيثية بعض الامتدادات وهذه الحيثية
مقدار للصورة التي متصل بذاته ولا اتصال له تعلق ما
بتلك الحيثية بالعرض فهناك اتصال واحد منسوب
الى الصورة الجسمية والى مقدارها بالعرض فح اما
ان يراد بالجسم التعليمي هذه الحيثية فلزم ان لا يكون
له اتصال بالذات بل انما يكون له اتصال الجسمية بالعرض
واما ان يراد بالجسم التعليمي الصورة الجسمية مع تعين
امتداداتها مع الحيثية المذكورة كان له اتصال
لا باعتبار امر خارج عنه بل بسبب اشتماله على الصورة
الجسمية والاولى هو ٢ وبهذا اختاره بهمنيار في
تحصيله حيث قال فالجسمية بالحقيقة صورة الاتصال
القابل لفرض الابعاد الثلاثة فيه وهو غير المقدار وغير
الجسمية التعليمية والجسم الذي يستعمل في التعاليم هو

المعروف

المعروف بالجسم التعليمي هو الصورة الجسمية ماخوذة
مع مقدار من غير التفات الى المادة وابعادها بامكان
كلامه ظهر لك بطلان ما قيل من ان الجسم التعليمي متصل
باتصال اخر غير اتصال الصورة الجسمية بان يكون هناك
متصلة بالذات مع بطلان ما قيل ان للصورة الجسمية
اتصالا بالعرض بتبعية اتصال الجسم التعليمي وبالجملة
لما ذكرنا من ان الاتصال بالذات انما يكون للصورة الجسمية
مما حكم بصحته كل منصف له تام اصابة ذوق وهو موافق
لتصريحات الحكماء كالشيخ وغيرهما واما بهمنيار وبهمنيار
فكلامه المذكور في ان الاتصال بالذات انما يكون
للصورة الجسمية واما الشيخ فقد ذكر في مواضع
الشفاء منها ما هو صريح في ذلك منها قوله في مباحث الاعراض
في الهيات الشفاء واما الكميات المتصلة فهي مقادير
المتصلات اما الجسم الذي هو الكم مقدار المتصل الذي هو الجسم

بمعنى الصورة ثم قال بعد وهذا المقدار هو كون
المتصل بحيث يمسح بكذا كذا مرة او لا شيء المسح ان
يوهم غيره شاه توهما وهذا مخالف لكون الشيء بحيث
يقبل فرض الابعاد المذكورة اي الابعاد المطلقة المتقاطعة
على قوائم فان ذلك لا يختلف فيه جسم وجسم اما انه
يمسح بكذا او انه لا تغني مسحه بكذا البته فقد يختلف فيه
جسم وجسم فهذا المعنى هو كمية للجسم وذلك صورته
وهذه الكمية لا تفارق تلك الصورة في الوهم البتة
لكن هي والصورة تفارقان المادة في الوهم ومنها ما
ذكره في اثناء اثبات الهيولى من قوله ولو انك اخذت
شمعة فشكلتها بشكل اقتضى لها ابعادا بالفعل بين تلك
النهايات معدودة مقدرة محدودة ثم اذا غيرت
ذلك الشكل لم يبق شيء بالفعل واحدا بالشخص بل
الحد في ذلك القدر بل حدثت ابعاد اخر مخالفة لتلك

كذا مرة صح

بالعدد

بالعدد
فهذه الابعاد هي التي من باب الكم ثم قال بعد فالجسمية
بالجسمية صورة الاتصال القابل لما قلنا من فرض الابعاد
الثلثة اي على الاطلاق وهذا المعنى غير المقدار وغير الجسمية
التعليمية فان هذا من حيث له هذه الصورة لا يخالف
جسما اخر بانه اكبر او اصغر ولا يناسبه بانه معدود او
عاد له او مشارك او مباين له وانما ذلك له من حيث
هو مقدر ومن حيث جزء منه يعده وهذا الاعتبار
له غير اعتبار الجسمية التي ذكرناها ولهذا ما يكون الجسم
الواحد يتخلخل ويتكاثف بالتسخين والتبريد فيختلف مقداره
جسميته وجسميته التي ذكرناها لا تختلف ولا تتغير
فالجسم الطبيعي جوهر بهذه الصفة واما قولنا الجسم
التعليمي فاما ان يقصد به صورة هذا من حيث يحده
مقدار ما اخذ من النفس ليس في الوجود او يقصد
مقدار ما ذو اتصال بهذه الصفة من حيث له اتصال

www.ical.ir

محدود كان في النفس وفي مادة فالجسم التعليمي
كان عارضًا في ذات هذا الجسم الذي بيناه انتهى كلامه
اقول استدل الشيخ رحمه الله بالدليل المذكور
اولاً في كلامه اي تبدل الاشكال على تبدل الابعاد
لا على تبدل مقدار الجسم ثم استدل على تبدل مقدار
الجسم بالتخلخل والتكاثف وذلك لان في صورتي
التخلخل والتكاثف ينتقل الجسم من مقدار الى اخر
وهذا تغيّر بأسره ولما في صورة تبدل الاشكال
فانما تغير ابعاده بان ينقص من طوله ويزيد على
عرضه او عمقه ولا تتغير اصل مقدار الجسم وهذا
لم تتغير بأسره بل انما تغيرت جهة المقدار وامتداداته
بان ينقص البعض ويزيد البعض لا نفس المقدار وهو
كون الجسم بحيث يمسح بكذا كذا مرة وهذا المعنى لا تغير
في الجسم بتغير اشكاله فظهر ضعف **قول السيد**

المدقق حيث قال فجسميتها بانه بتشخصها
فكذلك بقيت جسميتها التي هي المقدار وقوله في حاشية
اخرى على الشرح المذكور من انه لا خفاء في ان المقدار
الذي طوله ذراع مثلا وعرضه نصف ذراع وعمقه
شبر يخالف بالتشخص لما يكون طوله شبرا مثلا وعرضه
ذراعا وعمقه نصف ذراع فقد لزم تبدل المقادير
قطعا من تبدل الاشكال لا يخفى حاله فان مقدار
الجسم الواحد بالتشخص المتغير اشكاله فقط بدون التخلخل
والتكاثف انما هو امر واحد بالتشخص قد تغير مقادير
طوله وعرضه وعمقه وكما ان هذا التغير لا يوجب
تغير الصورة الجسمية بالتشخص مع اجراء قوله فيها
بان يقال لا خفاء في ان الصورة الجسمية التي طولها
ذراع مثلا وعرضها نصف ذراع وعمقها شبر يخالف
بالتشخص لما يكون طولها شبرا مثلا وعرضها ذراعا

وعمقها نصف ذراع فكذلك لا يوجب تغير مقدار ذلك الجسم
المتشخص الذي هو الحيثية المذكورة فان منع احد
المخالفة بالتشخص في صورة اجزاء الدليل في تغير
الصورة الجسمية يتوجه هذا المنع بعينه على تقدير
اجراء الدليل في تغير المقدار وبعد المقدار نفسه بانه مع
بعد التكسير فما دام التكسير لم يتغير في الجسم لم يتغير
مقداره وايضا فالدليل المذكور اي تبدل الاشكال
لا يدل على ان الجوهر الممتد في الجهات المتصل في ذاته
عرضا متصلا في ذاته ممتدا ساريا كما ذكره السيد
المحقق قدس الله سره العزيز كما لا يخفى وايضا بعد التامل
في كلام الشيخ المذكور ظهر ان قوله قدس سره في هيئة الحكماء
الى ان هناك عرضا متصلا في ذاته الحق لاهل الحقيقة
اتصال ذلك الجوهر وغيره بلا مرية فان عبارات الحكماء
صريحة في ان الصورة الجسمية في حد ذاتها بذاتها

اعتبار

اعتبار عارضها ممتد ومتصل وايضا لا يصير منشأ
لاتصال عارضها بالعرض فكيف يصح ان يقال ان العارض
الذي يتاخر عن مرتبة ذاتها في الوجود ايضا لها بالحقيقة
فانه لو كان العارض اتصالا لذلك الجوهر كما قال السيد
قدس الله روحه العالي لزم ان لا يكون لذلك الجوهر في
حد ذاته بدون اعتبار العارض اتصال وهو باطل كما
لا يخفى بعد التامل فيما نقل من الشيخ سابقا فلا يكون في
مرية من ذلك ولعل ما خلط كلام السيد المحقق نور الله
مرقده في تلك الحاشية هو كلام افضل المحققين و
اكمل المدققين نصير الحق والدين محمد الطوسي رحمه
الله حيث قال في شرح الاشارات ان المراد بالمتصل
بذاته في مبحث اثبات الهيولى هو الصورة الجسمية
وهي التي من شانها الاتصال لذاتها والاتصال لها هو
كونها بحيث يلزمها الجسم التعليمي في ذلك الامتداد

www.icar.ir

الذي في الشمعة حال كونها كرة او مكعبا او مشكلا بسائر
الاشكال واقول لا يلزم من كلام هذا المحقق من ان
اتصالها هو كونها بحيث اه ان يكون العارض لها هو اتصالها
بل انما يلزم منه ان كونها بحيث لو تعين امتداد ابعادها كان
اجزاؤها الفرضية مشتركة الحدود هو اتصالها ولزم من
ذلك ان تلك الحيثية هو منشأ لاتصال الجسم التعليمي
وايضا لا يلزم من تسمية الجسم التعليمي بصورة الصورة
الجسمية على سبيل التشبيه انه اتصالها بالحقيقة فان التشبيه
ليس الا في حصول نوع من التعين لا في اكتساب الاتصال
اذا تقدم هذا عرفت حال قوله قدس سره ومعنى كونه متصلا
في ذاته انه في حد نفسه بحيث يستلزم ذلك المتصل العرضي
فان ماخذه انما هو ما مر انفا من كلام افضل المحققين وقد
عرفت معناه الصحيح الذي لا يلزم منه ما هو مقصد السيد
المحقق من اثبات المتصلين بالذات او اثبات العارض

متصل

متصل بالذات وهو اتصال الصورة الجسمية الجوهرية الحقيقية
بل يلزم منه ان يكون اتصال العارض الذي هو الجسم التعليمي
انما يكون بسببه اتصال الصورة الجسمية الذي هو الحيثية
المفهومة المتقدمة على ذلك العارض وفي الحلول الذي ليس
في الجسم الا ممتد واحد في الجهات المفروض لتعين امتداد
انه فاذا اعتبر ذلك الممتد في الجهات الثلث على الاطلاق
بدون تعين امتداد ما اي تعين كان سواء كان تعينا
ما او تعينا مخصوصا كان صورة جسمية وجوهرا واذا
اعتبر من حيث هو متعين بتعين ما كان جسما تعليميا مطلقا
واذا اعتبر من حيث هو متعين بتعين مخصوص كان جسما
تعليميا مخصوصا فان فصل الجسم الطبيعي ليس الا مفهوم
قولنا قابل للابعاد الثلثة على الاطلاق بدون اعتبار
تعين الابعاد مطلقا وقابليته للابعاد انما يتصور اذا
كان متصلا بالذات فيكون له اتصال بالذات بدون

www.icar.ir

اعتبار العارض ليكون قابلا للابعاد بدون اعتبار العارض
ولهذا قال الشيخ الرئيس في الحكمة العلائية
بالفارسية در حد ذات پيوسته است كر اكر گسسته بودى
قابل ابعاد بودى ولما ان كون الجسم قابلا للابعاد المعينة
بالحدود المعينات او بالبعد المخصوص فهو امر عارض
للجسم ومما يدل على ان في الجسم ممتدا واحدا له اعتبار الاطلاق
والتعين قول الشيخ حيث قال بعد ذكر ما نقل عنه وايضا السطح
اعتبار انه يقبل فرض بعدين يتقاطعان على قائمة الابعاد المذكورة
اعني بعدين فقط يتقاطعان على زاوية قائمة وايضا انه
يقدر ويمسح ويكون اعظم واصغر وانه يعرض فيه ايضا
ابعاد بحسب اختلاف الاشكال فلسنا نريد هذه الاحوال
اما قبوله لفرض البعدين فانما يكون له ذلك لانه نهاية
الجسم الذي هو قابل للابعاد الثلثة من حيث هو نهاية
مثل ذلك لا انه نهاية مطلقا مقتضاه ان يكون قابله

لفرض

لفرض بعدين وليس لهذه الجهة مقدار بل هو بهذه الجهة مضاف
واذا كان مضافا لا يكون مقدارا او كيفا واما انه مقدار
فهو بالجهة الاخرى التي يمكن ان يخالف غيره من السطوح في
القدر والمساحة ولا يمكن ان يخالفها بالمعنى الاول بوجه
لكنه من الجهتين جميعا عرض في شيء وجوده ولا اثر هذا
الكلام على المطلوب المذكور ان الشيخ اعتبر الاطلاق
والتعين في السطح على نحو اعتبارهما في المتصل الممتد في
الجهات الثلث ولا نزاع لاحد في ان ليس في السطح الا
متصل واحد هو ممتد في الجهتين قد اعتبر اطلاقه في الامتدادين
تارة واعتبر تعينهما اخرى ففي الجسم ايضا لا يتحقق الا متصل
واحد هو ممتد في الجهات الثلث قد اعتبر اطلاقه في
الامتدادات تارة وتعينها اخرى ليكون على منوال السطح
وايضا ان الشيخ اعتبر في الممتد في الجهات الثلث الاطلاق
والتعين وحكم بجوهريته عند اعتبار الاطلاق واعتبار

الممتد في الجهتين فقط للاطلاق والتعيين وحكم بعرضيته
عند كلٍّ من الاعتبارين اشارة الى انه يخالف الممتد في
الجهات الثلاث الذي هو الصورة الجسمية فانه ليس في
الاعتبارين جميعاً جوهراً ولا عرضاً بل باعتبار الاطلاق
في الامتداد فقط يكون جوهراً وظهر منه ان الممتد في
الجهات الثلث المتصلة وحدة اذا امر واحد بالذات اذا
اعتبر على الاطلاق كان جوهراً واذا اعتبر على التعين
كان جسماً تعليمياً وعرضاً او يحقق هناك عرض هو
الجسم التعليمي ان اريد بالجسم التعليمي حينئذ المتصل في
الجهات الثلاث كما مر فان قلت لزم ان لا يكون الجسم
التعليمي عرضاً على تقدير كونه عبارة عن الصورة الجسمية
معتبراً فيها تعين الامتدادات لانه يكون مركباً من الجوهر و
العرض فلا يصدق عليه تعريف العرض قلت للجوهر
معنى عند القدماء كما مر وهو ماهية اذا وجدت في الخارج

كانت

كانت لا في محل وله معنى عند مثبتي الهيولى وهو ماهية اذا
وجدت في الخارج كانت لا في موضوع والمركب من الجوهر
بالمعنى الثاني والعرض لا يلزم ان لا يكون مندرجاً في تعريف
العرض فان العرض هو ماهية اذا وجدت كانت في موضوع
ولا خفاء في ان المجموع المركب من الصورة وحيثيتها العرضية
مندرج في هذا التعريف فان ذلك المجموع انما يوجد
في الهيولى التي هي موضوع لذلك المجموع فانها بالنسبة
الى الصورة الجسمية وحدها محل لا موضوع لكنها انما
يكون موضوعاً بالنسبة الى المجموع المركب منها ومن العرض
نعم المركب من الجوهر بالمعنى الاول والعرض لا يدخل في تعريف
العرض اصلاً وايضاً اذا اعتبر في تعريف العرض الموجود
بالذات فلا يكون المركب المذكور داخلاً فيه وسيأتي في
تتمة الكلام فيه والعرض من جميع هذه الاجابات ان قابلية
الابعاد الثلاثة بالمعنى المذكور على الاطلاق مقومة للجسم

www.icaI.ir

الطبيعي وهذه مقدمة من مقدمات اثبات الهيولى
ومنها ان الجسم المفرد المتصل القابل للانقسام الوهمي
قابل لطريان الانفكاك عليه في الخارج من حيث هو
جسم **وخلاصة دليلهم على هذا المطلب** هو ان
الصورة الجسمية طبيعة واحدة بالنوع لاتحاد الاسم
والحد في جميع مهيات افرادها ولكون افرادها غير
مختلفة بالذاتيات من حيث كونها صورة جسمية كما يعلم
عند التامل في افرادها ونسبتها اليها فانه اما ان
يكون الصورة الجسمية التي هي المتصل بالذات الممتد في
الجهات الثلث من حيث هو ممتد فيها جنسا لافراده او طبيعة
نوعية لا يصح ان يكون جنسا لانه يمكن ان يتصور
انها وجدت متحصلة بالاسباب التي هي جسمية فقط لها وجه
بلا زيادة امر فيها محصل لها ولا يتصور ذلك في الجنس كالمقدار فانه
لذاته يحتاج الى الفصل فصول حتى يوجد شيئا محصلا **قال الشيخ**

الرئيس شكر الله سعيه في الشفا ان طبيعة صورة
الجسمية في نفسها من حيث هي صورة الجسمية لا تختلف فانها
طبيعة واحدة بسيطة ليس يجوز ان تتنوع بفصول تدخل
عليها بما هي جسمية فان دخلها فصول يكون امورا مضافة
اليها من خارج وبيان هذا هو ان الجسمية اذا خالفت جسمية
اخرى فيكون لاجل ان هذه حارة وتلك باردة او هذه
لها طبيعة ارضية وتلك لها طبيعة مائية وليس هذا كالمقدار
الذي ليس في هو نفسه شيئا محصلا ما لم يتنوع بان يكون خطا
او سطحا او جسما تعليميا او كالعدد الذي ليس هو شيئا محصلا
ما لم يتنوع اثنين او ثلثة او اربعة ثم اذا تحصل لا يكون تحصله
بان يضاف اليه طبيعة شيء من خارج ويكون لطبيعة الجسمية
كالمقدارية او العددية يتحد منها طبيعة قائمة مشارا اليها يضاف
اليها طبيعة اخرى تنوع لها بل يكون طبيعة الاثنينية
بعينها هي العددية التي حمل عليها وخصصها والخطية بعينها

كذلك
هي المقادير التي يحمل عليها وتختص بها واما هاهنا فليس
بل الجسمية اذا اضيفت اليها صورة اخرى لا يكون
تلك الصورة التي بطن فصله والجسمية باجتماعهما جسمية
بل يكون الجسمية احدهما متحصله في نفسها متحققة فانا
نعني هاهنا بالجسمية الذي كالصورة له الذي كالجنس ثم
قال بعد واما الجسمية التي يتكلم فيها فهي في نفسها طبيعة محصلة
ليس يحصل نوعيتها شيء ينضم اليها حتى لو تحقق هاهنا انه لم
ينضم الى الجسمية معنى بل كانت جسمية لم يمكن ان يكون
متحصله في نفسها الا مادة واتصال وكذلك اذا اثبتنا
مع الاتصال شيئا فليس لان الاتصال نفسه لا يتحصل لنا
الا باضافته اليه بل لحج امر سوى ان الاتصال لا يوجد
بالفعل وحده وليس ان لا يوجد الشيء بالفعل موجودا وحده
لا يتحصل طبيعته فان البياض والسواد كل شيء منهما يتحصل
الطبيعة معنى متخصصا اتم تخصصه الذي هو في ذاته

ثم لا يجوز ان يوجد بالفعل الا في مادة انتهى كلامه فلما
كان الطبع السليم حاكما بما ذكره الشيخ وكان ذلك كافيا
في الحكم بكون الصورة الجسمية واحدة بالنوع اقتصر بانه
في هذا المطلب واذا كان الامتداد الجسماني اعني الصورة
الجسمية طبيعة نوعية مشتركة بين الاجسام فهذه الطبيعة
من حيث هي ليست ما تغير عن طريان الانفكاك عليها
ما لم تتعدد افرادها ضرورة ان تعدد افرادها مستلزم لطريان
الانفكاك عليها لانها في ضمن بعض الافراد منفكة وهي
منفصلة عنها في ضمن البعض الاخر ولا يمنع ذلك الطريان
امر لازم لها من حيث هي والا لم تتعدد الافراد ما لم يوجد
فرض هناك مانع لكان خارجا عنها عارضا لها فيمكن
طريان الانفكاك عليها نظرا الى طبيعتها النوعية المشتركة
وهذه مقدمة اخرى يحتاج اليها في اثبات الهيولى
لدليلها تقرير اخر ان احدهما ان صورة الجسمية تتجزى

الجسم عن ح

الفرضين في الجسم المفرد موافقة للصورة الجسمية التي في
ذلك الجسم كله في الماهية النوعية فما حصل لاحدهما جاز
ان يحصل للاخرى فجاز ان ينفصل الجزء عن الجزء الاخر كما
ينفصل كل من الاجسام الاخر فللصورة الجسمية صلاحية
طريان الانفكاك عليها والثاني ان يقال الصورتان
الجسميتان اللتان في الجزئين الوهميين المفروضين في
جسم مفرد موافقتان للصورتين الجسميتين الحاصلتين
في الجسمين المفردين اللذين احدهما منفصل عن الاخر
في الخارج في الماهية النوعية فجاز ان يطرأ على الجزئين المذكورين
ما تعرض للجسمين من الانفكاك في الخارج نظرا الى صورتها
الجسمية وجاز ان يطرأ على الجسمين المذكورين ما عرض للجزئين
المذكورين من الاتصال في الخارج فثبت بتلك التقريرات
الثلاث انه يمكن طريان كل من الاتصال والانفصال
في الخارج على الاجسام نظرا الى صورها الجسمية التي هي

متحدة في النوع سواء كانت تلك الاجسام متعددة في النوع
او لا فان قلت ان العارض للجسمين المفردين المنفصلين
كونهما منفصلين في ابتداء الخلقة فيجوز في الجزئين المتصلين
ذلك اي لا يأبى الصورتان الجسميتان عن ان يكونا في
ابتداء الخلقة منفصلين ولا يلزم من ذلك ان يصح عروض
الانفكاك للجزئين المتصلين بعد ان خلقا موجودا واحدا
نعم لو كان المنفصلان واحدا ثم عرض له الانفكاك فصار
امرين لصح القول بجواز عروض الانفكاك للمتصلين فاذن
لا يبطل مذهب ذيمقراطيس بالتقرير الثالث بل لا يبطل
بشيء من التقريرات الثلاث اذ له ان يقول لم لا يجوز ان يكون
طبيعة الصورة الجسمية آبيا عن عروض الانفكاك لها
بعد الخلقة ولا تأبى عنه وعن الكثرة بان يكون في ابتداء
الخلقة كثيرة كما ان طبيعة الانسان مثلا تأبى عن ان ينقسم
انسان واحد الى انسانين ولا تأبى عن الكثرة في ابتداء الخلقة

www.ical.ir

لا بد لنفي ذلك من دليل قلت طبيعة الصورة
الجسمية متحققة في جميع اجزاء الجسم المفروضة بخلاف
طبيعة الانسانية فانها لا تحقق في اجزاء الانسان
المفروضة ولهذا لا ينقسم انسان واحد الى انسانين بحسب
الانقسام الوهمي ولا بحسب الانقسام الخارجي فهذا
المثال ونظائره غير مطابقة لما نحن بصدد اثباته من ان
الصورة جميع اجزاء الجسم المفروضة التي تتشاركه في
الماهية النوعية صالحة طريان الانفكاك عليها
وايضا قول القائل طبيعة الانسان لا تأبى عن الكثرة في
ابتداء الخلقة ان اراد به ان طبيعته لا تأبى عن كون
الانسان الواحد في ابتداء الخلقة انسانين لم يكن
خفاء في بطلانه وان اراد ان طبيعة الانسان لا تأبى
عن كون ما منه خلق انسان واحد انسانين في ابتداء الخلقة
لم يلزم منه ما يخالف المط في هذا المقام فانه يلزم مقتضى

هذه

هذه التشبيه ان طبيعة صورة الجسمية لا تأبى عن كون
ما يوجد منه الجسم المفرد المتصل جسمين منفصلين في
ابتداء الخلقة نسبة في الجسم المفرد اما يصح ان يكون
جسما متصلا في ابتداء الخلقة وان يكون جسمين
منفصلين فيه وهذا الامر هو الذي نريد اثباته وهو
الهيولى وان اراد ان طبيعة الانسان لا تأبى عن ان
يوجد بدل انسان واحد انسانان اللذان لا تعلق لهما
بذلك الانسان فما يلزم من التشبيه المذكور انه ليس
في طبيعة الامتداد الجسماني مانع من ان يوجد بدل
جسم واحد جسمان اخران ليس لهما تعلق بذلك الواحد
وهذا مما لا نزاع لاحد فيه ولا تعلق له بما نحن بصدد
اثباته فان المط بالدلائل المذكورة انما هو جواز طريان
الانفكاك على الجزئين المفروضين في الجسم المفرد الواحد
نظرا الى الصورتين في الجسمين الموافقين للصورتين

للجسميتين اللتين في الجسمين المنفصلين ولا نعقل لهذا
الجواز في ابتداء الخلقة الجواز ان يوجد بدل الجسم الواحد
في ابتداء خلقته جسمان اخران لا نعقل لهما بذلك الجسم
الا مجرد كونهما بدلا منه بدون ان يكون بين تينك
الجسمين وهذا الجسم الواحد جزء مشترك وبالجملة صحة
دفع اعتراض القايل المذكور هو ان الايراد المذكور
بان على جواز طريان الانفكاك على الجزئين المفروضين
المتصلين في الجسم المفرد الواحد على تقدير طريانه على الجسمين
المفردين المنفصلين فان كان هذا الطريان بعد
الخلقة فيجوز ذلك الطريان ايضا يتحقق بعد الخلقة وان
كان عروض الانفكاك على الجسمين المنفصلين
في ابتداء الخلقة فكذلك جوز طريانه على الجزئين المفروضين
يتحقق في ابتداء الخلقة وذلك كاف في اثبات الهيولى
كما مرت الاشارة اليه وسيجيء زيادة ايضاحه ان شاء الله

سبحانه

سبحانه وايضا جواز طريان الانفكاك على الجزئين المذكورين
في ابتداء الخلقة مستلزم لجواز طريانه عليهما بعد الخلقة
نظرا الى مجرد طبيعتي صورتيهما الجسميتين بدون اعتبار
العوارض التي ليست لازمة للطبيعة من حيث هي كما لا
يخفى على المنصف بادنى تامل ولعله تمهيد المقدمات
المذكورة نقول للحكماء في اثبات الهيولى
دليلان ومعيلان هو
مشهور بين الجمهور وهو ما اشار اليه الشيخ في الشفاء
حيث قال فقولنا اولا قد حققنا ان الجسمية من
حيث هي غير مانعة للانقسام ففي طباع الجسمية ان تقبل
القسمة فيظهر من هذا ان صورة الجسم والابعاد قائمة
في شيء وذلك ان هذه الابعاد هي الاتصالات بنفسها
او شيء يعرض له الاتصال عليها سنحقق لست اشياء تعرض
لها الاتصالات فان لفظ الابعاد اسم لنفس الكميات لا

للاشياء التي يعرض لها الاتصال او الشيء الذي هو الاتصال
نفسه او المتصل بذاته فيستحيل ان يبقى هو بعينه وقد بطل
الاتصال وكل اتصال بعد اذا انفصل بطل ذلك البعد
وحصل بعدان اخران وكذا اذا احدث اتصال بعد
الاتصال بالمعنى الذي هو فصل الاعراض وقد بينا هذا
في موضع آخر فقد حدث بعد آخر وبطل كل واحد منهما كان
خاصية تعني الاجسام اذن شيء موضوع للاتصال
والانفصال ولما عرض للاتصال من المقادير المحلوقة
انتهى كلامه قلت اراد بصورة الجسم الصورة
الجسمية التي هي الممتد بالذات في الجهات الثلث على
الاطلاق وبالابعاد الجسم التعليمي وقد تقدم انه اما
عبارة عن الصورة الجسمية التي اعتبر معها امتداد
واما عبارة عن مقدارها الذي هو حينئذ كونها ممسوحة
بكذا كذا مرة على ما مر فهذه الابعاد هي الاتصالات

انفسها

انفسها نظرا الى المعنى الاول او شيء يعرض للاتصال
نظرا الى المعنى الثاني ولهذا قال ان هذه الابعاد هي
الاتصالات انفسها او شيء يعرض للاتصال فانه اراد
بالاتصال الاتصال الجوهري الذي هو الصورة الجسمية
اي المتصل بذاته الممتد في الجهات الثلث على الاطلاق
واما المتصل بذاته الممتد بها المتعين امتداداته فهو عرض
ولهذا قال اعني الاتصال بالمعنى الذي هو فصل الاعراض
فاراد بالاتصال في قوله والشيء الذي هو الاتصال
نفسه او المتصل بذاته الصورة الجسمية بلا تعين
امتداداتها وبالمتصل بذاته الصورة الجسمية مع تعين
امتداداته اي الجسم التعليمي بالمعنى الاول المذكور وقد اشار
بقوله اعني الاتصال بالمعنى الذي هو الفصل الى ان الاتصال
هو المقوم للجسم وان هذا امر يجب ان لا تغفل عنه
في الاحكام

www.icar.ir

هذا الباب ان نعلم انه لا يمكن ان يكون الاتصال
والانفصال عرضين متعاقبين على شيء هو موضوع
لهما وهو الجسم كما سبق الى اوهام المشكلين في وجود
المادة وذلك لان ذلك الشيء يجب ان يكون في
ذاته غير متصل ولا منفصل حتى يمكن ان يكون موضوعاً
للاتصال والانفصال فهذا لا يكون من حيث ذاته
بحيث يفرض فيه الابعاد فلا يكون جسماً البتة بل هو
المسمى بالمادة ولا يمكن اتصاف شيء ما متصل بذاته
اليه حتى يصير جسماً فذلك الشيء هو الصورة والمجموع
هو الجسم الذي هو في نفسه متصل وقابل للانفصال
والذين يجعلون المتصل عرضاً على الاطلاق ويسلمون
ان كون الجسم متصلاً في نفسه ذاتي مقوم للجسم
الجوهر لا يتقوم بالعرض اشتبه عليهم هذا

كلامهم لا شبهة فيه وقد عرفت تفصيل بيان ان الاتصال
بمعنى المتصل بالذات الممتد في الجهات الثلث على الاطلاق
ذاتي للجسم وبذلك عرفت فساد ما قال شارح حكمة العين
واما ما قاله افضل المحققين في شرحه للاشارات من ان
الشيء هو موضوع لهما يجب ان يكون في ذاته غير متصل
ولا منفصل اه فلقائل ان يقول ان اراد ان موضوع
الاتصال والانفصال يجب ان يكون منفكاً عنهما فهو
ليس كذلك عندهم لان الهيولى لا ينفك عن الاتصال
مع كونها موضوعاً لهما وان اراد ان موضوع الاتصال
والانفصال يجب ان لا يكون شيء من الاتصال والانفصال
ذاتياً له فهو مسلم لكن لا نم ان احدهما ذاتي له اي للجسم مقوم
اياه حتى يلزم ان لا يكون موضوعاً لهما فانه لا يلزم
من عدم كون الجسم منفصلاً في ذاته ان يكون الاتصال
ذاتياً لجواز ان يكون كل واحد منهما عرضياً له وهل

النزاع الا في ذلك ولك اراد امرا ما لنا فلا بد من افادة
تصويره اولا انتهى قلت لا يندفع هذا السؤال
بمجرد ما قال السيد المحقق قدس سره في حواشيه
على الشرح المذكور لدفعه حيث قال قد تبين لك ان هذا
السؤال لا توجه له اصلا فان الجوهر المتصل بالذات
هو الجسم في بادي الرأي والكلام هل هناك شيء اخر اي
هو وحده حقيقة الجسم من حيث جسم وكيف يقال ان الاتصال
اي الامتداد الجوهري عرض للجسم المطلق هذا ما افاده عصام
في تحقيق هذا المقام انتهى وذلك لان قوله فان الجوهر المتصل
بالذات هو الجسم في بادي الرأي غير مسلم وكيف واثبات اتصاله
انما يكون بابطال الجزء وما في حكمه واثبات كون الاتصال
ذاتيا انما يكون باثبات خواص الذاتي فيه كما مر تفصيله
فعلى هذا ظهر بطلان قول المجيب فكيف يقال ان الاتصال
اي الامتداد الجوهري عرض للجسم وذلك لان المعترض

انما

انما يقول ان الاتصال اي الامتداد عرض وغير مجوز الامتداد
الجوهري ولا يخفى عليك حال قول المجيب والكلام هل هناك
شيء اخر وهو وحده حقيقة الجسم من حيث هو جسم فان هذا
النزاع اي النزاع في تركيب الجسم من الهيولى والصورة
على ما اختاره المعلم الاول انما نشأ من النزاع في ان
امتداد الجسم هل هو جوهري ام عرضي ولهذا قال
المعترض هل النزاع الا في ذلك وهذا الحصر ليس
اضافيا كما لا يخفى بل الاعتراض المذكور لا يندفع الا بان
يقال ان مراد افضل المحققين من قوله ذلك الشيء الذي
هو موضوع الاتصال والانفصال الحسيان يكون في
حد ذاته غير متصل ولا منفصل هو المعنى الثاني يجب
ان لا يكون شيء من الاتصال والانفصال ذاتيا له
قول المعترض لكن لا نم ان احدهما ذاتي له اي للجسم بل
في دفعه ان وجدان خواص الذاتي في اتصال الجسم على ما

من تفصيله يدل على ان الاتصال ذاتي للجسم وقد اشار
افضل المحققين الى ذلك قال فهو اي موضوع الاتصال
والانفصال الذي لا يكون في ذاته متصلا ولا يكون من حيث
ذاته بحيث يفرض فيه الابعاد فلا يكون جسما البتة فانه
تلوح بخاصة الذاتي التي هي الخاصة المطلقة وهي ان
رفع المحمول عن الشيء سببا لرفع الماهية التي ذلك المحمول
ذاتي لها على ما مر غير مرة ولهذا قال فلا يكون جسما البتة
واستدل بذكر هذه الخاصة على كون الاتصال ذاتيا للجسم
فان فرض الابعاد لا يتصور بدون الاتصال على ما مر
الاشارة اليه سابقا والمعترض غفل عن ذلك ومما يجب
ان لا تغفل عنه في هذا البحث ما قال افضل المحققين قدس سره
في شرحه للاشارات من انه ينبغي ايضا ان يعلم ان الوحدة
الشخصية والتعدد الذي يقابلها ايضا لا يعرضان للمادة
الا بعد تشخصها المستفاد من الصورة لتوقف على احد

الشبه

الشبه المبنية على اتصاف المادة بالوحدة او التعدد حسب
ما ذكره الفاضل الشارح وغيره كقولهم لو كان
تعدد الجسمية بعد وحدتها مقتضيا لانعدامها ومحوجا
الى مادة لوجب في الحالين لكان تعدد المادة بسبب الانفصال
بعد وحدتها مقتضيا لانعدام المادة الاولى ومحوجا الى
مادة اخرى ويتسلسل الى غير ذلك من الشبه وذلك لان
المادة الموجودة في الحالتين غير موصوفة بنفسها لا بوحدة
ولا تعدد بل انما تتصف بهما عند تعاقب الصور انتهى
كلامه فان قيل قد صرح ذلك المحقق في الشرح المذكور
بان تشخص الصورة يكون بالهيولى المعينة من حيث
هي قابلة لتشخصها وتشخص الهيولى بالصورة المطلقة
من حيث هي فاعلة لتشخصها ولهذا سقط الدور
ويلزم من ذلك التحقيق ان هيولى العناصر مثلا متشخصة
بالتشخص الذي هو غير مستفاد من تشخص الصورة

ولا شك ان هذا التشخص مستمر باستمرار وجودها
حالتي الاتصال والانفصال فلها لا محه نحو من الوحدة
المستمرة على نحو استمرار التشخص والوجود ولهذا
صرح الشيخ الرئيس شكر الله سعيه بانها امر واحد
بالعدد وصرح بهمنيار في تحصيله بانها امر واحد
بالتشخص فكيف يصح قول المحقق المذكور من ان المادة
الموجودة في الحالين غير موصوفة بنفسها بوحدة و
لا تعدد قلت المراد بهذه الوحدة والتعدد
الوحدة الاتصالية والتعدد الذي يقابلها وهما الوحدة
والتعدد اللذان يعرضان المادة بعد تشخصها المستفاد
من الصورة المطلقة كما اشار اليه اولا والحاصل ان
للهيولى وحدة ما باعتبار ذاتها المستمرة في حالتي
الاتصال والانفصال تشخصا ووجودا مستمرين
فيهما ومع ذلك يعرضها تارة الوحدة الاتصالية

في حالة الاتصال بسبب الصورة الجسمية الوحدانية الحالة
فيها ويعرض لها الجزئي تعدد بالعرض في حالة الانفصال
فلها وحدة مستمرة باعتبار ذاتها ووحدة وتعدد
عرضيان لها بالعرض تابعان للصورة وسياتي زيادة
ايضاح مع تحقيق المسألة المذكورة وتحرير دفعها
ان شاء الله العزيز فان قيل لا يلزم من مجرد
الدليل المذكور المنقول من الشيخ ان يبقى بعد طريان
الانفكاك على الجسم المفرد جوهر واخر في الجسم
بحيث يكون محلا للصورة الجسمية كما لا يخفى قلت
اما بقاء امر من هوية الجسم المفرد فظ لانه ان لم يبق
شيء منه عند طريان الانفكاك لزم انعدامه بالكلية
وهو بديهي البطلان وسياتي التنبيه عليه ان شاء الله
نعم واما كون هذا الامر الباقي جوهرا فهو ظ ايضا فيثبت
ان بقاء العرض مستلزم لبقاء جوهر هو موضوعه

www.ical.ir

بقاء جوهر سواء سمي بعد عرضا ولم يسم وهو المطـ
ولما كونه داخلا في الجسم فهو ثابت بما مر للاشارة اليه
في تحديد الجسم سابقا وسيأتي زيادة تحقيق ولما كونه
محلا للصورة الجسمية فقد ذكر الشيخ في كتاب
النجاة لاثباته دليلين احدهما ما لخصه الجوهري
اذا اتصل الجسم لا يفرض لاحدهما جزء خاليا عن جزء
الاخر اي يكونان في الاشارة واحدا وبعدم احدهما مع بقاء
الاخر يكون لا محالة الجوهر الباقي هو محل الجوهر المعدوم
فان الباقي المستمر هو محل لزواله ولطريان الجوهر
الحادث الواحد نوعا فهو محل لها والدليل الثاني ان الصورة
الجسمية هي ناعتة للجوهر الباقي ويكون المنعوت لا محالة
محلا للناعت وسيأتي تحقيق ناعتيتها انشاء الله سبحانه
ومن المقدمات التي هي مبنية على تحقيق المباحث الابتدائية
لا وجود للاتصال العرضي في الخارج ولا للامتداد العرضي

بل انما هما امران اعتباريان فانهما عبارتان عن المتصلية
والممتدية فالموجود في الخارج انما هو فرد مفهوم قولنا
متصل وممتد والاتصال ليس ما يكون المتصل به متصلا
بل انما هو متصلية الشيء سواء كانت متصلية المتصل
بالذات او متصلية الذات الذي هو متصل بالارتباط
بالمتصل كما ان الوجود ليس ما يكون الموجود به موجودا
بل انما هو موجودية الشيء سواء كان موجودية الموجود بالذات
او موجودية الماهية التي هي موجودة بالارتباط
وسيأتي ايضاح لتلك المقدمة انشاء الله تعالى ومنها
ان طريان الانفصال الخارجي على الجسم المفرد الذي هو
متصل واحد ليس عبارة عن طريان تفريق ذوات الاجزاء
المفروضة فيه وتعددها عليه لانه ليس للجسم ذوات
متعددة يطرأ عليها الاتصال والا لم يخل اما ان يكون
عددها متناهية او غير متناهية وعلى الثاني لزم ان

يكون المقدار الحاصل منها غير متناهية في المقدار وعلى
الاول لزم وقوف القسمة اذا وصلت الى عدد ما و
كلاهما باطلان ومنها انه ليس في الجسم المفرد الاتصال
وحدة جوهري اي ليس فيه المتصلان احدهما جوهري
والآخر عرضي كما مرت الاشارة اليه سابقا وسيأتي
زيادة ايضاحها ان شاء الله تعالى ومنها ان تقسيم الجسم
المفرد الى القسمين ليس اعداما له بالكلية وايجادا
لجسمين آخرين من كتم العدم وربما استدل عليها بان
يقال انا نجد بالحس فرقا بين انفصال الجسم وبين
وبين انعدام الجسمين وايضا فلو كان تفريق الجسم وجعل
الجسمين متصلة اعداما بالكلية لما كان الامر كذلك
وبان يقال لو كان التفريق اعداما بالكلية لكان هواء
الماء الذي في الجرة الى المياه التي في الكيزان اعداما له
وايجادا له بجميع اجزائه لا ازالة باسفل جزء وبقاء جزء

آخر فكان نسبة الاشخاص التي في الكيزان الى ذلك الشخص
الذي في الجرة نسبة سائر الاشخاص من المياه لم يكن في
تلك الجرة والتالي باطل فكذا المقدم ولا خفاء في ان المراد
بالانعدام المذكور في الدليل الاول اي في قول المستدل
انا نجد فرقا بين انفصال الجسم وانعدامه وبين نعلم
الجسمين واتصالهما الانعدام بالكلية بحيث لا يبقى شيء
من هويته الاتصالية بمعنى وجدان التفرقة المذكورة
انا نجد ان الجسم حال طريان انفصال له او اتصال له يبقى في
حالة اثر على بعض الوجوه التي كان عليها قبل الانفصال
او الاتصال دون بعض بخلاف حال الانعدام بالكلية
ثم بعد التفتيش يظهر ان الباقي في حالتي الانفصال و
الاتصال انما يكون اصل الذات بدون اعتبار كثرته
ووحدته الاتصالية فاندفع ما اورد على الدليل
الاول من انه ان اريد بالانعدام في قول المستدل

www.ical.ir

انا نخل الفرق بين انفصال الجسم وانعدامه وكذا بين انعدام
الجسم واتصالهما بمجرد الانعدام ولو كان بانعدام
جزء واحد من الجسم فلا نم وجدان الفرق المذكورة في
ايضا لا نم المدعى وان اريد به الانعدام بالكلية
على معنى ان ينعدم الجسم انعداما لا يبقى منه اجزاء المحققة
فلا نم الفرق المذكورة وان اريد به الانعدام بالكلية
على معنى ان ينعدم الجسم على وجه لا يبقى الجزءان الجسمين
اللذين كانا جزئين مفروضين قبل الانفصال بل يكونا
مرتفعا بالكلية فالفرق مسلم الا انها لا تعلق له بالمراد
بالانعدام في المدعى اعني قولهم ان الجسم عند الانفصال
لا ينعدم بالكلية بالمعنى الاول وذلك لان المراد بالانعدام
المذكور هو الانعدام بالكلية بحيث لا يبقى من الجسم جزء
اصلا سواء كان ذلك الجزء هو الجزء الفرضي او الجزء
المحقق ثم بالبحث يظهر ان الباقي عند طريان الانفصال

والاتصال ليس الا ذات واحدة بالعدد سيما نحو وجودها
في حالتي تعدد صورها ووحدة صورتها فلا يكون
الاجزاء الفرضية باقية عند الانفصال على نحو كانت
قبله بل كانت موجودة قبله على نحو الوحدة بدون التعدد
في الخارج ووجدت متعددة في الخارج بعده موجودة
بوجودات حادثة وهذا كاف في المقصود على ما سيأتي
ايضاحه عنقريب ان شاء الله تعالى واما ما قيل
على الدليل الثاني من ان ثبوت الجزء الآخر في حالتي
الاتصال والانفصال لا يدفع ذلك التساوي لتحقق ذلك
الجزء بعينه في ساير الاشخاص من مياه لم يكن في تلك
الجرة اذ هيولى العناصر واحدة بالشخص عندهم فمن ان
الجسمين الحادثين عند الانفصال كانا جزئين مفروضين
مبهمين في الوهم حالة الاتصال التي كانت للجسم في الجرة
بخلافه في ساير الاشخاص التي لم يكن في الجرة فلذلك لم

يكن نسبة المياه التي في الكيزان الى الماء التي في الجرة كنسبة
ساير المياه التي لم يكن في الجرة فهو مندفع بان يقال الجزء الذي
هو هيولى الجسم المفرد الذي هو الماء الحاصلة في الجرة
مثلا في حالتي الاتصال والانفصال لم يتحقق تعينه و
تشخصه في ساير الاشخاص من مياه لم يكن في تلك
الجرة بالضرورة ولم يلزم من ذلك كون هيولى مجموع العناصر
واحدة بالشخص ان يكون هيولى كل جزء من اجزاء ذلك
المجموع بعينها هي هيولى جزء اخر وهيولى المجموع فقول
القايل اذ هيولى العناصر واحدة بالشخص عندهم ان اراد
بان هيولى مجموع العناصر من حيث هو مجموع واحدة
بالشخص عندهم نم لكن لا يلزم منه ان يكون هيولى كل جزء
من اجزاء ذلك المجموع بعينها وتشخصها متحققة في كل
جزء من اجزائه وان اراد بان هيولى كل جزء من مجموع العناصر
بعينها وتشخصها هي هيولى الاجزاء الباقية وهيولى المجموع

عندهم

عندهم فهو غير مسلم بل لا نقول به قائلا بان لكل من هيوليات
اجزاء العناصر المتباينة في الوضع المنفصل بعضها عن بعض
تشخص مغاير لتشخصات هيوليات الاجزاء الباقية كما
انه مغاير لتشخص هيولى مجموع العناصر مع اشتراك جميعها
في ماهية واحدة والحاصل ان بقاء تشخص المادة التي هي
متقومة بالصورة المائية الواحدة الموجودة في الجرة في
حالة تفرقها متقومة بالصور المائية المتعددة الكائنة
في الكيزان تصير سببا لارتباط المياه التي في الكيزان بالماء
الذي في الجرة ولما لم يتحقق ذلك التشخص في المادة في ساير
الاشخاص من مياه لم يكن في تلك الجرة لم يكن نسبة تلك
الاشخاص الى التشخص الذي في الجرة كنسبة الاشخاص التي
حصل في الكيزان من تفريق ذلك التشخص له وايضا الحكم
ببقاء الجزئين المفروضين المتمايزين في الوهم حالة الاتصال
بعينها بعد طريان الانفصال ظاهر البطلان فلا يصح الحكم

www.ical.ir

بان الجسمين الحادثين عند الانفصال كانا جزئين مفروضين
حالة الاتصال فان الجزئين المفروضين حالة الاتصال
ليس لهما وجودان وتشخصان مميزين في الخارج وسيأتي
زيادة ايضاح لذلك ان شاء الله تعالى واما ما قال
سيد المدققين بان هيولى العناصر واحدة بالشخص عندهم
ليس مطابقا لمذهبهم لان الهيولى عندهم امر مبهم بالقوة
يكون تعينه وفعليته ووحدته وتعدده بالصور الحالة
فيها ولو كانت واحدة بالشخص لا يكون صالحة لان يكون
تارة شخصا واحدا وتارة شخصين ونحن نقول ما هو الغرض
من اثباتها فينبغي تامل لا شك ان المراد بقولهم امر مبهم انها
مبهمة بحسب الذات فهذا ليس مذهبهم فانهم صرحوا بان
ذاتها محفوظة مع تعاقب الصور فلذاتها وجود واحد شخصي
مستمر مع تعاقب الصور وكيف لا والمبهم ما دام باقيا على
ابهامه لا يكون موجودا في الخارج باتفاق العقلاء

فلكل

فلكل ما هو موجود نحو من الوجود المستمر مع تعاقب الصور
وحدة تشخصية بدون اعتبار تلك الصور اي لا يكون
تشخصه الذاتي مستفادا من تلك الصور المتبدلة ما لم
يوجد ذات ستلها ولهذا قال افضل المحققين في شرح الاشارات
ان تشخص الهيولى انما يكون بذات الصورة المطلقة المستمرة
مع تبدل اشخاص الصور وذلك لا يدل على انها مبهمة الصورة فهذا
لا ينافي كونها متشخصة باعتبار ذاتها الباقية المستمرة بان
يكون لها تشخص ذاتي وتشخصات عارضة متبعة مع
عروض الصور وتبدل هذه التشخصات التي هي تشخصات
بالعرض لا يغير تشخصها الذي هو باعتبار نحو وجودها المستمر
وفي الجملة نحو الوجود لا ينفك عن التشخص فوجودها المستمرة
لا ينفك عن التشخص المستمر والا فنقول ما هو الغرض من اثباتها
كما لا يخفى وقولهم بالقوة ان اريد به ان الهيولى بالقوة بالنسبة
الى التصور بالصور الحالة فيها فهو مسلم لكن لا يلزم منه عدم

تشخصه باعتبار ذاته وان اراد به انها بالقوة جوهر
بالقوة له وجود وقوة الاتصال والانفصال فنوقض البطلان
فان جوهريتها بالفعل ووجودها المستمر الذي باعتبار
له قوة الاتصال والانفصال بالفعل وايضا قوله يكون
تعينه وتحصله بالصور الحالة فيها ان اراد بهما تعينها و
تحصلها الحاصلين باعتبار الصور الحالة فيها فنعم لكن
لا يلزم منه ان يكون ذاتها مبهمة بحسب لا تعين ذاتي لها
وان اراد بهما تعينها وتحصلها الذاتيين اللذين لها باعتبار
نحو وجودها المستمر فلا نم انهما يكونان بالصور الحالة
فيها لبقائهما مع تبدل الصور الحالة فيها وايضا قوله و
وحدة وتعدده ان اراد بهما الوحدة الاتصالية التي من
لوازمها نفي الكثرة ومقابلتها فنم انهما يكونان بالصور الحالة
فيها لكن لا يلزم منه ان لا يكون لها وحدة شخصية بالذات
اي وحدة يكون من لوازمه نفي كثرة الذات وان اراد بهما

الوحدة

الوحدة بحسب الذات التي من لوازمه نفي كثرة الذات
ومقابلتها فلا نم انهما يحصلان بالصور الحالة فان هيولى
مجموع العناصر ذات وحدة ليس فيها كثرة الذات بل انما
يحصل لها وحدة بحسب الذات في نحو وجودها المستمر في
حالتي الاتصال والانفصال وفي حالات توارد الصور
عليها ولا يكون اصلا ذاتها كثيرة بسبب توارد الصور
الكثيرة عليها بل انما يصير كثيرا بالعرض بتبعية كثرة الصور
فالهيولى امر متشخص بحسب الذات ومبهم بحسب الصور
ولهذا تارة يكون شخصا واحدا بالوحدة الاتصالية
وتارة شخصين كل منهما واحد بالاتصال وسيأتي
زيادة ايضاح لذلك ان شاء الله العزيز ولنرجع الى المقصد
فنقول اتماد عى الض في استحالة انعدام الجسم
بالكلية عند بعضهم واختار ذلك شارح التجريد في تجريده
خلاصة الدليل المذكور في شرحه حيث قال وعندي ما تحقيقه

على اثبات الهيولى بعد تجريده عن التمايز بعد الالفاظ
المشتركة والمجازية التي توجب صعوبة الفهم وبعد ورود الاشكال
ان الجسم المفرد الذي هو الجوهر المتصل في ذاته الذي
كان بلا مفصل اذا طرأ عليه الانفصال انعدم
ذلك الجوهر المتصل في ذاته وحدث هناك جوهران
متصلان في ذاتهما فلابد هناك من شيء اخر مشترك
بين المتصل الاول وبين هذين المتصلين ولابد
ان يكون ذلك الشيء باقيا بعينه في الحالين والا
لكان تفريق الجسم اعداما للجسم بالكلية وايجادا
لجسمين اخرين من كتم العدم والحس يقضي ببطلانه
قلت مرادهم في قولهم ان الجوهر المفرد
متصل في ذاته انه بحسب اعتبار نفس امتداده قد يكون
اجزاؤه المفروضة متشاركة في الحدود وان ثبوت
هذه الحيثية له ليس باعتبار امر لاحق له والا لزم تعدد

الجسم

على ذلك الامر فلا يكون في مرتبة الذات ممتدا فذلك
بط كما لا يخفى وهذه مقدمة نافعة في الابحاث الاتية
وقد مرت الاشارة اليها مرارا ثم قال الشارح المذكور
في الشرح المذكور وقد اجاب عن الدليل المذكور المحقق
حيث نعت افضل المتاخرين نصير الحق والدين محمد الطوسي
بقوله في تجريد العقائد ولا يقتضي ذلك اي اتصال الجسم
وقبوله الانفصال ثبوت مادة سوى الجسم لاستحالة
التسلسل ووجود ما لا يتناهى يعني لو اقتضى ذلك ثبوت
مادة سوى الجسم لزم التسلسل ووجود ما لا يتناهى لان
الجسم المتصل الواحد اذا انفصل الى جسمين فاما ان يكون
مادة هنا هي مادة ذلك بعينها وهو ممتنع لاستلزامه
ان يكون الواحد بالشخص ذا ان واحد في مكانين وهما
غيرها وح لكان مادة كل منهما حادثة بعد الانفصال
لزم التسلسل لان كل حادث عندهم مسبوق بالمادة وكان يكون

تلك المادة ايضاً حادثة على هذا التقدير فيحتاج الى
مادة ثالثة وهكذا فيلزم ترتب امور غير متناهية
وهو لتسن وايضاً اذا انعدمت مادة الجسم المتصل
بانعدام جوهر المتصل بذاته ووجدت مادتا الجسمين
المتصلين بحدوث جوهرهما المتصلين بالذات فيكون
ذلك انعداماً للجسم بالمرة لا بمجرد انعدام الجوهر المتصل
بذاته وحدوثاً لجسمين اخرين عن لا شيء وهو مع
بطلانه مبطل مقصودهم اعني اثبات وجود امر
في الحالين وان كانت موجودة قبل الانفصال
لزم اشتمال الجسم على اجزاء موجودة بالفعل لا يتناهى
عددها الى حد يقف عنده كما عرفت في الانقسام
فلا يجدي ان يكون تلك المواد غير متناهية بالفعل اذ
لو كانت متناهية لوقف عددها اذا وصل الانقسام
الى مرتبتها انتهى قلت فقد مر الاشارة الى
هذه

هذه الشبهة وهو ان للهيولى وحدها تشخصاً وذاتاً
لا يزول عنها بطريان الانفصال وكذلك لها نحو من
الوحدة والوجود المستمرين بحسب استمرار الذات
فعلى هذا المختار في حل تلك الشبهة ان يكون مادة هذا
هذا هي غير مادة ذلك بعينها قوله ان كان مادة
كل منهما حادثة بعد الانفصال لزم التسلسل قلت لمادة
كل منهما ذات وتعين مستفاد من صورتها المعينة
الحادثة عند الانفصال ليس الا هذا التعين المستفاد
لا اصل ذات المادة ثم من مغايرة المادتين المتحققتين
لذينك الجسمين الحادثين بطريان الانفصال لا يلزم
ان يكون لمادة مادة اخرى ولا يلزم ذلك الا مع
بطلان ذاتها لا من حيث بطلان تعينها المستفاد
مع بقاء الذات والحاصل ان مادة كل من ذينك الجسمين
حادثة باعتبار تعينها العارض بعد الانفصال لا باعتبار

ان الجسم المتصل الواحد
اذا انفصل الى
الجسمين
م

أصل الذات فلا يلزم التشخص المقابل للاتحاد المتصل
بذاته من حيث هو متصل بذاته فانه لا يبقى فيما يبقى فيه الهيولى
عند طريان الانفصال باعتبار الذات اي باعتبار هذا
المعنى الجوهري فمادة الجسم المتصل من حيث الذات لا تنعدم
بانعدام المتصل بذاته بل انما ينعدم وحدتها الاتصالية
التي هي وحدة الصورة الجسمية التي عارضة للهيولى
فلا ينعدم الا عارضها الذي لا مدخل له لتشخصها الذاتي
فذات الهيولى التي هي متصل واحد قبل الانفصال هي
باعتبار اصل ذاتها تصير متصلين عند الانفصال قوله
المعترض وان كانت موجودة قبل الانفصال لزم اشتمال
الجسم على اجزاء موجودة بالفعل بل على مواد موجودة بالفعل
اه قلت ذات الهيولى قبل الانفصال موجودة
بدون التشخصين المستفادين من المتصلين بذاتهما
للمادتين بعد الانفصال فلا يكون فيها تعدد لا باعتبار

الذات

الذات بل باعتبار الصور فوجود ذات الهيولى بدون تعدد
الصور في الجسم المتصل لا يستلزم اشتماله على اجزاء موجودة
بالفعل ولا على مواد متعددة وسيأتي زيادة ايضاح لذلك
قال الشارح المذكور في شرحه للتجريد في دفع الشبهة المذكورة
واجيب بان المادة تشخصها هو عند الانفصال هو عند
الاتصال ليس واحدا ولا متعددا في ذاته بل بالعرض وهو عند
الاتصال الواحد متعدد عند الاتصال المتعدد فلا يلزم ان المادة التي
لو كانتا موجودتين بالفعل في الجسم المتصل الواحد لكان مشتملة
على اجزاء بالفعل وانما يلزم ان لو كانتا موجودتين فيه بالفعل
مادتين وليس كذلك بل هما موجودتان فيه مادة واحدة
بالاتصال الواحد فلا يلزم وجود الاجزاء بالفعل واذا كانت
المادة شيئا هو مع المتصل الواحد متصل واحد ومع المتصل المتعدد
متصل متعدد كان المتصل الواحد والمتعدد مختصا بها اختصاص
الناعت بالمنعوت فيكون محلا للمتصل الواحد حال الاتصال

وللمتصلين حال الانفصال فيكون جوهراً قطعاً ويسمى بالهيولى
الاولى وذلك الجوهر المتصل بالصورة الجسمية والجسم المطلق
مركب منهما والصورة الجسمية قد يسمى جسماً لانها جسم في بادي
النظر انتهى قلت قول المجيب ان المادة تتشخص هو عند
الانفصال هو عند الاتصال مناف لقوله ليس واحداً ولا متعدداً
في ذاته وايضاً قوله ليس واحداً ولا متعدداً في ذاته مناف لما ذكره
الشيخ في الشفاء من ان الهيولى امر واحد بالعدد ولما قال بهمنيار
في تحصيله من ان الهيولى واحدة بالتشخص وايضاً قوله فلا يلزم
ان المادتين لو كانتا موجودتين بالفعل في الجسم المتصل الواحد
لكان مشتملاً على اجزاء بالفعل الخ لا تقلع الشبهة المذكورة لانه
اذا كانت المادتان موجودتين في الجسم المتصل الواحد بالفعل
مادة واحدة بالاتصال الواحد لزم وجود ذاتيهما بالفعل فيه
معروضين للاتصال ولزم من ذلك اشتمال الجسم المتصل
الواحد على ذوات موجودة بالفعل معروضة فعدة هذه الذوات

اما

اما متناهية او غير متناهية وعلى الثاني لزم عدم تناهي الجسم
المتصل الواحد في المقدار وعلى الاول لزم انتهاء انقسام الجسم
الى حد لا تنقسم بعده اي حد عنده بطل الانقسام الى عدد تلك
الذوات وايضاً في قوله واذا كانت المادة شيئاً هو مع المتصل
الواحد متصل واحد ومع المتصل المتعدد متصل متعدد الخ
تأمل لان المتصل بذاته الجوهري ليس تابعاً للهيولى على
ما اختاره سيد المحققين وغيره من المتأخرين قدس سرهم
من ان الارتباط بين الصورة الجسمية والهيولى ليس اتحادياً
بل التابعية لها ليس الا الاتصال العرضي على هذا التقدير
وهذه التابعية متحققة سواء كانت الصورة الجسمية حالة
في الهيولى او كانت الهيولى حالة فيها او كانتا حالتين
في ثالث فمن هذه التابعية ليس يلزم الا حلول الاتصال
العرضي في الهيولى لا حلول المتصل بالذات الجوهري كما
هو الظاهر فما تقلع الشبهة هو ما مر الاشارة اليه مراراً من ان

الهيولى ذات مستمرة حالتي الاتصال والانفصال ووحدة
مستمرة بحسب استمرار الذات وتشخصه التي مستمرة ووحدة
ذاتية مستمرة ولها وحدة اتصالية وكثرة تقابلهما وهما يعرضان
لها بواسطة عروض الصور فان عرض لها صورة واحدة
كانت متصلة واحدة وان عرض لها صورتان صارت متصلتين
فالمادة متشخصة باعتبار ذاتها هو عند الانفصال هو عند
الاتصال هو عند الاتصال لا متحدا بالوحدة الاتصالية في ذاته
ولا متعددا بالتعدد المقابل للوحدة الاتصالية في
ذاته بل بالعرض متصل واحد عند الاتصال ومتصلان او ثلث
متصلات او اكثر عند الانفصال فقول المعترض ولو كانت
موجودة قبل الانفصال لزم اشتمال الجسم على اجزاء موجودة
بالفعل بل على مواد موجودة بالفعل ان اراد به وجودها قبل
الانفصال وجودها بالفعل اخترنا انها ليست موجودة بالفعل
قبل الانفصال فان قيل لزم من ذلك ان يكون مادة بعد

بعد الانفصال فلا يلزم ما ذكره المعترض من المحذورات بقوله وان
كانت مادة كل منهما حادثة بعد الانفصال لزم التسلسل
قلت ان اريد بحدوث كل من المادتين بعد الانفصال
حدوث اصل ذاتيهما اخترنا اصل ذاتيهما موجود بالفعل
قبل الانفصال وليس حادثا بعد الانفصال ولا يلزم من كون
اصل ذاتيهما موجودا بالفعل قبل الانفصال ان يكون ذاتاهما
موجودتين بالفعل قبله بل انما يلزم منه ان يكونا موجودتين
قبل الانفصال بالقوة فعلى هاتين الارادتين لم يكن الانقسام
منحصرة بين حدوث اصل الذات بعد الانفصال وعدم وجود
الذاتين بالفعل قبل الانفصال وان اريد بحدوث كل من المادتين
بعد الانفصال حدوث ذاتيهما المتعددتين فحدوثهما لا يستلزم
ان يكون لهما مادة غير اصل ذاتيهما الذي هو بالفعل قبل
الانفصال وهما بالقوة قبله فاصل ذاتيهما الموجود المعروض
للاتصال قبل الانفصال بعينه هو الذاتان المعروضتان للانفصال

بعد الانفصال فلا يلزم محذور من المحذورات المذكورة وان
اراد بوجود مادة كل من الجسمين قبل الانفصال في قوله ان
ان كانت موجودة قبل الانفصال وجودها بالقوة لم يلزم
منه اشتمال الجسم على المواد الموجودة بالفعل ليلزم منه المحذور
الذي ذكره وان كان احد في ريب مما ذكر فليترصد التحقيق
الذي سيأتي بعد ان شاء الله الحكيم قال الشارح المذكور في شرحه المذكور
بعد الجواب المذكور فان قيل اتصال الجسم عبارة عن كونه بحيث لا
يكون له مفاصل واجزاء بالفعل وانفصاله عدمه عما هو من شانه
وذلك لانه ان اريد بالاتصال معنى آخر فلا بد ثم انه ثبت
بالادلة المذكورة على بطلان التركب من الاجزاء التي لا تتجزى
كونه متصلا بمعنى آخر فان الادلة المذكورة لا تدل الا
على ان الجسم المفرد ليس له اجزاء بالفعل فهما اي الاتصال و
الانفصال المذكوران معنيان عرضيان اي زائدان على حقيقة
الجسم يتواردان عليه فح لا نم ان الجسم عند طريان الانفصال

يعدم

عليه ينعدم ذاته وانما ينعدم وصفه اي كونه متصلا بالمعنى المذكور
قلنا الجسم اذا لم يكن متصلا لم يكن بحيث يعرض فيه الابعاد
الثلاثة فلم يكن جسما البتة فان قابلية الابعاد الثلاثة انما
يكون فصلا له على ما هو المشهور فلا اقل من ان يكون لازما
له فعند طريان الانفصال عليه لا يبقى جسما بل ينعدم جسميته
ويحدث جسميتان اخريان انتهى قلت هذا كلام لا غبار عليه
فان قابلية الابعاد اذا ارتفعت لزم ارتفاع الجسمية كما
مر مرارا فالجسم المفرد اذا زال الاتصال عنه قابلية الابعاد
عند طريان الانفصال زال الصورة الجسمية عما هو جسم مفرد
وهو الهيولى فما هو جسم مفرد لم يزل بالانفصال لانه وحدة
اتصالية بالفعل عند الاتصال وهو تعدد قابلها بالقوة عند طريان
الانفصال لانه ذلك التعدد بالفعل ووحدة اتصالية بالقوة
فتعرض له ان يصير تارة متصلا واحدا وتارة عين المتصلين
بعد ارتفاع الوجود عن ذاته فاصل ذاته هو الهيولى

بدون اعتبار وحدته الاتصالية ومقابلها ولهذا شرح

سيأتي بعد الاستيفاء نقل كلام انشاء الحكيم ثم قال الشارح

المذكور في الشرح المذكور في دفع الجواب المذكور اقول القابل

للابعاد الثلثة بالحقيقة هو الجسم التعليمي اعني الكمية السارية

في الجهات الثلث والجسم الطبيعي انما يتصف بالقابلية بالعرض

وبتبعية كونه معروضاً للجسم التعليمي فالجسم اذا طرأ عليه

الانفصال انعدم عارضه لا ذاته اعني الجسم التعليمي الذي

كان قبل الانفصال وحدث عارضان اخران اعني الجسمين

التعليميين الحادثين بعد الانفصال وقابلية الابعاد لا ترتفع

للجسم الطبيعي لا تنفك عنه لعدم انفكاكه عن جسم تعليمي ما عنه

فهو مع الجسم التعليمي الواحد متصل واحد ومع الجسم التعليمي

المتعدد متصل متعدد كما يقولون ان الهيولى مع الصورة الجسمية

الواحدة متصلة واحدة ومع الصورة المتعددة متصلة متعددة

فانهم يقولون ان الصورة الجسمية متصل بالذات لا يقبل الانفصال

بل ينعدم عند الانفصال ويحدث صورتان اخريان و الهيولى

لكونه في حد ذاته لا متصلة ولا منفصلة باق في الحالين ونحن

نقول المتصل في ذاته انما هو الجسم التعليمي وهو لا يقبل

الانفصال بل ينعدم عنده ويحدث جسمان تعليميان اخران

والجسم الطبيعي لكونه لا متصل في ذاته ولا منفصلة

عند الانفصال بل هو موجود باق في الحالتين فلا حاجة الى

اثبات الهيولى انتهى قلت وفيه دفع هذا الكلام

لما قيل من ان الفرق بين الجسم الطبيعي وبين الجسم التعليمي

بان في الجسم التعليمي زواله زوال ذاته وليس في الجسم الطبيعي

زواله زوال ذاته ليس بشيء لانه ان اراد بالذات حقيقة الشيء

فقط انها لم تزل ذات الجسم التعليمي وحقيقته عند طريان

الانفصال وان اراد الهوية الشخصية فقط انه عند طريان

الانفصال تزول شخصية الصورة الجسمية والجسم الذي كان

عبارة عنها وان لم تزل حقيقتها فذلك ضروري لا ينكره

من له وجدان لان خلاصة كلام الش المذكور انه لا يلزم
من ابطال تركب الجسم من الاجزاء التي لا يتجزى الا كون الجسم
متصلا لجواز ان يكون متصلا بواسطة اتصال الجسم التعليمي
القائم به فيكون الجسم التعليمي قابلا للابعاد الثلاثة
بالذات لا غير ولما حكم بذلك جماعة من الحكماء كصاحب الاشراق وغيره
اختار هذا وقال ان المتصل بالذات والقابل للابعاد الثلاثة بالذات
هو الجسم التعليمي فعند طريان الانفصال لا ينعدم الا الجسم
التعليمي لا الهوية الجوهرية التي هي محلها وهي الصورة
الجسمية الجوهرية والجسم الذي عبارة عنها ولاختياره ان المتصل
بالذات ليس الا الجسم التعليمي حكم بالتفرقة بين الجسم التعليمي
والجوهري الذي محله ويسمى الصورة الجسمية تارة وبالجسم
الطبيعي اخرى بان في الجسم التعليمي زوال ذاته عند الانفصال
وليس في الحكماء من ذات الهيولى المستمرة فانهم ارادوا
بذات الهيولى هويتها الشخصية كما يفهم من تصحيحهم بان

الجسم الطبيعي من زوال ذاته واراد بالذات ما اراده م

الهيولى

الهيولى امر واحد بالشخص فكذلك اراد الش بذات الجسم
الطبيعي هويته الشخصية وبالجملة ان ذهب الحكماء في بقاء
ذات الهيولى بعد الانفصال ان الهيولى المتشخصة باقية
بعده كما هو ظاهر عباراتهم ذهب الش الى ان الجسم الطبيعي
المتشخص باق بعد الانفصال وان ذهبوا في بقاء ذات
الهيولى الى ان الهيولى المتشخصة الكائنة حال الاتصال
تصير حال الانفصال اشخاصا كذلك ذهب الش الى ان
الجسم المتشخص الكائن حال الاتصال يصير حال الانفصال
اشخاصا ولا يتما فاستاد المدققين قدس سره مراد الش من
الهيولى لما كان امرا مبهما يمكن الحكم ببقاء ذاتها عند
الانفصال بان يكون عند الاتصال شخصا واحدا و
يكون عند الانفصال شخصين مع بقاء ذاتها وجودها
بدون تشخصها واما الجسم الطبيعي فلما لم يكن منهما لا يصح
ان يقال انه يبقى عند الانفصال بان يكون عند الاتصال

شخصاً وعند الانفصال شخصاً مع بقاء الذات لان كون
ذات الهيولى بينهما بالمعنى الذي لا يصح اجزاؤه في الجسم
غير بين فان كان معنى بهام ذات الهيولى انها عند الاتصال
شخص وعند الانفصال شخص مع بقاء الذات امكن
اجراء هذا المعنى في ذات الجسم ايضاً بل تمام الاشارة اليه
سابقاً مراراً من ان القابل للابعاد مقوم للجسم وان المتصل
بالذات القابل للابعاد بالذات ليس الا الصورة الجسمية
وان للجسم التعليمي معنيين احدهما هو الصورة الجسمية مع تعين
امتداداتها الثلثة وثانيهما كون الجسم المتصل بحيث يصح ان يفرض
كذا مرة ولا يسع ان يتوهم غير متناه تتوهما كما مر غير مرة
فان اراد الشيخ الجسم التعليمي المعنى الاول كان ما ذكره بعينه
مذهب المشائين الذاهبين الى اثبات ان الذات التي هي
باقية عند الانفصال وانعدام الجسم التعليمي بهذا المعنى
هي بعينها الهيولى فانهم لم يريدوا بالهيولى الا الجوهر الباقي في

الاتصال والانفصال بحيث يطرأ عليه الصورة الجسمية
الواحدة عند الاتصال ويطرأ الصورتان الجسميتان
عند الانفصال فان الجسم التعليمي الواحد بالمعنى المذكور
هو الصورة الجسمية الواحدة المتعينة الامتدادات والجسمين
التعليميين هما الصورتان الجسميتان المتعينتان في
الامتدادات فعلى هذا المعنى يكون الجسم التعليمي متصلاً
بالذات اي لا باعتبار الخارج وقابلاً للابعاد الثلثة كذلك
بناء على ان الصورة الجسمية كذلك فيكون الصورة الجسمية
متصلة بالذات بالحقيقة وقابلة للابعاد بواسطة المطلقة
كما مر تحقيقه غير مرة والجسم التعليمي انما يكون متصلاً
قابلاً للابعاد بواسطة اشتماله على الصورة الجسمية وان
اراد بالجسم التعليمي المعنى الثاني فهو ليس متصلاً بالذات
وقابلاً للابعاد الثلثة بالذات بل انما يكون متصلاً و
قابلاً بالعرض وبتبعية الصورة الجسمية التي هي متصلة بالذات

وقابل للابعاد الثلثة على الاطلاق بالذات وايضا اذا
كان محل الجسم التعليمي مع كونه غير قابل بالذات جسما طبيعيا
كما ذكره الشارح لزم ان لا يكون الجسم الطبيعي قابلا للابعاد
الثلثة بالذات فلا يكون جسما في حد ذاته كما مر اشارة
اليه سابقا فمراد الشارح عند هذا القول ان الجسم
الطبيعي في حد ذاته قابل للابعاد الثلثة فلا تذكر ذلك
قال بعد ذكر ما مر في الشرح المذكور بل نقول لا نم ان الجسم
اذا طرء عليه الانفصال لم يكن قابلا للابعاد وغاية ما في
الباب انه كان قبل الانفصال قابلا واحدا للابعاد وصار
بعد الانفصال متميز كل منهما قابل للابعاد الثلثة فالجسمية
القدر من الجسم وحدة وطرء عليه كثرة والجسم حال الوحدة
هو بعينه حال الكثرة ولم ينعدم قط فكما يقولون ان
المادة هو شخص هو عند الاتصال هو بعينه عند الانفصال
كذلك نقول ان الجسم شخص هو عند الوحدة اعني الاتصال

هو بعينه عند الكثرة اعني الانفصال غاية الامر انه لا يقال
ان الجسم اي حين الانفصال شخص واحد بل شخصان
فان قيل اذا كان هناك قصعتان في كل منهما
قدر من الماء فلا شك ان لكل من المائين تشخصه غير ما
عن الاخر فاذا صببناهما في كوز يرتفع بينهما الامتياز ويزول
تشخصاهما فينعدمان بانعدام تشخصيهما فلم يصح قولكم
ان الجسم عند الكثرة هو بعينه عند الوحدة لم ينعدم قط
قلنا المجموع في تلك المائين تشخصا ممتاز عن ساير المياه
وهذا التشخص باق لم يزل ولذلك صح قولنا الجسم عند
الكثرة هو بعينه عند الوحدة لم ينعدم قط وانما الزايل تشخص
اخر به امتاز كل من المائين عن الاخر وبعد ما زال الكثرة المائية
لا نسلم ان المتصف بالكثرة فان قيل زوال هذا التشخص كاف
في مقصودنا وهو لزوم انعدام مجموع المائين لان كل من
المائين ينعدم بانعدام تشخصه الذي به امتاز عن الاخر حين

فينعدم المجموع ايضاً ضرورة انعدام الكل بانعدام الجزء
قلنا اجزاء المجموع ذات كل من المائين بدون تشخصه
الذي به امتاز عن الجزء الاخر فان هذا التشخص ليس من
مقومات المجموع الذي هو باق في حالتي الوحدة والكثرة
بل انما هو مقوم لشخص كل من المائين لا لذاته الذي هو
جزء من المجموع والحاصل ان شخص كل من المائين مركب
من معروض هو جوهر الماء وعارضه امتاز عن الماء
الاخر والمعتبر في تقويم المجموع هو المعروض دون
عارضه انتهى كلامه قلت دفع هذا الكلام ظ
لما قال سيد المدققين قدس سره من ان قوله لا نسلم
ان الجسم اذا طرأ عليه الانفصال لم يكن قابلا للابعاد
منع مقدمة لم يدعها احد وانما الدعوى ههنا ان الجسم
القابل للابعاد الذي كان قبل الانفصال لا يبقى بعينه
ويحدث جسمان اخران قابلان للابعاد وهي ضرورية

لا يحتاج الى بيان لجلائه فان الهيولى فان ما كان منها موجوداً
قبل الانفصال لا ينعدم بعده لان مراد الش من طريان
الانفصال على الجسم في قوله اذا طرأ عليه الانفصال
هو قبول الجسم الانفصال الخارجي مع قبوله الذي
هو الانفصال عند تحقق الانفصال فخلاصة كلامه
المصدر بلفظه بل المذكور بعد الجواب الاول الذي هو منع
كون الصورة الجسمية قابلة للابعاد الثلثة بالذات ثم
بعد تسليم ان القابل للابعاد الثلثة بالذات هو الصورة
الجسمية لا نم انها لو قبلت الانفصال الخارجي يبقى عنده لزم
ان لم يكن قابلا للابعاد بالذات كما هو مدعى سوى الهيولى
فانهم ادعوا ان الصورة الجسمية تنعدم عند الانفصال
والا لم يكن قابلة للابعاد فانه بل من الامر الباقي وهو الهيولى
فكلام الش منع هذه المقدمة وهي بعينها الدعوى التي ذكرها
سيد المدققين قدس سره بقوله واما الدعوى ههنا اه

قوله وهي ضرورية لا تحتاج الى بيان غير تم عند الشارح فانه حكم
بان الجسم القابل للابعاد الذي كان قبل الانفصال لم ينعدم
باعتبار الذات والتشخص بل بقي بعده باعتبارهما وانما الحادث
بعد الانفصال تعدد القابل للابعاد وزوال الوحدة التي ليست
مشخصة ولا داخلة في مشخص القابل للابعاد لا يوجب زوال
ذات القابل للابعاد ولا زوال تشخصه فكما ان الحكماء التزموا
بقاء ذات الهيولى المشخصة مع تبدل الوحدة والكثرة
التزم الشارح بقاء ذات الصورة الجسمية المشخصة مع تبدل
الوحدة والكثرة فلا بد من اثبات الفرق مع اثبات عدم
بقاء ذات الصورة الجسمية ليندفع كلام الشارح ولا ما قيل
من ان دعوى كون الجسم متشخصا حال الانفصال بتشخص كان
متشخصا بعينه حال الاتصال مع ان تشخصه في حال الانفصال
مركب من تشخصات اجزائه دون تشخصه الذي حال الاتصال
يستلزم كون المجموع المركب من تشخصات اجزائه دون تشخصه

الذي

الذي حال الاتصال يستلزم كون المجموع المركب من المائين متشخصا
بتشخصين احدهما تشخص بعض اجزائه ذات الماء وهو الكائن في
في حالتي الاتصال والانفصال به تشخص حال الاتصال
ولا يزول عند الانفصال وثانيهما تشخص بعض جزئية كل
من المائين والمميز عن الاخر هو الزائل عند الاتصال
وهذا مما تفوه به من له ادنى فطانة اذ لا يشك عاقل في ان
التشخصين لا يقومان بشيء بعينه قياما بالذات قياما حقيقيا
وما يقولون من ان الهيولى المشخصة متشخصة بتشخصين
لم يريدوا به القيام بالذات والحقيقة بل القيام بالعرض
والمجاز ولا يجوز عاقل ان يكون قيام التشخصين بمجموع المائين
مثل قيام تشخص الهيولى بها اذ لا واسطة في العروض هناك
والقول بان جزء المجموع ذات الماء دون تشخصه لا يصدر
الا عن المحصل لانه ان اراد بالذات الحقيقة الكلية فظ انها
ليست جزءا من المجموع الخارجي وان اراد بها الهوية التشخصية

www.ical.ir

فظاهر انها لا يتصور كونها باقية حال الاتصال لا يقال فاستدل السيد
المدقق من ان ما ذكره الشارح هناك انتم
لا تجوزون ان يكون الحكم الذي اجرى القوم على الهيولى من انها
ذات باقية والحصة الخاصة منها بهذا المتصل يكون عند
الاتصال شخصا واحدا ويصير حال الانفصال شخصين
جاريا على ذات الجسم بان يكون الحصة الخاصة من الجسم
بهذا المتصل حال الاتصال يكون شخصا واحدا ويصير حال
الانفصال جسمين ولا يندفع ذلك بما ذكره هذا المجيب اذ
حاصل ما دفع به ذلك ان الجسم الشخصي لا يبقى حال
الانفصال وهو لا يمس كلام الشارح فان الشارح يذهب الى
ان الجسم الشخصي باق بعد الانفصال كما ان القوم ذهبوا
الى ان الهيولى المتشخصة باقية بعده بل كما انهم ذهبوا الى
ان الهيولى المتشخصة الكاينة حال الاتصال تصير حال
الانفصال اشخاصا كذلك نقول للشارح ان الجسم المتشخص

الكاين حال الاتصال يصير حال الانفصال اشخاصا ثم
يندفع ما ذكره الشارح بما اشرنا اليه من ان الهيولى امر مبهم
في حد ذاته فجاز بقاء ذاته ووجوده بدون بقاء التشخص
بخلاف الجسم فانه في حد ذاته شخص معين فلا يتصور بقاء ذاته
بعد الانفصال لان التوجيه الذي ذكره ذلك السيد
المدقق لا ينافي كلام الشارح فان ما ذكر من قوله
كما يقولون ان المادة هو شخص هو عند الاتصال هو بعينه
عند الانفصال كذلك نقول ان الجسم شخص هو عند الوحدة
اعني الاتصال هو بعينه عند الكثرة اعني الانفصال يعين قوله
وهذا التشخص باق لم يزل ولذلك صح قولنا الجسم عند الكثرة
هو بعينه عند الوحدة لم ينعدم قط انما الزايل تشخصاته
بان الشارح ذهب الى ان الجسم الشخصي باق بعد الانفصال
كما ان القوم ذهبوا الى ان الهيولى المتشخصة باقية
بعد الانفصال نعم لا يندفع بكلام السيد المذكور

المجموع

من كلام الاعتراض المذكور الذي خلاصته ان
الجسمين عند الانفصال متشخص بالذات وبالحقيقة وهو
مركب من تشخصي الجسمين وهذا التشخص لم يتحقق عند
الاتصال فالحكم ببقاء تشخص الجسم عند الانفصال كما حكم
به الشارح مستلزم لان يكون لذلك المجموع المركب من الجسمين
تشخصا آخر غير مركب من تشخصي الجسمين ضرورة ان
التشخص الذي تحقق عند الاتصال لم يتركب من تشخصي
الجزئين فلزم من كلام الشارح ان يكون للمجموع المركب من الجسمين
عند الانفصال تشخصان احدهما مركب من تشخصي الجسمين
والآخر ليس مركبا منهما وقيام كل من التشخصين انما هو
بالذات وبالحقيقة ضرورة ان تشخص المجموع المركب من تشخصي
الجزئين انما هو بالذات وهو التشخص الحادث وكذلك
التشخص الباقي انما يكون تشخصا للمجموع بالذات
عند الانفصال والا لم يبق التشخص فلزم ان يكون للمجموع

المركب

المركب من الجسمين عند الانفصال تشخصان بالذات وفي ذلك
ضروري البطلان والقول بان جزء المجموع ذات الماء دون
تشخصه لا وجه صحة له بل انما يندفع ذلك الاعتراض من كلام
الشارح بان يقال كما ان الحكماء ذهبوا الى ان للهيولى عند
الانفصال تشخصين احدهما تشخصها بالذات وبه يمتاز
ذاتها عن الغير ولا تعتبر فيها باعتبار هذا التشخص الا الذات
لا تشخص شيء من الصور الحادثة وثانيهما تشخصها بالعرض
بسبب الصور الحادثة وبه يتميز تلك الصور بعضها عن بعض
فكذلك ذهب الشارح بان المجموع الجسمين بعد الانفصال
تشخصين احدهما تشخصه بالذات وبه يمتاز ذاته عن الغير
وثانيهما تشخصه بالعرض وبه يمتاز بعض اجزائه عن بعض فهذا
التشخص الذي هو تشخص ذات المجموع بالعرض انما يعرض
بالذات لاجزائه الفعلية المتعددة التي تعددها يحدث
عند الانفصال فاضبط كلام الشارح هنالك انه لم يجوز ان

يكون الحكم الذي اجرى القوم على الهيولى من انها تشخص حال باقي بحسب الذات والوجود ما لتشخص وحدتها الذاتية

ويكون متصلة واحدة عند الاتصال ويصير شخصين متصلين عند الانفصال جاريا على ذات الجسم بان يكون شخصا

واحدا بالوحدة الذاتية على نحو وحدة الهيولى ومتصلا حال عند الاتصال ثم يصير شخصين متصلين عند الانفصال

على نحو وحدة الهيولى شخصين متصلين ولا خفاء في ان ما ذكره المعترض لا يدفع هذا الكلام بل انما يمكن دفعه باثبات

التفرقة الصحيحة بين الهيولى وذات الجسم المصححة لبقاء الهيولى المتشخصة دون بقاء ذات الجسم الموجود الممتازة

عن جميع ما عداها وقول المعترض ولا خفاء في ان يكون قيام التشخصين بالمجموع مثل قيام تشخص الهيولى بها اذ لا

واسطة في العروض هناك لا يصلح للتفرقة فان الاجزاء المقدارية المفروضة في الجسم المتشخص عند الانفصال

يصير

يصير واسطة في عروض التشخصين الحادث عند الانفصال

وهو التشخص الذي يمتاز به تلك الاجزاء بعضها عن بعض بعد الانفصال والحاصل ان ما ذكره المعترض في

دفع كلام الشارح بعينه ودفع اثبات الهيولى فما اجاب به في دفعه كان بعينه جوابا للشارح في دفع الاعتراض عليه

وفيه زيادة ايضاح لذلك وانت خبير بان كلام الشارح المذكور المصدر بقوله بل نقول لا يندفع ايضا بما قال

سيد المدققين من ان الهيولى امر مبهم لا تتشخص مستقلا الا بالصورة وليس لها في كل وقت الا تشخص واحد

من الصورة في ذلك الوقت وبدل التشخص لا ينفي ذاته المبهمة لان كل ما هو اجرى على ذات الهيولى المبهمة على

اجاز على ذات الجسم المطلقة فان في ماهيته الجسمية المطلقة اتم ما على نحو ابهام اتنبه ذلك المدقق رحمه الله

في الهيولى بل كلام الشارح انما يندفع في المقامين بما اقول اما

المقام الاول وهو القول بان المتصل بالذات والقابل
للابعاد الثلثة بالذات انما هو الجسم التعليمي الذي هو عرض
واما الجسم الطبيعي فانما يقبل الابعاد بواسطة الجسم التعليمي
فهو مندفع بما مر الاشارة اليه مرارا من ان الجسم الطبيعي
باعتبار ذاته وجوهريته ممتد في الجهات وقابل للابعاد
فان الجوهر ما لم يكن ممتدا في الجهات وقابلا للابعاد
الثلثة لم يكن جسما فبطل كونه ممتدا وقابلا للابعاد الثلثة
بواسطة طريان عرض له لان العرض وجوده متاخر عن وجود
الموضوع فلو كان الجسم الطبيعي مقدما في مرتبة الوجود على
العرض الذي يسمى بمقدار قابلية الابعاد فلم يكن في تلك المرتبة
جسما ولم يكن محل الجسم التعليمي جسما طبيعيا وقد فرض
انه محله هف وسيأتي زيادة ايضاح له في اثناء كلام
صاحب الاشراق ان شاء الله الحكيم **اما اندفاع كلام الشارح**
المذكور في المقام الثاني وهو القول بان القابل للابعاد الثلثة

بالذات

بالذات هو الجسم الطبيعي مع منع ان القابل للابعاد الثلثة بالذات
ينعدم عن طريان الانفصال والقول بان غاية ما في الباب انه لا يبقى
عند الانفصال وحدة قابل للابعاد الثلثة بالذات بل يحقق
جسمان كل منهما قابل للابعاد الثلثة بالذات وعند الاتصال
يحقق جسم واحد هو قابل للابعاد الثلثة بالذات ولا يكون شيء
من الوحدة والكثرة موجبا لانعدام ذات القابل للابعاد ولا زائلا
لتشخصه الذاتي لينعدم ذلك التشخص بزواله فبان يقال هذا
الكلام انما يصح ان لو كان انقسام الجسم الطبيعي في الخارج عبارة
عن تفرق الاجزاء وتبعيدها بزوال الاتصال الذي يحصل لها من
ذواتها ليكون ذواتها معروضة للوحدة الاتصالية تارة وللكثرة
الاتصالية اخرى بعد طريان العدم على تلك الذات وفي ذلك
بط لانه على هذا التقدير لا يخ اما ان يكون تلك الذوات المجتمعة
على الاتصال العرضي متناهية او غير متناهية وكل منهما بطلانه
سابقا فالحق ان انقسام الجسم الطبيعي الى القسمين ليس الا انعدام

الصورة الجسمية والجسم المتشخص الذي كان عند الاتصال
حدوث الصورتين الاخريين والجسمين المتشخصين الاخرين فيكون
الوحدة الاتصالية لازمة لتشخص الجسم الطبيعي والصورة الجسمية
بل الاتصال وقبول الابعاد مقوم للجسم الطبيعي كما مر اذ
وذلك لانه لو لم يكن كذلك لكان كل من الاتصال والامتداد
وقبول الابعاد عارضاً للجسم الطبيعي فيلزم ان يكون الجسم
الطبيعي مقدماً على الاتصال المطلق الذي هو عبارة عن الامتداد
المطلق بل على قبول الابعاد على الاطلاق ض لتقدم الموضوع
على الاعراض فيلزم من ذلك ان يكون الجسم الطبيعي في مرتبة
ذاته اما مجرداً صرفاً ومتفرقات من الاجزاء التي لا تتجزى
وكل منهما باطل ولا يخفى عند التامل لزوم المحال الثاني على تقدير
حقيقة ما ذكره الشارح مصدراً لفظه بل فان الجسم المفرد المتشخص
اذا كان باقياً بعينه عند الانقسام الى القسمين لزم تقدم ذاتي
القسمين على اتصالهما العارض لهما قبل الانقسام وكذا الحال في

الانقسام الى ثلثة اقسام وغيره من الانقسامات ولما كان
احتمال كون الذوات الغير المتناهية معروضة للاتصال العرضي
المتأخر عنها في الوجود محالاً لامتناع كون الذوات المتناهية التي هي الاجزاء
التي لا تتجزى معروضة للاتصال العرضي وهو المحال الثاني وهذا بعينه
هو مذهب الشهرستاني والحاصل ان الشارح المذكور اجرى على الصورة
الجسمية والجسم الطبيعي ما اجراه الحكماء على الهيولى من نقل ذاتها
بنحو وجودها في الاتصال والانفصال وعدم بقاء ذات الجسم
بنحو وجودها في الاتصال والانفصال الغير بديهي كما لا يخفى فلا بد من
بيانه في دفع كلام الشارح بانه انما يكون باثبات ان الاتصال ليس
عارضاً للجسم والا لزم تقدم الجسم والصورة الجسمية عليه بالذات
ولزم من ذلك التقدم المحالات المذكورة من تركب الجسم المفرد من
المتفرقات التي يعرض لها الاتصال وهو باطل بالضرورة وكون المجرد
المحض معروضاً للاتصال الموجب لصلاحيته لكونه ذات اجزاء
فلم يبق نحو وجوده بواسطة عارض لضرورة ان ليس للمجرد صلاحية قبول

كونه ذات اجزاء ولما ثبت ان الاتصال والامتداد ليس متأخراً عن
الجسم بالذات ثبت ان الجسم في حد ذاته متصف بالوحدة الاتصالية
فعند طريان الانفصال على الجسم المفرد زالت ذاته بزوال وحدته الاتصالية
وحدث جسمان آخران لم يكن ذاتاهما عند الاتصال بالفعل واما
الهيولى فليست في حد ذاتها متصفة بالوحدة الاتصالية ولا الانفصالية
لانها ليست متصلة في حد ذاتها ولا منفصلة فلم يلزم من ذلك
تقدم الهيولى على الاتصال ليلزم فيها ما يلزم في الصورة الجسمية
من المحالات المذكورة وذلك لان الهيولى في مرتبة وجود ذاتها
خالية عن الاتصال والانفصال لم تكن متصفة بهما باعتبار
ذاتها فلها في مرتبة وجود الذات وحدة اتصالية عند الاتصال
وهذه دقيقة نشأت من عدم كون الصورة الجسمية التي هي
متصلة باعتبار ذاتها عرضاً فانه لو كانت عرضاً لزم تقدم الهيولى
عليها بالذات ولزم من ذلك التقدم المحالات المذكورة بعينها
ولما لم يكن الصورة الجسمية عرضاً لم يلزم تقدم الهيولى التي هي محلها

عليها

عليها بالذات بل هي متأخرة بالذات عن الصورة المطلقة كما سيأتي
بيانه عن قريب ان شاء الله العليم فالهيولى انما توجد متصلة ثم يعرضها
الانفصال بعد زوال ذاتها فانها بخلاف الصورة الجسمية فانها توجد
متصلة باعتبار ذاتها فعند زوال الاتصال لم يبق ذاتها فالجسمان
الحادثان عند الانفصال مجموعهما ليس متصلة ولا ممتداً ولا قابلاً
للابعاد فليس جسماً واحداً بخلاف هيولاهما فانها مع كونها جسمين
هيولى واحدة فانه ليس في هيولاهما من حيث هي هيولى تعدد بل التعدد
انما يحصل فيها باعتبار تعدد الجسمين والصورتين الجسميتين فالجسم
المفرد من حيث هو هيولى يبقى بعد الانفصال واما من حيث هو جسم
فهو لا يبقى بعد الانفصال لان هيولى الجسم المفرد بعينها هي هيولى
مجموع الجسمين الحادثين بعد الانفصال بخلاف جسمية الجسم المفرد فانه
لا يبقى في مجموع ذينك الجسمين الحادثين بعد الانفصال بل بعد الانفصال
لم يتحقق الا جسمية كل من جزئي المجموع وجسمية الجزء غير جسمية المجموع فان
تبدل هي باعتبار ذاتها المستمرة اما ان يكون بحيث لو تصور كانت

مانعة عن وقوع الشركة اولا وعلى الثاني يلزم ان يكون كلية معدومة
في الخارج لان المبهم ليس بموجود باتفاق اهل الصناعة كما
صرح به صاحب الشفا شكر الله سعيه وعلى الاول يلزم
ان يكون جوهر متشخصة فان كان هذا التشخص متعددا كانت
الهيولى متكثرة في نفسها بعين الاخير وهو كون الهيولى واحدة في
نفسها ومتشخصة بتشخص مستمر وهو لا يخلو عن شبهات بعد فان
كان موافقا لما صرح الحكماء من ان الهيولى امر واحد بالتشخص فهي
تلزم وحدة هيولى الجسمين اللذين احدهما في المشرق والاخر في
المغرب ولزم كون المتشخص الواحد متشخصا واحدا تارة ومتشخصا
اخرى ولزم كون الوحدة لازمة للهيولى فتصير كالصورة الجسمية
الذي يلزمه الوحدة فينعدم بانعدامها كما ينعدم الصورة الجسمية
ولتلك الشبهات الثلاث قال سيد
المدققين قدس سره العالي ان الهيولى الجسمية المفردة
وجدا وخارجا وتشخصا ووحدة عند الاتصال ولنا سبعمائة الوجود

وللذات عند الانفصال لا التشخص والوحدة وانه ليس للهيولى
وحدة ولا تشخص الا من قبل الهيولى فذاتها امر مبهم بالقوة لا
بعين ولا يحصل لها اصلا فذاتها ما دامت كذلك لا تكون متعينة
ولا معقولة ولا يكون كلية ولا جزئية ولا عامة ولا خاصة فاتردد
فيها بانها كلية او جزئية غير مستقيم نعم اذا اقترنت بها صورة
تعين ذاتها بحسب هذه الصورة فذات الهيولى لا يكون واحدة
في نفسها كما انها لا يكون متعددة في نفسها قلت على ما اختاره
يكون وجود الهيولى مع انها مستمرة بدون استمرار التشخص
والوحدة فلزم بقاء وجود ذاتها مع تبدل التشخص والوحدة فلزم
ان لا يكون التشخص والوحدة لازمين للوجود وذلك باطل لان
الشيء الموجود في مرتبة الوجود ممتاز عن جميع الاغيار فله تشخص
ممتاز عن الغير وباستمراره وجود يستمر المتشخص فاذا زال التشخص
زال الوجود ايضا لزواله ومع زوال الوجود زال الذات فالتشخص لازم
للوجود وهكذا حكم الوحدة المطلقة فان لكل موجود وحدة ما فالهيولى

الصورة ... م

www.icar.ir

العناصر ذات وجود مستمر في حالتي الاتصال والانفصال
ولزم من استمرار ذاتها ان يستمر امتيازها عن الاغيار بل عن
هيوليات الافلاك ولا نعني بالتشخص الا امتياز الذات عن الاغيار
بحيث يمتنع اشتراك الغير فيها ولا شبهة في تحقق هذا المعنى في كل
موجود في الخارج فانا نعلم بالبديهة ان كل ما هو موجود في الخارج
فهو بحسب وجوده كان مانعا من وقوع الشركة فكل موجود يستمر
وجوده فباستمرار وجوده يستمر منع الشركة فاذا استمر منع الشركة استمر
نحو وجوده من انواع الوحدة فالوحدة المستمرة هي وحدة الموجود
الذي وجوده مستمر وكذا التشخص المستمر هو تشخص ذلك الموجود
المستمر الوجود ويعلم من هذا ان للهيولى وحدة ما مستمرة وتشخصا
مستمرا كما ان لها وجودا وذاتا مستمرين ولهذا اختير ان هيولى العناصر
متعينة الذات مبهم الصور وكيف يصح الحكم بان الهيولى مبهم الذات
مع بقاء الذات والوجود عند تبدل الصور ومع الحكم بان تشخص الصورة
المتعينة بالهيولى كما صرح به الحكماء فانهم قد صرحوا بان تشخص الصور

المتعينة بالهيولى كما انهم صرحوا بان تشخص الهيولى بالصورة
المطلقة وسيأتي تحقيق هذا الكلام عنقريبا ان شاء الله العزيز
اذا تقرر هذا فنقول في قول سيد المدققين وهو ان الهيولى في
ذاتها امر مبهم بالقوة لا تعين ولا تحصل لها اه ان اراد بقوله
مبهم انها مبهم الذات فهو مخالف لكلام الحكماء ولمقتضى البرهان
وان اراد بانها مبهم الصور فهو مسلم لكن لا يلزم منه ان تشخصها
مستمرا باعتبار استمرار الذات وايضا ان اراد بقوله بالقوة ان الهيولى
بالقوة باعتبار وجود الذات فهو باطل فان الهيولى جوهر مستعد لقبول
الصور نحو جوهريته بالفعل وفعلية الجوهرية مستلزمة لفعلية وجود الجوهر
مستلزمة لفعلية وجود الجوهر من حيث هو جوهر وان اراد بانها بالقوة
باعتبار الصور فهو مسلم لكن لا يلزم منه ان لا وجود لها اصلا ليصح الحكم
عليها بانها ليست كلية ولا جزئية بل نقول المبهم الصرف الذي لا
تعين فيه ولا امتياز محال الوجود فاستمرار وجوده وكذا امر يكون بالقوة
الصرفة بان لا يكون فيه فعلية اصلا لا فعلية القوة ولا فعلية الوجود

فلا يكون في هيولى العناصر الا ابهام صرف وكيف وهو جوهر ممتاز
عن هيوليات الافلاك عندهم وعن الصور ولا يكون فيها قوة محضة
وكيف وكونه بالقوة بالفعل وكذا كونه جوهراً بالفعل ففيها شائبة الفعلية
القوة في جوهرين محوضة الفعل وصرافة القوة بل هو جوهر فعلية ذاته
موجوده بالفعل وكونه متعيناً بالتعينات التي لا ينفك عنها في مرتبة
الوجود بالقوة كالحركة المتوسطة التي هي شخص مشخصة بالامور
الستة التي لا بد من وجودها في تحقق الحركة ومع تشخصه يستمر وجوده
بتشخصه في جميع حدود المسافة مع تبدل حالاتها فيها وعلى هذا النسبة
يكون للهيولى شائبة من فعلية كل من الوجود والتشخص والوحدة والذات
مستمرة باستمرارها والعرض انه كما يكون للهيولى وجود وذات مستمرين
كما يساعد بذلك سيما المحققين تلك مستمرة كذلك يكون لها تشخص ونحو
من الوحدة مستمرين باستمرار الوجود والذات **واما دفع الشبهات الثلث**
المذكورة فهو في غاية الظهور اما الشبهة الاولى فلان نحو الوحدة اللازمة
للهيولى ليست وحدة اتصالية فلا يمتنع وحدتها مع طريان الانفصال الانفكاكية

فهيولى

فهيولى الجسمين اللذين احدهما في المشرق والاخر في المغرب لها نحو من الوحدة
فانها اثنان ومع اثنينيتها متصفة بوحدة لا اثنينية بل هي من حيث هي
هيولى لا تقتضي التعدد الاتصالية ولا وحدتها وتتصف بوحدة ما وهي
عدم انقسام الذات من حيث الذات الى الذوات وعدم كثرة الذات
من حيث الذات وهذه الوحدة للهيولى هي الوحدة المستمرة وهي الوحدة
التي من لوازم نفي الكثرة فان للوحدة معنيين كما مر احدهما ما يكون نفي
الكثرة من لوازمه وهي معنى وجودي وهي الوحدة الاتصالية وثانيهما هو
من لوازم نفي الكثرة بل هو عين نفي الكثرة ومن هذا القسم ما هو للهيولى
واما القسم الاول فهو لازم للصورة الجسمية والجسم عارض للهيولى بواسطة
الصورة وبذلك يندفع جميع الشبهات الثلثة المذكورة اما الشبهة الاولى
فلما عرفت من ان الوحدة التي هي لازمة للهيولى تنافي الكثرة الاتصالية المستلزمة
لتعدد الاجسام المستلزم لتعدد الاجسام المستلزمة لصحة كون بعضها في
المشرق وبعضها في المغرب فان ابعد الكائن لا يخل بوحدتها كما ان تعدد
الامكنة لا يخل بها **واما اندفاع الشبهة الثانية** فلان كون الواحد الشخص العام

بهذه الوحدة التي لازمة للهيولى لا ينافي كونها عين تشخص متحدا بالوحدة الاتصالية
تارة وعين اشخاص متكثرة بالكثرة الانفصالية التي هي عدم الوحدة الاتصالية
اخرى كالوحدة التي حصلت للبحر التي هي عين الامواج العليا التي كل منها ملوّن
بلون ما فان كثرة الامواج وكثرة الالوان احوال البحر لا يخرج البحر عن الوحدة التي له
فهيولى العناصر التي هي مقرها تحت فلك القمر متحدا بالشخص كالبحر الذي هو ماء
باعتبار ذاته والعناصر والحوادث الموجودة كامواج ذلك البحر والوان اجزائه
فكما ان كثرة الامواج والالوان لا يخرج البحر عن الوحدة التي له كذلك لا يخرج
العناصر صح كثرة الصور العنصرية من المواليد هيولى العناصر عن وحدتها المخصوصة لها
واما اندفاع الشبهة الثالثة فلما مر ان الوحدة التي هي لازمة لتشخص الهيولى
لا ينعدم بطريان الانفصال وحدوث كثرة الصور فكذلك يتشخص الهيولى بجهة الوحدة الاتصالية
التي هي لازمة لتشخص الصورة الجسمية والجسم فانها يزول عند طريان الانفصال وبزوالها
ينعدم تشخص الصورة الجسمية والجسم فالحاصل ان السالف ان في مرتبة تحقق الجسم المفرد الجوهرية
بمعنى كونه موجودا لا في موضوع بل لا في محل مع تحقق المتصلية
والممتدية وقابلية الابعاد ومع

تحقق

تحقق الهوية الاتصالية والطبيعة المقدارية بعد طريان الانفصال
الانفكاكي لم يبق في ذاته من تلك الامور الستة الا المعنى الاول ولهذا
صح ان يقال ان مجموع الجسمين الحادثين بعد الانفصال هو بعينه
هو الجوهر الذي كان جسما مفردا من حيث هو جوهر وموجود
مستعد ولا يصح ان يقال ان ذلك المجموع هو بعينه هو الجسم المتصل
الذي كان قبل الانفصال من حيث هو جسم ومتصل فانه
لم يبق في ذلك المجموع الجسمية بل انما تحقق
الجسمية في جزئيه اللذين كانا بالقوة عند الاتصال
ووجودهما انما يقوم الجسم المفرد من حيث
هو جوهر مستعد لصيرورته اجساما وهو من هذه
الحيثية مستمر وجوده حالتي الاتصال والانفصال
فلا محالة من هذه الحيثية هويته مستمرة مانعة
من وقوع الشركة فيكون جزئيا فالجسم المفرد
حتى عند الانفصال هويته المطلقة وان لم يبق

بهويته الاتصالية هنا وقد بقي في هذه الرسالة
بعد امور خمسة اخر احدها تحقيق العلاقة
بين الهيولى والصورة وبيان انها اتحادية
لا ارتباطية كما هو المشهور وثانيها بيان بقية
مذاهب الناس في الهيولى وثالثها ما
ذكره صاحب الاشراق في الهيولى وبيان
حاله من الصحة والفساد ورابعها ذكر
بقية براهين الهيولى وخامسها ذكر الخواطر
التي خطر ببالي القاصر اما الامر الاول
فهو معلم من امور احدها ما مر من تصريح صاحب
الشفاء في الحكمة العلائية من ان الهيولى والصورة
متحدان في الذات مختلفتان في المعنى وثانيهما
تصريح القوم بان الصورة ناعتة للهيولى مع كونهما
جوهرين والناعتية تقتضي اتحادهما في الذات

فان الجوهر اذا كان ناعتا لجوهر اخر لزم
ان يكون محمولا عليه لا محالة لمكان الاشارة اليه
بخلاف العرض فانه كما يمكن اشتقاق المحمول على المو ضوع
وبهذا الاعتبار يقال انه ناعت كالسواد الذي
يشتق منه الاسود واما الجوهر فلا يمكن اشتقاق
المشتق منه بالحقيقة فكونه ناعتا لجوهر آخر انما
يكون بحمله عليه كالمتصل بالذات والممتد بالذات
والقابل للابعاد الثلاثة بالذات بالنسبة
الى الهيولى فان هذه المفهومات الثلاثة
عبارات من امر محمول على الهيولى متحد بها في
الذات والوجود على نحو اتحاد النامي بالجسم
متحدان في الذات والوجود في الشجر مع
زوال النامي عنه وبقاء جسميته فان حصل اتحاد
الصورة الجسمية والهيولى في الذات والوجود يلزم

ان زوال وجود الصورة مستلزم لزوال
وجود الهيولى لان الوجود قد ينسب الى شيء
بالذات والى شيء آخر بالعرض كوجود زيد
الابيض فانه منسوب الى بالذات الى زيد والى
مفهوم الابيض بالعرض ولهذا يمكن زوال
الوجود عن الابيض مع عدم زواله عن زيد مع اتحاد
زيد ومفهوم الابيض اذا اخذ لا بشرط في
الذات والوجود فكذلك الحال في الهيولى و
الصورة الجسمية فانهما متحدان في الذات
والوجود على نحو اتحاد زيد ومفهوم الابيض
المحمول عليه في الذات والوجود فان الصورة توجد
بوجود واحد هو منسوب الى الهيولى والصورة
مع امكان زوال نسبته الى الهيولى فينعدم الجسم
من حيث هو قابل للابعاد الثلاثة ولا ينعدم من حيث

هو

هو جوهر مستعد لقبول الصور فان قيل زوال الوجود
من الابيض من حيث هو ابيض انما يمكن مع بقاء
كونه زائدا بناء على ان زوال الوجود عن الابيض
من حيث هو ابيض هو بالحقيقة زوال الوجود
عن البياض بالذات فعلى هذا كل حيثية اتحادية
زائدة عن الشيء انما يمكن زواله ان لو كان تلك
الحيثية تابعة للحيثية الارتباطية التي نسب اليها
الزوال بالذات فلزم ان يكون زوال الصورة
(د ي) عن الهيولى على تقدير كونها وصفا جوهريا اتحاديا
تابعا لزوال ارتباطي عن الهيولى وذلك الارتباط
ان كان عرضا لزم تقوم الجوهر بالعرض مع
تقدم الهيولى على الصورة المطلقة بالذات وهو
باطل لما مر فتعين ان يكون جوهرا وان يكون
الارتباط بين ذينك الجوهرين اللذين احدهما

صورة جسمية بالحقيقة والآخر الهيولى غير اتحادي
كما هو المشهور فقد يكون زوال الحيثية الارتباطية
كمفهومي القريب والبعيد فانهما حيثيتان اتحاديتان
مع انهما يزولان عن الشيء بالنسبة الى شيء اخر
وزوالهما ليس تابعا لزوال مبدا اشتقاقهما بل
الامر بالعكس لان القرب والبعد ليسا الا القريبية
والبعيدية فعلى هذا قول القائل كل حيثية اتحادية
زائلة عن الشيء انما يمكن زوالها لو كانت تلك
الحيثية تابعة للحيثية الارتباطية غير مسلم فان قيل هذه
القضية الكلية صحيحة في الحيثية الاتحادية الحقيقية
وان لم يصح في الحيثية الاتحادية المطلقة اي سواء
كانت انتزاعية او حقيقية قلت صحتها في
الحيثية الاتحادية الحقيقية ايضا غير مسلم فان تعقل
الانسان والحيوان مثلا حيثيتان اتحاديتان حقيقيتان

بالنسبة الى الموجود الشيء والجسم وليس اتحادهما تابعا
للحيثيتين الارتباطيتين بل الامر بالعكس ولما كان
اتحادهما ليس تابعا للحيثيتين الارتباطيتين لم يكن
زوالهما تابعا لزوالهما بالجملة فنسبة ما هو متصل في
الذات وهو ممتد بالذات وقابل للابعاد الثلاث
الى الجوهر بالمعنى المذكور سابقا اي الجوهر بمعنى الاخص
وهو الموجود لا في محل كنسبة الفصل الى الجنس ولما كان
العلاقة بين الفصل والجنس وانما تكون اتحادية
كان العلاقة بين المتصل بالذات والجوهر بهذا
المعنى اتحادية فالمتصل بالذات اذا اخذ بشرط لا
كان صورة جسمية كما ان الجوهر بالمعنى المذكور
اذا اخذ بشرط لا كان هيولى الجسم واذا اخذ لا بشرط
كان الاول فصلا والثاني جنسا وسيأتي تحقيق
ذلك بعد ذكر كلام صاحب الاشراق ومما يدل

علي ان العلاقة بين الهيولي والصورة اتحادية كلام
بهمنيار حيث قال واذا كان وجود الصورة الجسمانية
وفي ذاتها هو وجودها في المادة فعدمها عن المادة
هو عدمها في ذاتها فان هذا القول انما يصح ان لو
كان الصورة الجسمية والهيولي يتحدتان في
الذات بان يكون لها حيثيتان اتحاديتان
باعتبار احديهما يكون ذلك الذات هي الهيولي
وباعتبار الاخري يكون الصورة الجسمية وذلك
لان الجوهرين المتباينين في الخارج لا يصح ان
يكون وجود احدهما نفسه وجوده في الاخر كما
لا يخفى ويدل ايضا على اتحاد الهيولي والصورة
كلام بهمنيار حيث قال والجسم هو معنى ان الشي
احد من هذه الامور الثلاثة اي الصورة
الجسمية والطبيعة والهيولي اتحدا بالفعل لا بعرض

فارض واتحاد الهيولي بالصورة ليس كاتحاد الجسم
بالبياض الابيض فان الجسم له وجود وقوام
بالفعل ولا كذلك حال الهيولي مع الصورة فلهذا
صار اتحاد الهيولي بالصورة اتحادا نوعيا
واتحاد الجسم بالابيض ليس باتحاد نوعي وايضا
يدل علي اتحادهما تصريح الحكما بان الهيولي متقومة
بالصورة مع التصريح بانهما جوهران فانه يلزم
من هذا التقويم ان لا يكون الهيولي معتدة بالذات
علي حلول الصورة فيها وانتفاء ذلك التقدم
مستلزم لاتحادهما وايضا يدل على اتحادهما بعض
الدلائل المذكورة في اثبات الهيولي كما سياتي
انشاء الله تع وفي الجملة الحكم باتحاد الهيولي والصورة
في الذات هو الاظهر بعد التامل في كلامهم
فهو الاولي بالاختيار فان قيل اتحادهما في

الذات مستلزم لكون زوال ذات احدهما مستلزما
لزوال ذات الاخر فلزم من اتحادهما في الذات
ان ينعدم ذات الهيولي بانعدام ذات الصورة
قلت اتحادهما بحسب الذات انما يستلزم ما
ذكره القائل ان لو لم يكن مع ذلك الاتحاد الاختلاف
بحسب المعنى اما لو كان الهيولي والصوره واحدة
بحسب الذات ومتعددة بحسب المعنى كما
صرح به صاحب الشفاء في الحكمة العلائية
فلا يلزم من انعدام المعنى الذي هو الصوره
الجسميه انعدام المعنى الذي هو الهيولى فان
قيل اذا كان الهيولى والصوره متحدتين بحسب
الذات ومختلفين بحسب المعنى لزم الناقض
لانه يلزم ح ان يكون المعنى الذي هو الهيولى
غير المعنى الذي هو الصورة وهذان المعنيان

انما يكونان جوهرين لجوهرية الهيولي غير جوهرية
الصورة فلزم ان تكونا ذاتين مختلفتين سواء
اريد بكون الشيء ذاتا كونه جوهرا او كونه معني
موجودا اذ ان المعنيين المتعددين لم يصح ان يكونا
بوجود واحد والا لزم وجود الكل بدون
وجود الجزء كما هو المشهور قلت المراد بالذات
ما هو المراد من قولهم بالذات في قولهم الحمل
بالمواطاة هو الاتحاد في الذات والوجود او
المراد بالذات ما هو مستقل في القوام بمعنى ان
لا يكون في محل وعلى التقديرين لا يلزم من كون
الهيولي والصورة متحدتين بحسب الذات ومختلفتين
بحسب المعنى الجوهري بمعنى انه لا يكون في
موضوع التناقض فان قيل اذا كان الهيولي
والصوره متعددتين بحسب المعنى فتعددهما

اما في الخارج او في التعقل وعلى الاول لزم ان
يكون لكل منهما وجود مباين لوجود الاخر
لا يكون احدهما محمولا على الاخرى ولا على المجموع
فلزم تعددهما بحسب الذات وعلى الثاني ان
يكون الهيولى والصورة من الاجزاء التحليلية
العقلية كما حكم سند المدققين قدس الله سره
فلزم ان لا يكونا جزئين خارجيين وقد صرح القوم
بكون الجسم مركبا في الخارج وكيف يصح ان يكون
الاجزاء التحليلية المحضة بحسب بقاء بعضها مع
انعدام بعض فانه من بقاء الهيولى مع انتفاء الصورة
الجسمية لزم ان لا يكونا من اجزاء تحليلية محضة
بل عن كونهما من الاجزاء الخارجية قلت
الاجزاء التحليلية اي الاجزاء الاتحادية يكون
على قسمين كما مر الاشارة اليه احدهما ان يكون

تحليلية

تحليلية صرفة بدون تحققها في الخارج كما في الماهية
البسيطة بحسب الخارج المركبة في التعقل وثانيهما
ان يكون اجزاء عقلية اي اتحادية مع تحققها
في الخارج كما في الماهية المركبة في الخارج كالجسم
مثلا فانه كما يكون في التعقل مركبا في الجنس الذي
هو المعبر عنه بالجوهر بمعنى الاخص ومن الفصل
الذي هو المعبر عنه بقولنا قابل للابعاد الثلثة
على الاطلاق بالذات فكذلك يكون في الخارج
مركبا من الامرين اللذين احدهما بازاء الجنس
والاخر بازاء الفصل ثم انتفاء احدهما مع بقاء
الاخر مستلزم لذلك التركيب وهذان الامران
مع تعددهما في الماهية متحدان في الوجود والذات
على نحو اتحاد زيد مع مفهوم قائم والحاصل ان
كل ماهية مركبة في الخارج من المادة والصورة

فهي مركبة في العقل من الجنس والفصل المحمولين
عليها فلا محة تحقق حصة هي منشأ تحليل الجنس
وحصة اخرى هي منشأ تحليل الفصل وتانك
الحصتان متحدتان في الخارج بان يكون كل
منهما مرتبطة بالاخرى ارتباطا اتحاديا فعلى هذا
يكون اجزاء المركب الخارجية على نحوين احدهما
نحو الاجزاء المقدارية التي لا يصح حملها على المركب
سواء اخذت بشرط لا او لا بشرط وثانيهما نحو
الاجزاء الخارجية التي لها نحو اتحاد بحيث لو اخذت
لا بشرط كانت محمولة وتلك الاجزاء هي الاجزاء
التي وجدت بوجود واحد على نحو وجود زيد و
مفهوم قائم فانه تحقق بينهما نحو من الاتحاد المصحح
لحمل احدهما على الآخر وكما ان للقائم معنى هو
ناعت لزيد بالحقيقة وزيد منعوت به ومجموع

الناعت والمنعوت له تحقق ما في الخارج
كما ان لكل منهما تحقق بحسب يصح ان ينفى احدهما
بدون الآخر فكذلك الصورة الجسمية معنى ناعت
للهيولى على نحو كون العالم ناعتا لزيد والمنعوت هو
الهيولى بمنزلة زيد ويكون مجموع الناعت الذي
هو صورة الهيولى والمنعوت الذي هو مادة
لتلك الصورة موجودا في الخارج بوجود واحد
وهو الجسم الطبيعي فان قيل ما ذكرت هو بعينه
ما ذهب اليه سند المدققين قدس الله سره فما المخا لفة
بين كلامه وكلامك قلت المخالفة بين كلامه
قدس سره وبين كلامي من وجوه احدها انه قدس
سره جعل الصورة الجسمية والهيولى كلاهما من
الاجزاء التحليلية للجسم مع بقاء الهيولى والصورة
الجسمية وثانيها انه قدس سره جعل الهيولى

مبهمة بحسب لا تشخص لها مستمرا ولا وحدة مستمرة مع استمرار
نحو وجودها وذاتها وثالثها انه قدس سره حكم
على الهيولى المستمرة الوجود في الخارج بانها ليست
كلية ولا جزئية ورابعها انه قدس سره يحكم بان
الهيولى والصورة والجسم بل جميع الماهيات الممكنة
موجودة بالوجود الانتزاعي وان لا فعلية للهيولى
في الوجود مع استمرار نحو وجودها وتبدل ماهيتها
وخامسها انه قدس سره يحكم بان الهيولى مع
كونها تحليلية لا مدخل لها في ماهية الجسم و
سادسها انه قدس سره يحكم بان مبادي جميع
فصول الماهيات امور اتحادية تحليلية حتى
ذهب الى ان النفس الناطقة مع تجردها جزء تحليلي
اتحادي للانسان وانا اخالفه قدس سره في جميع
امور المذكورة كما سنشرحها بعد ان شاء الله العزيز

فان قيل لزم من التحقيق المذكور ان يكون الهيولى
والصورة موجودتين بوجود واحد مع استمرار
وجود الهيولى وهويته وتشخصه مع زوال
الصورة عنها والوجود المنتزع عن الصورة غير
الوجود المنتزع عن الهيولى وعن المجموع فلزم
تعدد وجودهما ووحدتهما هف وايضا
كيف يتصور بقاء الوجود الانتزاعي مع تبدل
الموجود الذي هو موجودية اي الصورة الجسمية
قلت التعدد في وجودهما ليس الا في الاعتبار كتعدد
وجودي زيد ومفهوم العالم الذي هو محمول على زيد
ولا منافات بين هذا التعدد والوحدة فانه لما
كان الصورة الجسمية حسب اتحاده بالهيولى كانتا
متحدتين بحسب الذات ومع ذلك الاتحاد
الاتحاد في الوجود مع تعددهما في الوجود بالاعتبار

www.icar.ir

فان الوجود واحد نسبته الى الهوية التي هي الهيولى
بالذات وبالعرض الى صورتها الجسمية وبعد
الانتساب يصير متعددا بالاعتبار ولما كان
وحدة الوجود تابعا للوحدة الذاتية اي كون
الصورة الجسمية حيثية جوهرية اتحادية
للهيولى بدون الحيثية الارتباطية الحقيقية
جاز بقاء وجود الهيولى الذي هو وجود الصورة
مع زوال الوجود عن الصورة ان يزول الصورة
عن الهيولى على نحو زوال مفهوم القائم عن زيد
مع بقاء وجود زيد الذي هو وجود العالم
والتفصيل ان يقال الحيثيات على اقسام
خمسة احدها الحيثية الارتباطية الحقيقية كالسواد
بالنسبة الى الجسم وثانيها الحيثية الارتباطية
الانتزاعية كالوجود الانتزاعي والوحدة ووجوه

هذين القسمين مغاير لوجود ما يعرضانه ولهذا
لم يحملا عليه وثالثها الحيثية الاتحادية الحقيقية
التي هي تابعة الحيثية حقيقية ارتباطية لمفهوم
الابيض المحمول على زيد مثلا فانه حيثية اتحادية
حقيقية تابعة للحيثية الارتباطية الحقيقية التي
هي البياض ورابعها الحيثية الاتحادية الانتزاعية
لمفهوم الوجود الانتزاعي ومفهوم الواحد وغيرهما
من المحمولات الانتزاعية وخامسها الحيثية الاتحادية
الحقيقية التي هي غير تابعة للحيثية الارتباطية كمفهوم
الانسان بالنسبة الى الموجود فان الموجود الذي
هو انسان كونه انسانا لا بسبب المعنى الارتباطي
الذي هو نظير السواد في كونه منشأ لكون الشيء
اسود وهذه الاقسام الثلثة مشتركة في ان وجودها
بعينه وجود ما يحمل عليه سواء كان الوجود انتزاعيا

او حقيقياً فانه لا شبهة في ان وجود مفهوم القائم
المحمول على زيد بعينه هو وجود زيد الذي كان
قاعداً قبل كونه قائماً فيكون وجود زيد مستمراً مع
تبدله من كونه قاعداً الى كونه قائماً بلا شبهة وكذلك
حال الهيولى فان وجودها مستمر مع تبدلها من كونها
منفصلة واحدة الى كونها عين المتصلين وهو عبارة
عن كونها قابلة للانفصال بالفعل فعلى هذا يكون
الصورة ما يصير به الهيولى جسماً وهو متصليتها
لا بان يعرض لها عرض يصير به متصلة بل بان يتحد
مفهوم المتصل معه فيكون بمعنى المتصلية امراً اعتباريا
يوجد من المتصل لان المتصل يوجد من الاتصال نظير
الموجود والوجود انما يوجد من الموجود فانه هو
الموجودية والموجودية انما يوجد من الموجود كالانسانية
الموجودة من الانسان فان قيل اذا كان الاتصال انتزاعيا

ولا خفاء في ان الامر الانتزاعي لا يجب تاخيره عن الموصوف
به فلا يجب تاخير الاتصال عن موصوفه على تقدير كونه
عرضاً فجاز ان يكون اتصال الجسم عرضاً انتزاعياً غير
متاخر عن مرتبة وجوده فلو ثبت الاتصال الجوهري
اي المتصل بالذات الذي باساسه ثبت الهيولى
قلت لا بد لكل امر انتزاعي من منشأ الانتزاع فان
منشأ انتزاع اتصال الجسم الجسم من حيث هو جسم او
صورته الجسمية ثبت وجود المتصل بالذات الذي
هو باعتبار ذاته منشأ الانتزاع الاتصال وبذلك
ثبت وجود الهيولى المختفية في الجسمين المتصل احدهما عن
الاخر بدون الاتصال فلا يكون الهيولى منشأ لانتزاع
الاتصال اي المتصلية فاذا صارت بحيث يصير
منشأ الانتزاع المتصلة تسمى بها جوهر متصل
بالذات وهذا الجوهر هو حيثية كونها متصلة

وانما يكون هذه الحيثية جوهرا لانها لا يتاخر عن مرتبة
وجود الهيولى بالذات بل انما يكون مفهومة للهيولى
ويتم بها ماهيته الهوية التي هي الهيولى فعلم جوهريتها
بل عدم عرضيتها من عدم تاخرها عن الهيولى في
دخولها في جواب ما هو وعلم ان ارتباطها بالهيولى
اتحادي من كونها ناعتة لها كما مر فان قيل لزم من
كون ارتباطها اتحاديا اتحاد الجوهرين الموجودين
في الخارج وهو باطل كما بينه صاحب الشفا شكر الله
سعيه في كتبه في بيان ابطال اتحاد العاقل والمعقول
الجوهري قلت اتحاد الجوهرين لكل منهما وجود وتحصل
بالفعل بدون الاخر ممتنع بالبيان الذي ذكره في كتاب
الاشارات وغيره واما الجوهران اللذان احدهما فعل
وتحصل للاخر والاخر حامل لقوة الاول ومتمم معنيه
فاتحادهما ليس بمحال على نحو اتحاد الجنس والفصل

الجوهر…

الجوهرين فلما كان في الهيولى شائبة القوة وشائبة الابهام
جاز ان يتحد بما هي في نفسه موجودة بالفعل ومحصلة
فان قيل كون الجوهر الموجود في الخارج بين محوضة الابهام
والقوة وبين صرافة التعين والفعل مما تابى عنه العقل
ويستبعده قلت يدفع استبعاده ملاحظة النظر
فان الاجزاء المقدارية المفرضة في الجسم جواهر
موجودة في الخارج بين محوضة القوة وصرافة
الفعل فانها ليست موجودة بالفعل ولا بالقوة الصرفة
فهي موجودة بين صرافة الفعل ومحوضة القوة فانا نجد
التفرقة بينها وبين المعدومات المطلقة مع كونها غير موجودة
بالفعل فلما جاز ان يكون للجسم اجزاء خارجية مقدارية
موجودة بين محوضة الفعل وصرافة القوة جاز ان يكون
له اجزاء معنوية خارجية موجودة بين محوضتي

الفصل والقوة واما النظر في الابهام والتعين فهو ظ
جدا فان الماهية الجنسية بل الماهية النوعية انما هي
محض صالحة للابهام والتعين ففيها شائبة الابهام والتعين
فكذلك حال الهيولى فان فيها ابهاما وتعينا ما فهي
بين مرتبة الابهام والتعين ولما كان المناسب ح
هذا المبحث بيان نقد المذاهب ان نذكر بعد ذكر
كلام صاحب الاشراق ودفعه استحسن نقد ما نقول
قد احتج في التلويحات اولا على عرضية كل من الطول والعرض
والعمق بتبدلها مع بقاء الجسمية كما هو المشهود ثم قال في
مجموع الاعراض عرض فالجسم التعليمي عرض اي لا سمع عرضية
كل واحد من الابعاد الثلثة وهي الطول والعرض والعمق
فثبت ان مجموع هذه الاعراض وهو الجسم التعليمي عرض
اذ لا تقوم الجوهر بالاعراض ثم قال والمقدار عرضت عرضيه

بالتخلخل

ده
بالتخلخل والتكاثف معناه ان التخلخل والتكاثف مما زيادة
المقدار ونقصانه من غير ورود مادة ولا انفصال لها تلك
المادة تتوارد عليها المقادير المختلفة وهي في حالها فلا تفتقر
ع تلك المادة الى ما يحلها من تلك المقادير فالمادة موضوع
لهن المقادير الحالة فيها اعراض انتهى تر اما الدليل الاول
الدال على عرضية كل من الطول والعرض والعمق الذي
خلاصته ان تبدل الاشكال مثل الشمعة مع بقاء الهوية
مستلزم لتبدل كل من الطول والعرض والعمق مع بقاء الهوية
الاتصالية وتبدل كل منها مع بقاء الهوية يستلزم لعرضية
فمقتضاه انما هو عرضية عوارض الجسم التعليمي اي كون الجسم
بحيث يكون مقداره طوله كذا وعرضه كذا وعمقه كذا
لا عرضية الجسم التعليمي فان الجسم التعليمي الذي هو كون الجسم
بمسح بكذا كذا امر لا يتبدل اصلا في الشمعة بتبدل
اشكالها المختلفة بل انما يتبدل به مقدار احد من الطول

www.ical.ir

والعرض والعمق ولا نزاع ان الجسم التعليمي عبارة عن مجموع الطول
والعرض والعمق بحسب تبدل تبدل احدها مطلقا وفي الجملة
هذا الدليل انما يدل على تبدل عوارض الجسم التعليمي الذي هو انما
عبارة عن الجسم بحسب يمسح بكذا كذا مرة وهو عرض وانما عبارة
عن الصورة الجسمية الجوهرية بالمعنى الاعم مع تعين امتداداته
الذي هو عرض فهو بهذا المعنى مركب من الجوهر بالمعنى الاعم ومن
العرض واما الدليل الثاني فهو انما يدل على تبدل الجسم التعليمي
الذي هو صرف العرض الحقيقي لا على تبدل الجسم التعليمي بالمعنى
الذي هو مركب من الصورة الجسمية وتعين امتداداتها
الا باعتبار تبدل جزئه الذي هو عرض صرف وتبدل المركب
باعتبار جزئه مع بقاء الهوية انما يدل على عرضية ذلك الجزء
لا على عرضية الجزء الباقي وهو الممتد القابل للابعاد الثلثة
على الاطلاق فانه باق في الجسم حالتي التخلخل والتكاثف كما لا يخفى والعرض
انه لا يلزم من دينك الدليلين بتتميمهما الا على عرضية الجسم

التعليمي بمعنى كون الجسم بحيث يمسح بكذا كذا مرة وعرضية الجسم
التعليمي بالمعنى المركب من الصورة وتعين امتداداتها الا عرضية
الصورة الجسمية بمعنى الممتد القابل للابعاد الثلثة على الاطلاق
فاحفظ ذلك فانه نافع في الكلام الاتي ثم احتج الشيخ
بعد ذكر ما مر على ان في الجسم امتداد جوهري بوجوه ثلثة
احدها انه لو تقوم الجسم الموجود في الاعيان بامتداد جوهري
لكان هذا الامتداد اما كليا او جزئيا لا جائز ان يكون
كليا لان الكلي من حيث هو كلي لا وجود له في الاعيان وما لا وجود
في الاعيان لا يتقوم به ما هو موجود فيها فالجسم العيني
لا يتقوم بالامتداد الكلي ولا جائز ان يكون جزئيا لانه لو كان
هو الذي ثبت عرضيته وتبين في الجسم غيره لم يكن في الجسم امتداد
جوهري وان كان في الجسم امتداد عرضي واخر جوهري فذلك
محال لان الامتداد طبيعة واحدة ومفهوم واحد لا يختلف
جواب ما هو ولو كان بعض جزئياته جوهرا وبعضها عرضا

لكان جواب ما هو مختلفا فيه والتالي بط فالمقدم مثله فاذن
ليس في بعضه جزئيات جوهرا وبعضها عرضا بل اما ان يكون
الكل جوهرا واما ان يكون الكل عرضا ولما ثبت عرضية البعض
ثبت عرضية الباقي وثانيها انه لو كان في الجسم امتداد جوهري
لكان موجودا في كل الجسم وفي جزئه سواء كان ذلك الجزء
حاصلا بالفعل او بالقوة والفرض ومن المعلوم ان الامتداد الذي
في كل الجسم اكثر من الامتداد الذي في جزئه الفعلي او الفرضي فكذا
الامتداد اذن قابل للتجزية يعني ان يعرض فيه شيء غير شيء لذاته
وكل ما هو كذا فهو كم لذاته فهو عرض فالامتداد الجوهري عرض
هف وثالثها انه لو كان الامتداد الجوهري حاصلا في الجسم لكان
اذا تخلخل الجسم بمعنى زيادة مقداره من غير انضياف مادة اليها
فلا يخلو اما ان يبقى الامتداد الجوهري عند التخلخل لما كان قبل
التخلخل او لا يبقى فان بقي مع انه ازيد مقدارا لا شك فالمقدار الزائد
من مقداره بالتخلخل الذي في الصورة الجرمية اذ لو كانت فيه وفي المقدار الذي

قبل الزيادة التخلخلية مع انها في ذلك المقدار لما كانت قبل التخلخل
لكانت الصورة حالتي من الامتداد فقد زادت في ذلك الجسم بعد التخلخل
والمقدار بقاؤها كما كانت هف وان لم يبق ذلك الامتداد الجوهري
كما كان ومن المعلوم انه ليس بانقص فهو اذن ازيد فالامتداد
الجوهري كم لذاته فهو عرض فالجوهر عرض هف انتهى كلامه قلت
ما ذكره سابقا من تحقيق الامتداد الجوهري كاف في دفع مثل الوجوه
الثلاثة فان التفصيلات السابقة تدل على ان ليس في الجسم الا امتداد
واحد اي ممتد واحد وهو الامتداد الواحد على الاطلاق كان جوهرا
والامتداد على التعيين كان مركبا من الجوهر والعرض بهذا الاعتبار
وليس جوهرا ولا عرضا وان كان داخلا في تعريف العرض بحسب الظاهر
كما مر ولكن لما كان الشيخ ممن اعتقد القوم بصحة كلامه وجب زيادة
الايضاح في دفعه فنقول اما دفع الوجه الاول فبان يقال
اخترنا ان الجسم الموجود في الخارج يتقوم بالامتداد الجوهري اي
بالممتد الجوهري قوله لو يقوم الجسم الموجود في الاعيان بامتداد

جوهري لكان ذلك الامتداد كليًا او جزئيًا قلت قدمرّ مرارًا
ان امتداد الجسم ليس شيئا يكون الجسم به ممتدا بل انما هو ممتديته
فيكون مفهوم الممتد متحدا بالجسم ومعنى امتداده اتحاده
بالممتد على نحو ما قيل في الوجود فانه كما لم يكن وجود المهية
الا موجوديتها فيكون معنى وجودها اتحادها بالموجود
كذلك امتداد الجسم ليس الا ممتديته فمعنى امتداده هو
اتحاده بالممتد وقد سبق بيان ان الممتدية المطلقة مقومة للجسم
وانها حيثية اتحاد غير متاخرة عن الجسم بل عن ماهيته الهوية
التي هي الجسم فلا يكون عرضا لانها ليست في موضوع اي في محل
سم وجوده ومهيته بدونها فعلى هذا اخترت ان الجسم
الموجود في الاعيان المتشخص بالتشخص المغاير لمهيته متقوم
بامتداد جوهري متشخص بتشخص الجسم اي متقوم بمفهوم الممتد المتعين
بما تعين به الجسم فان الممتد الكلي اي الممتد الذي هو كلي طبيعي
مقوم للجسم الذي هو كلي طبيعي والممتد الجزئي مقوم للجسم الجزئي والحاصل

ان اراد الشيخ بالكلي الكلي المنطقي اخترت ان الممتد الموجود
في الخارج المقوم للجسم الموجود في الخارج ليس كليا بهذا المعنى
لان الكلي بهذا المعنى لا يوجد في الخارج وان اراد بالكلي الكلي
الطبيعي اي ما هو معروض للكلية في العقل اخترت ان الممتد الذي
هو مقوم للجسم الموجود في الخارج كلي باعتبار مهيته وجزئي بتشخص
الجسم قوله لا جائز ان يكون جزئيا لانه ان كان هو الذي
ثبت عرضيته وليس في الجسم غيره قلت ما ثبت عرضيته بالدلائل المذكور
انما هو امر عارض للمتصل وهو بعين امتداده بالانقطاع
اما مطلقا او مخصوصا وهذا العرض ليس موافقا لمفهوم الممتد
في المهية ليلزم من عرضيته عرضيته فليس في الجسم عند الحكماء
الا اتصالان المتفقان المهية احدهما جوهري والاخر عرضي
لرد عليهم ما اورد الشيخ بل انما يتحقق عندهم في الجسم مفهوم
الممتد المتعين بما تعين به الجسم وهو معنى جوهري باعتبار
الهيولي موجود في الخارج بدون تحقق الاتصال المصدري

تحقق

لما مر من ان الحيثية الاتحادية المتحققة في الخارج لا يستلزم
الحيثية الانباطية في الخارج فالمتحقق في الخارج انما هو المتصل
والاتصال اي كون المتصل متصلا انما هو امر انتزاعي غير
موافق للمتصل في الماهية فلا يلزم من كون منشأ الامر
الانتزاعي عرضا كون معنى الممتد المتحد الهوية الخارجية عرضا
فملخص الجواب ان الممتد في الجهات الثلث على الاطلاق بدون
اعتبار تعين الامتدادات مطلقا اي بدون اعتبار تعين معين
هو المقوم للجسم وهو جوهر واما كونه بحيث تتعين امتداداته
تعينا بان انقطع امتداداته او امتداد الى غير النهاية او كونه
بحيث تعين امتداداته بان يكون طوله ذراع وعرضه ذراع مثلا
فهو امر عرضي لازم للممتد بعد وجوده في الخارج وهذه الامر
ليس موافقا للممتد في الماهية فمفهوم الممتد على الاطلاق بالمعنى
المذكور كما مر مرارا طبيعة واحدة وجوهرية لا يختلف فيها
جواب ما هو اما كونه بحيث يمسح بكذا كذا مرة فهو معنى عرضي

لا يختلف فيه جواب ما هو والشيخ لم يفرق بينهما بان الحكماء
يفرقون ويطلقون عليهما امتدادا بالمجاز وههنا
انهم قائلون بالامتدادين بمعنى ان الجسم بحيث لو تعين امتدادا
يكون الاجزاء الفرضية فيه منتزعا الحدود وبالامتداد
العرضي كونه بحيث يمسح بكذا كذا مرة والمعنى الثاني يختلف
في صورتي تبدل اشكال الشمعة وتخلخل الجسم بلا تبدل
المعنى الاول ولهذا حكم بكون الثاني عرضا ولما كان
المعنى الاول داخلا في ماهية الجسم وجودا وتعقلا وحكم بجوهريته
بالمعنى الاعم فالجسم المعنى الجوهري يتقوم بالامتداد الجوهري
الجوهري بالمعنى المذكور ولم يعين امتداد الجسم مشخصا
للجسم ولا للصورة الجسمية التي هي الامتداد الجوهري بالمعنى
المذكور رض ان الممتد ما لم يوجد لم يتعين امتدادا
وما لم يتشخص لم يوجد كما هو المشهور وفي الجملة التشخص
لم يتاخر عن وجوده وتعين امتداداته موخر عن وجوده

فليس تعين الامتدادات مشخصا ولهذا تبدل تعينها
مع بقاء تشخص الجسم الذي بقاؤه مستلزم لبقاء شخص
صورته الجسمية ولا يخفى عليك بعد التأمل فيما ذكر
سابقا ان في الجسم باعتبار الامتداد ثلثة امور احدها
الممتد في الجهات الثلاث على الاطلاق ثانيها
الممتد المتعين الامتدادات باحد من التعينات
وثالثها الممتد المتعين الامتدادات بالتعين المخصوص
والمقوم للجسم ليس الا الاول الذي هو الصورة الجسمية المتقدمة
على الاخيرين بالذات وهو ليس بعرض ولا مركب
من الجوهر والعرض واما الثاني فهو الجسم التعليمي المطلق
الذي هو مركب من الجوهر الذي هو الصورة والعرض
الذي هو كونها متعينة في الامتدادات باحد من
التعينات وثالثها هو الجسم التعليمي المخصوص المتعين
الامتدادات بالتعين المخصوص وهو ايضا مركب

من الصورة الجسمية والعرض الذي هو كونها متعينة
في الامتدادات بتعين مخصوص هذا ان اريد بالجسم
التعليمي الصورة الجسمية مأخوذ مع مقدار من غير التفات
الى المادة واما لو اريد به مقدارها اي كونها
يمسح بكذا كذا مرة فهو صرف العرض وليس مركبا من العرض
وغيره وقد مر مرارا ما هو كاف في تحقيق هذا الموضع و
ان مرادهم بالامتداد العرضي انما هو مقدار الجسم الذي
هو كونه بحيث يمسح بكذا كذا مرة وبالامتداد الجوهري
هو الممتد في الجهات الثلاث على الاطلاق وهذان
المعنيان مختلفان في الحقيقة يعبر عنهما بالامتداد
مجازا ولا غيرة الا بالمعنى لا باللفظ فقط والشيخ اعتبر
جانب اللفظ وجعل تعين امتدادات الصورة
الجسمية من جملة مشخصاتها بل جعل المقدار المطلق عبارة
عن الصورة الجسمية والمقدار المعين عبارة عن الجسم

التعليمي والاول مخالف للنظر الحكمي والثاني مع كونه
غير مخالف للواقع بالسان المذكور غير مرة مناف لما حقق
في المطارحات من المشخص لكل جزئي هو ذاته لا عوارضه
اللاحقة له والثالث مخالف لمقتضى البرهان بدون
تعين امتداد ذاته مطلقا اي بدون اعتبار تعين ما لها
وبدون اعتبار تعين مخصوص لها هو الصورة الجسمية
والتعين المطلق انما يعتبر في المقدار المطلق والجسم
التعليمي المطلق كما ان التعين المخصوص انما يعتبر في
الجسم التعليمي الخاص وهذا هو مقتضى البراهين المذكوره
سابقا فعلى هذا يكون الموجود في الخارج الذي هو
الجرم العيني الذي هو شخص اما بذاته كما هو مذهب الشيخ
في المطارحات او بنحو الوجود كما هو مذهب الفارابي
او بالجزء التحليلي كما اختاره سيد المحققين او بالفاعل
كما هو مختار البعض او بارتباطه الي الوجود الحقيقي الذ

المادة
هو بذاته مانع من وقوع الشركة في الذات او باحوال
من الوضع والحيز مع اتحاد الزمان كما ذهب اليهما د
ممتدا في الخارج مع كونه جوهرا مستعدا في وقت
اتصاله ففي هذا الوقت صدق وصفان خارجيان
احدهما انه ممتد في الخارج وثانيهما انه جوهر مستعد
فيه ولا بد لهما من مصداقين خارجيين كما لا يخفى وعند
طريان الانفصال لم يبق مصداق الصفة الاولى مع
بقاء مصداق الصفة الثانية فيكون ذلك المصداقان
متغايرين في الخارج ضرورة ان زوال احدهما بحسب الخارج
بقاء الاخر مستلزم لتغايرهما في الخارج فيكون تركب الجسم
منهما في الخارج اذ لا يعني بالتركيب الخارجي في الجرم
العيني الا اتحادهما بالمعنيين المحمولين في الخارج بحيث
يزول احدهما مع بقاء الاخر فمفهوم الممتد الذي هو الصورة
الجسمية اذا اخذ بشرط لا كلي طبيعي موجود في الخارج

نحو وجود الطبائع الكلية وتشخص باعتبار اتحاده بهذا الهوية

الاتصال اي متشخص بتشخصها ههنا بحث آخر في كلام

الشيخ وهو انه اختار في التلويحات ان الجرم العيني مركب

من الجوهر الذي نسميه الهيولى ومن الاتصال والامتداد

العرضي فنقول الامتداد العرضي الذي اختار انه

مفهوم للجرم العيني الموجود اما كلي او جزئي وكلاهما

باطلان على النحو الذي ذكره في الدليل الاول واما

الثاني فليتبدل الامتدادات المعينة مع بقاء الجرم العيني

في الصورتين اللتين ذكرهما فان كان المقوم هو

الامتداد الذي يثبت عرضيته بالتبدل وبقاء الجرم

العيني غير لم يكن الامتداد مقوما للجرم لتبدله مع بقاء

الجرمية وان كان للجرم امتداد عرضي آخر وآخر ايل

فذلك ممنوع لانه ليس فيه امتدادان عرضيان بحسب ان

فما اجاب عن هذا البحث فهو جواب عن الدليل الاول

غايته ما في الباب ان المعنى الباقي هو جوهر عند الحكماء و عرض

عنده فالجواب ان الامتداد الجوهري الذي هو مقوم للجسم للعبارة

عن كون الهوية الموجودة في الخارج ممتدا بحيث ذاتها ط

الامتداد المصدري بها في الخارج بان يتحد فيه الهوية

الجوهرية الخارجية ومقوم لماهيتها ولهذا لم يكن عرضا

واما المقدار العرضي فهو عرض قائم بذلك الممتد كما مر غير مرة

ونحو العرض في الممتد واما الدليل الثاني فمندفع بان مفهوم

الممتد الذي هو صورة جسمية وجوهر انما هو الممتد

في الجهات الثلاث اذا اخذ مطلقا بحيث يكون باعتبار

امتداد من امتداداته وليس فيه بهذا الاعتبار الجوهري

امكان فرض شيء دون شيء فلم يتصور فيه الكل والجزء فما يتصور

فيه الكل والجزء انما هو الممتد في الجهات التي تتميل بتلك ذاته

وهو ليس جوهرا صرفا بل انما تركب من الجوهر والعرض

الذي هو المقدار الذي هو الكم كما انه صرح بقوله في قوله

لوكان في الجسم امتداد جوهري لكان موجودا في كل الجسم
وفي جزئه لانه اذا اعتبر الامتداد الجوهري بدون اعتبار تغير
امتداداته اي بدون المقدار المعرض لم يتصور فيه الكل والجزء
ليصح ان يقال انه متحقق في كل الجسم وفي جزئه واذا اعتبر معه المقدار
ليحصل الكل والجزء كان مقدار الكل اكثر من مقدار الجزء
ولا يكون الامتداد الجوهري الحاصل الذي في الكل اكثر من الامتداد
الجوهري في الجزء لان الامتداد الجوهري من حيث هو امتداد
جوهري لا يختلف في الكل والجزء فنقول ومن المعلوم الذي
في كل الجسم اكثر من مقدار الامتداد الذي في جزئه فهو لكن لا يلزم منه
الا كون مقداري الكل والجزء بالقياس لذاتيهما وهو كونهما متغيرين
لذاتيهما وعرضيين لم يلزم من ذلك ان يكون الامتداد الجوهري
الذي لا يختلف في الكل والجزء بالصغر والكبر عرضا والحاصل
ان مفهوم الممتد في الجهات الثلاث اذا اخذ بدون اعتبار
تبدل امتداداته مطلقا هو الجوهر ولا شبهة في تحقق هذا المعنى

الامتدادات
في الكل والجزء بلا تفاوت في الصغر والكبر نعم اذا اعتبر معه تعين
صار امتداد الكل اكثر بواسطة المقدار الطاري عليه وبعد
تحقيق ان مفهوم الممتد في الجهات الثلاث على الاطلاق
جوهر ظهر اندفاع الدليل الثالث فان قوله فلا يخلو اما ان
يبقى الامتداد الجوهري عن التخلخل كما كان قبل التخلخل او لا يخفى
حاله بعد التحقيق المذكور فان الامتداد الجوهري الذي
هو الممتد في الجهات الثلاث على الاطلاق لا يبقى عند التخلخل
كما كان قبل التخلخل قوله فان بقي مع ازدياد مقداره فالقدر
الزائد بمقداره بالتخلخل ليس فيه الصورة الجرمية قلت اذا اعتبر
الممتد في الجهات الثلاث على الاطلاق لم يكن بعد الاعتبار فيه
زيادة ونقصان في المقدار ولم يتصور فيه القدر الزائد
ليقال انه ليس فيه الصورة الجرمية او يكون فيه الصورة الجرمية
وان اعتبر مقدار ذلك الممتد الجوهري المتخلخل فهو ازيد من مقداره
قبل التخلخل ويكون في القدر الزائد جزء من الممتد الجوهري ولا يلزم

من ذلك ان يكون الممتد الجوهري متخيرا بذاته ليلزم كونه كما لذاته
وعرضا والحاصل ان الممتد في الجهات الثلاث على الاطلاق
مطلقا او معناها هو الجوهر في هذا المعنى لا تفاوت فيه حالتي
تكاثف الجسم وتخلخله كما كان قبل التخلخل ولا يتصور فيه الزيادة
والنقصان بهذا الاعتبار فلا يجري فيه قول الشيخ فالقدر الزائد
بالتخلخل الذي نسبه الصورة الجرمية اذ فانه انما يجري في الممتد في الجهات
ذلك اذا اعتبر فيه كونه مقدار بالمقدار المعين وعند اعتبار ذلك
لم يكن الممتد الا ماخوذ مع عرض يعرض بالتخلخل فلم يساو الممتد
بهذا الاعتبار عند التخلخل كما كان قبله فقول الشيخ ومن المعلوم
ليس بنقص فقوله ان اريد به الامتداد الجوهري كم لذاته
فهو عرض قلت لما كان اريد به الامتداد الجوهري بواسطة مقداره
لم يلزم ان يكون ذاته كما لذاته فلم يلزم ان يكون عرضا
وايضا يمكن اجراء الدليل الثالث على ابطال ما اختاره
الشيخ من ان الجسم مركب من الجوهر والامتداد بان يقال

ان الجوهر الذي هو محل الامتداد العرضي ان بقي عند التخلخل
ليس فيه من ذلك الجوهر شيء اذ لو كان بقيه في القدر الذي قبل الزيادة
التخلخل بعينه في ذلك القدر كما كان قبل التخلخل لكان الجوهر
قد زاد في ذلك الجسم المتخلخل والتقدير بقاؤه كما كان وصف
وان لم يبق ذلك الجوهر كما كان ومن المعلوم انه ليس بنقص فهو
اذن ازيد فذلك الجوهر كم فهو عرض فالجوهر عرض وهو باطل
فما اجاب الشيخ به عن هذا الدليل اذا اجري على ابطال
قوله هو بعينه جواب عنه اذا اجري على ابطال الامتداد الجوهري
فان قيل لما كان الشيخ غير قائل بالتخلخل والتكاثف الحقيقيين امكن
له ان يجيب عن هذا الدليل اذا اجري على ابطال مذهبه اختيار
مخالفتهما في الخارج ولم يجر هذا من قبل الحكماء القائلين
بالتخلخل والتكاثف الحقيقيين قلت نصره هذا الدليل
حلنا لا لمنع تمام البرهان بل حقه ان يجري على ابطال
التخلخل والتكاثف الحقيقيين لا على ابطال الامتداد الجوهري.

وح جوابه بما مر الاشاره اليه من الممتد الجوهري من حيث هو جوهر
لا يتصور فيه التفاوت بالكلية والجزئية والزيادة والنقصان
فلا يمكن ان يقال فيه ان في القدر الزايد بالتخلخل تحقق من
الامتداد الجوهري او عدمه بل انما يعرض القدر بعد اعتبار
الممتد الجوهري الذي هو العرض الذي ينقسم الممتد الجوهري من حيث
الانقسام بسببه لم يلزم ان يكون الممتد الجوهري كما لذاته ان يكون
عرضا وايضا الدليل الثالث يجري في ابطال ما اختاره الشيخ من
ان الجسم مركب من جوهر هو الهيولى ومن الامتداد العرضي اذا
اجري في الجسمين اللذين احدهما اصغر من الاخر بان يقال في المقدار
الزايد على مقدار الجسم الاصغر من ذلك الجوهر شي او لم يتحقق والثاني
باطل والاول يستلزم لكون ذلك الجوهر كما لذاته وعرضا وهو
ط فما اجاب الشيخ شكر الله سعيه عن هذا كان جوابا عن
دليل الثالث وسياتي عن قريب زيادة تحقيق تتعلق بالتخلخل والتكاثف
الحقيقيين انشاء الله الحكيم ثم قال الشيخ في التلويحات بعد ذكر ما مر

سب بكل واحد من هذه الوجوه الثلثة ان المقدار واحد
في الجسم اي ليس بعض افراده جوهرا والبعض عرضا ولما ثبت عرضية
بعض افراده فيما مضى وجب ان يكون كله عرضا واذا كان
عرضا فاما ان يكون كل مهية الجسم او بعضها خارجا عنها لا جايز ان
يكون كلها والا لكان الجسم عرضا ولا جايز ان يكون خارجا
والا لم يكن نفس الجسم متوقفا على نفس الامتداد فهو اذن داخل
فيها جزء منها واذا كان جزءا من الجسم وجب ان يكون للجسم
جزء وجودي اخر لا بد وان يكون جوهرا اذ
لو كان عرضا لكان المجموع المركب منه ومن الامتداد الذي
هو عرض عرض ايضا فكان الجسم عرضا وهو ظاهر البطلان فلا بد
وان يكون جوهرا ما يلحق لذلك الامتداد باعتبار احجام
الامتدادات وهو الجزء الثابت الجوهري هو الذي يسمى
الهيولى فليس الجسم محض الجوهر بل هو كان مجموع جوهر وعرض
اما الجوهر فهو الهيولى واما العرض فهو الامتداد المقوم انتهى
كلامه قلت قد مر مرارا ان للجسم ثلثة امور احدها كونه ممتدا في الجهات

الثلث بدون اعتبار تعين الامتدادات بخصوصها والاول
جوهر مقوم والثاني هو المقدار المطلق والثالث هو المقدار
الخاص وهما عرضان ان اخذا بمعنى الجسم المذكور سابقا
اي الجسم الذي احد معانيه كون الممتد في الجهات
ممسوحا بمقدار اخر مطلقا وثانيهما كونه ممسوحا بكذا
مرة واما اذا اخذ الممتد في الجهات الثلاث متعينا باحد الجسم
فهو مركب من الجوهر والعرض كما مر سابقا فالمقدار سواء كان مطلقا
او مخصوصا فهو عرض يعرض للممتد في الجهات الذي هو الصورة الجسمية
فان مقدار الممتد في الجهات الثلث عرض قائم فقول الشيخ ان المقدار
هو عرض هو الحق واما قوله فثبت بكل واحد من الوجوه ان المقدار
واحد فان اراد بالمقدار الامتداد سواء كان جوهرا او عرضا
او مقدار الامتداد الجوهري كان وحدة لا يلزم من الوجوه المذكورة
لما عرفت من ان هذه الوجوه لا يدل على نفي الممتد الجوهري بمعنى الممتد
في الجهات الثلث على الاطلاق وان اراد بالمقدار مقدار الممتد
الجوهري كان ذلك المدعي حقا فان المقدار ليس له فرد جوهري

لان الممتد بالذات الذي هو الجوهر ليس مقدارا كما عرفت مرارا فليس
بعض افراد المقدار عرضا وبعضها جوهرا بل انما يكون الجوهر ما هو
المتصل بالذات الذي هو معروض للمقدار ومتقدر لا المقدار
المطلق ولا المقدار المعين وقوله واذا كان عرضا فاما ان يكون كل
مهيته الجسم قلنا ما هو عرض وهو المقدار سواء كان مطلقا
او خاصا خارج عنه مهية الجسم لازم لوجوده قوله لا جائز ان يكون
خارجا عنها والا لم يكن تعقل الجسم متوقفا على تعقل الامتداد انما
يدل على ان الامتداد المطلق بمعنى الممتد في الجهات الثلث على الاطلاق
بدون اعتبار التعين المطلق والتعين الخاص مقوم للجسم فان ما
يتوقف تعقل الجسم عليه ليس الا الممتد في الجهات الثلاث على الاطلاق
بدون قيام الامتداد المطلق في الخارج به بل الامتداد المطلق في الجهات
ليس الا الممتدية كالناطقية بالنسبة الى الانسان فمفهوم الممتد في الجهات
الثلاث على الاطلاق هو الصورة الجسمية اذا اخذ بشرط ان لا يدخل فيه
الجوهرية وهو جوهر بجميع افراده اي ليس بعض افراده جوهرا وبعضها ليس

بجوهر وكون الجسم بحيث يصح ان ينقسم على الاطلاق هو المقدار
المطلق الذي هو الجسم التعليمي المطلق وهو عرض بجميع افراده
شيء من افراده مندرجا في افراد الممتد الذات على الاطلاق
الذي هو جوهر فقول الشيخ بتلك الوجوه المذكوره ان المقدار
في الجسم اي ليس بعض افراده جوهرا والبعض عرضا ولما ثبت
فيما مضى وجب ان يكون كله عرضا م لكن لا يلزم منه ما هو مراده
اي نفي الامتداد الجوهري فان جميع افراد المقدار الجسماني
عرض ومع ذلك تحقق الممتد الجوهري على النحو المذكور واما
قوله لا جايز ان يكون خارجا عنها والا لم يكن تعقل الجسم
على تعقل الامتداد فهو ح فان المقدار خارج عن الجسم مع ان
الامتداد المطلق بالمعنى المذكور داخل في ماهيته وكون تعقل
موقوفا على تعقل الامتداد الام لا شبهة فيه ان اراد بالامتداد
مفهوم الممتد في الجهات الثلث على الاطلاق لكن ذلك لا يدل
على ان ليس المقدار خارجا عن ماهية الجسم بل انما يدل ذلك على ان

الممتد داخل في ماهيته او عين لكن من زواله وبقاء امر من
بعلم انه داخل في ماهيته وان اراد بالامتداد المقدار كان الحكم
بان تعقل الجسم موقوفا على المقدار باطلا كما لا يخفى وحاصل
المذكور ان هنا ستة امور احدها مفهوم الممتد في الجهات
الثلث على الاطلاق وهو جوهر مقوم للجسم لازم وهو الصورة
الجسمية وثانيها حد المساحة الحاصل من تعليق المطلق وثالثها
الحد المساحية الحاصل من نفسه الخاص ومنه ان المقدار
من عرض لازم لوجود الجسم ورابعها الممتد المحيث الحد
الاولى وخامسها الممتد المحيث الحد الثاني وهذان
ايضا لا يكونان مقومين لماهية الجسم وسادسها جوهر مبهم
اي جوهر يعتبر فيه خصوص كونه ممتدا واحدا او ممتدين
او ثلثة ممتدات او غير ذلك من الاعداد جوهر من شانه
ان يكون ممتدا واحدا او ممتدين او غير ذلك من الاعداد
والهيولي ومقوم للجسم فان الجسم مركب من الجوهر المستعد لان يكون

www.icar.ir

واحداً او ممتدين او غير ذلك ومن المعنى المتحد وهو ممتد
في الجهات الثلاث على الاطلاق لان الجسم ليس جوهرا يكون
مع جوهريته ممتدا في الجهات الثلاث على الاطلاق
واستعداد ذلك الجوهر الذي هو الممتد لكونه ممتدين او ثلثة
او ما فوقها انما يعلم من البرهان المذكور في اثبات الهيولى
وكما يجوز للعقل ان يأخذ الممتد في الجهات الثلاث على الاطلاق
ولا يعتبر فيه تعين الامتدادات لا مطلقا ولا مخصوصا وهو الصورة
الجسمية فكذلك له ان يتصور الجوهر الممتد الموجود في الخارج
بان يأخذ من حيث هو جوهر بدون اعتبار خصوص كونه ممتدا
واحدا او ممتدين او اكثر فالماخوذ بهذا الاعتبار المبهم الشامل
للوحدة ومراتب الاعداد هو الهيولى وهو موجود مبهم الوجود
في حالتي الاتصال والانفصال ولا شيء من خصوص الوحدة
ومراتب الاعداد مستمرا نحو استمرار الجوهر المستعد تحقيق كلام
مبني الهيولى ان الهوية الخارجية المتصلة مقدارها الخاص عرض قائم

بها وكذلك المقدار المطلق الذي يكون المقدار الخاص فردا له عرض
قائم بها وليس شيء من ذينك المقدارين مقوما لجسميتها بل ليس المقوم
لجسميتها الا الممتد وقابل للابعاد الثلثة على الوجه المذكور
فهي من حيث هي جسم لها معنيان محمولان عليها احدهما مفهوم الممتد
بدون اعتبارات تعين الامتدادات وعدمه وثانيهما مفهوم
قولنا جوهر مستعد لان يصير اجساما فالمعنى الاول هو المسمى بالصورة
الجسمية اذا اخذ بشرط لا والمعنى الثاني هو الهيولى اي اذا اخذ
بشرط لا ومن زوال المعنى الاول عن الهيولى لا يلزم زوال المعنى
الثاني عنها فمعنى الجسم الذي يحمل على تلك الهوية مركب من
هذين المعنيين في الخارج هذا على راي المعلم الاول واما
على راي صاحب التلويحات فالجسم يكون مركبا من جوهر قابل
للامتداد العرضي والامتداد العرضي هو الذي يتحد بتعدد
احاد الامتدادات كما مر في صريح كلامه اقول ان اراد
بالامتداد العرضي الذي حكم عليه بانه جزء الجسم المقدار المطلق

او المقدار الخاص الثابت في مثل الشمعة عند تبديل اشكالها
او المعنى الذي يتبدل بتبدل الاشكال لا وجه لاختيار الثاني
لان تبدل الجزء مستلزم لتبدل الكل ولا خفاء في عدم تبدل
جسمية الشمعة عند تبدل اشكالها فتعين حمل كلامه على احد
المعنيين الاولين على ان المقدار المطلق جزء للجسم المطلق
والمقدار الخاص الثابت عند تبدل الاشكال جزء للجسم
الخاص الثابت عند تبدلها فح يكون كلامه في التلويحات
منافيا لما ذكره في كتاب الاشراق من وجهين احدهما انه
في كتاب الاشراق قايل بان المقدار الجوهري وفي التلويحات
نفاه وثانيهما انه حكم في كتاب الاشراق ان الجسم جوهر بسيط
ليس فيه تركيب وفي التلويحات اختار انه مركب من الجوهر
والمقدار العرضي ولزيادة ايضاح المقام وجب علينا
ان نذكر ما ذكره في كتاب الاشراق من الاعتراضات وما
اختاره فيه وتحقيق ماهية الجسم ونشير الى دفعها وتحقيق الحق

قال في كتاب الاشراق قال المشاؤن ان الجسم المجرد نفسه
الاتصال والانفصال والاتصال لا يقبل الانفصال
فيجب ان يوجد في الجسم قابل لهما وهو الهيولى وقالوا
المقدار غير داخل في حقيقة الاجسام لاشتراكها في الجسمية
وافتراقها في المقادير وما به الاشتراك غير ما به الافتراق فالمقدار
عرض زايد على الحقيقة الجسمية ولان جسما واحدا يصغر
ويكبر بالتخلخل والتكاثف الحقيقيين ويرد على قولهم ان الاتصال لا
يقال فيما بين الجسمين فيحكم ان احدهما اتصل بالآخر وهو الذي
يقابل الانفصال وفي الجسم امتداد من الطول والعرض والعمق
والامتداد ليس يقابل الانفصال لان الاتصال الذي يقابله
الانفصال لا يعقل الا بين الشيئين ولا كذلك الامتداد واذا
كان كذلك فان عني بالاتصال الامتداد على اصطلاح ثان
لم يمتنع ان يكون هو القابل للانفصال لكونه غير قابل له فلا يتم
البرهان المذكور انتهى كلامه قلت المراد بالاتصال المذكور

بلغ

في البرهان المذكور المتصل والممتد من حيث هو متصل وممتد
ولا خفاء في ان الممتد من حيث هو ممتد لا يقبل الانفصال
لانعدامه عند طريان الانفصال فاطلاق الانفصال على
الممتد من حيث هو ممتد على نحو الاطلاق فالمتعارفة
في باب الامور العامة مثل اطلاق الوجود على الموجود
من حيث هو موجود لا يقال الممتد من حيث هو ممتد
له عارض بسببه يطلق عليه انه متصل وهو منشأ الحيثية
كونه ممتدا واذا زال ذلك العارض كان اجزاء ذلك
الممتد التي كانت اجزاؤه فرضية متصفة بالانفصال لانقول
المنع ان الامتداد لا يمتنع ان يكون قابلا للانفصال
على هذا المعنى فلا يتم البرهان المذكور لانا نقول
ادعى الشارح ان تمامية الدليل المذكور في بعد اثبات ان
للجسم الاتصال غير عارض له وهو كون الجسم بحيث لو انقطع
امتداده كانت اجزاؤه والفرضية مشتركة الحدود بابطال

المرك

الفعل
المركب من الاجزاء الذي لا يتجزى وما في حكمها لا
ولا بالقوة وبعد اثبات الاتصال الجوهري على ما مر مرارا يتم
البرهان المذكور واندفع هذا الاعتراض فان هذا
الاعتراض راجع الى ما قال شارح التجريد في حر فوله
بل نقول وجوابه ما مر وسياتي زيادة ايضاح له ثم ذكر
الشيخ بعد الايراد المذكور ايرادا اخر على قولهم ان المقدار ر
غير داخل في حقيقة الجسم فقال لما قوالك فمن يدعي
ان الجسم مجرد المقدار الذي يقبل الامتداد الثلثة
لا غير وقول القايل انها اي الامتدادات الثلث اعراض ض
لتبدل الطول والعرض والعمق على شمعة مثلا وليس الا
دعوى مجردة عن البرهان فانسان جعل مع المقدار المتغير الذي
هو احاد المقادير ذاهبا في بعض الجهات عرضا فهو لكم
لا يلزم منه ان المقدار نفسه وهو الثابت الذي لا يتغير
عرضي للجسم اي خارج عن حقيقته او عرض فان ما يزداد

في الطول عند المد ينقص من عرضه وكذا ما يحصل في العرض
ينقص من طوله فينفصل في المد بعض اجزائه كان يتفرقه
ويعرق بعضها كما يتصل بعدها اي ذهاب المقدار
في الجهات المختلفة علي سبيل البدل لازم له واحاد الذهاب
في الجهات عرض متبدل والجسم ليس الا نفس المقدار الثابت
والامتدادات الثلاثة المتبدلة هي ما يوجد بحسب ذهاب
جوانب الجسم في الجهات وقال العلامة في شرحه
فلا يصح الاستدلال علي عرضية المقدار بالتبدل المذكور
لتبدل الامتداد الجوهري ايضا فان عدم تبدله الي
جهة من الجهات ممنوع فان الامتداد الجوهري المتشخص
المتناهي اذا ابقي بحاله ولم تتبدل في قطره كان في حال
صغره كما كان في حال كبره يلزم ان يكون للقطر الصغير امتدادا
اخر اكبر منه يحصل عليه مع قيامه هف وصح واذا كان هذا
النوع من التبدل لا ينافي جوهرية الامتداد الجوهري ولا

يستلزم

يستلزم عرضيته فكذلك تبدل المقدار الجوهري الذي هو حقيقة
الجسم لا ينافي جوهريته ولا يستلزم عرضيته فهذا ان سلم ان ذلك
المقدار متبدل وليس كذلك لما علمت من ثباته وعدم تغيره
بزيادة ونقصان وانما المتغير مقدار جوانب الشمعة لا
مقدار نفسها الذي هو نفسها والحواشي المقدار الجوهري
لا يتبدل بمعني انه لا يزيد مقدار مجموعه ولا ينقص تبدل الاشكال
لا بمعني انه يتبدل في بعض اقطاره بل يتبدل كالامتداد الجوهري
بعين ما ذكر فيه انتهي قلت اما جواب قوله فيما قولك بعين
بدعوي ان الجسم مجرد المقدار الذي يقبل الامتدادات الثلاثة
لا غير فهو ان العلم الاول باطل بتجرده بسبب عدم بقائه عند طريان
الانفصال مع بقاء مادة الجسم علي ما هو عليه فان مراد
الشيخ من هذا الكلام رد قول من لم يقل بالمقدار الجوهري
وقال ان المقدار عرض داخل في حقيقة الجسم قلت مقصوده
الاصلي من هذا الكلام اي من اثبات المقدار الجوهري

ليس الا ان يصير توطئة لنفي الهيولى كما ان مقصود اصحاب
المعلم الاول من اثبات الامتداد الجوهري ليس الا ان
يصير توطئة لاثبات الهيولى والاثبات تركيب الجسم من الجوهرين
فنقول ان اراد الشيخ بالمقدار الجوهري الذي حكم بان
الجسم مجرده المتصل بالذات الجوهري الذي اثبتها
المشاؤن وعبر عنه بالمقدار فلا منازعة معه في التعبير
لكن الحكم بان الجسم نفسه يبطل لانعدامه عند طريان
الانفصال مع بقاء شيء من الجسم كما عرفت سابقا وان
اراد بالمقدار الجوهري غير المتصل بالذات الجوهر الذي
اثبتوه ومع هذه الارادة لا يخلو اما ان يسلم وجود الامتداد
الجوهري ومع وجود ذلك المقدار الجوهري اولا و(على)
الثاني لزم اتحادهما غاية ما فيه ان المشائين يعبرون عنه
بالامتداد الجوهري والشيخ يعبر عنه بالمقدار الجوهري
وقد فرض اختلافهما هف وعلى الاول يلزم تركيب الجسم

من ذينك الجوهرين اللذين احدهما الامتداد الجوهري
والاخر المقدار الجوهري ض ان الامتداد داخل في الجسم
كما اعترف في التلويحات وقد فرض ان الجسم مجرد المقدار
الجوهري هف فهذا اجوبة الاستفهام الذي ذكره
الشيخ بقوله فما قولك واما جواب قوله القابل فهو انه
لا نسلم انه في تغير حسبان بعض ان الامتدادات تتبدل
الاشكال على الشمعة وهذه الحسبانات هي
التي يعبر عنها الشيخ باحاد المقادير ولا خفاء ايضا في
ان المعنى العام الذي يحمل على تلك الخصوصيات المتبدلة
عرض وان كان باقيا بعمومه وهذا المعنى العام هو
المقدار الذي اسموه عرضا بذلك البرهان واما ما كان
معروضا لتلك الخصوصيات فلا يلزم عرضيته ولا يدعي
المشاؤن الا وجوب بقاء جوهر معروض لتلك الخصوصيات
وهذا الكلام حق ثم نعود الى اثبات هذا الجوهر ايضا

جوهرا

باعتبار ذاته وتسمى الصورة الجسمية ثم بعد اثباتها اشتغلوا
اخرى ما عند الانفصال بسبب انعدام الجسم بالكلية
وبعد تمهيد هذا نقول في قوله ان جعل هذا المقدار
ذاهبا في بعض الجهات عرضا الى آخره ان ارادوا بالمقدار
في قوله فلا يلزم ان المقدار بنفسه عرضي للجسم او عرض ما هو
معروض لتلك الخصوصيات وعبر عنه بالمقدار الجوهري ففيه انه
ليس مقصود المشائين من هذا البرهان ان معروضها الباقي عرض
بل انما مقصودهم ان الباقي الذي هو المعنى المحمول على تلك
الخصوصيات الذي يسمى شيئا احدها عرض ضم
ان الافراد لما كانت اعراضا كان المعنى المحمول عليها
بالمواطاة عرضا فمقصودهم من هذا البرهان اثبات
عرضيه تلك الخصوصيات المتبدله والمعنى العام الذي
صادق على احدها سلمنا ان مقصودهم من هذا البرهان
اثبات الثبوت ثلثة اشياء ما ذكروا لنبها عرضية معروض تلك

الخصوصيات

المدعي

الخصوصيات الذي هو بكثرة الشمعة لكن من ضعف الدليل لا يلزم بطلان
وح كون الدليل المذكور جاريا على تلك الدعاوي الثلاث الحقه اوهي
انما يدل على ثبتين منها ولهذا ضموا الى هذا الدليل دليلا آخر مثل
التخلخل والتكاثف واختلاف الكل والجزء في التكثر مع اتفاقهما
في الجسمية والحاصل ان المشائين اثبتوا الامتداد الجوهري بما
مر سابقا وارادوا به الممتد بدون اعتبار تعين الامتداد
ولا خفاء في ان عدم اعتبار التعين لا يستلزم اعتبار عدم
التعين فالممتد بهذا المعنى موجود في الخارج وان لم
ينفك عنه عن التعين المطلق ثم اثبتوا المقدار العرضي بسبب
تبدل المقادير الخاصة مع بقاء الجسم بحاله واما الشيخ
فاثبت المقدار الجوهري وادعى في كتاب الاشراق ان الجسم
هو نفس المقدار بدون قيامه بالهيولى وخلاصة كلامه
في اثباته ان الدليل الذي اجرى القوم على اثبات جوهرية
الامتداد وعرضية المقدار وهو تبدل اشكال الشمعة مع بقاء الجسمية

لا يدل على عرضية المقدار المطلق فاقول على تقدير تسليم الدليل ان
المذكور لا يدل على عرضية المقدار المطلق لا يلزم منه ان يكون
جوهرا وانما جوهرية الامتداد بالمعنى المذكور فلا يدل عليه
لا مقومية للجسم وكون الهيولى محتاجة اليه وايضا ان
اراد بالمقدار الجوهري ما هو ممتد بالذات مع اعتبار
تعين الامتدادات او ما يعرض الممتد او ما يعرض الامتداد
فعلى الاول لم يكون القول بثبوت المقدار الجوهري مع
نفي الامتداد الجوهري مع كونهما متنافيين لا منافي لاثبات
الهيولى بل يمكن اثباتها بانعدام الممتد بالذات الذي
هو انما يتم بذلك المقدار او معروضه عند طريان الانفصال
وعلى الثالث لزم ان يكون الامتداد والاتصال عارضا
للجسم وهو باطل واشار الى جميع ذلك صاحب الشفاء حيث قال
في اثناء اثبات الهيولى ففي طباع الجسمية ان يقبل القسمة
ويظهر من هذا ان صورة الجسم والابعاد قائمة في شيء

وذلك ان الابعاد هي الاتصالات انفسها او شيء يعرض للاتصال
للاتصال على ما يحققه من انها ليست اشياء يعرض لها الا
فان لفظ الابعاد اسم لنفس الكميات المتصلة لا للاشياء التي
عرض لها الاتصال فملخص الكلام ان صاحب الاشراق
اختار وجود المقدار الجوهري المطلق والمقادير الجوهرية
الخاصة ونفي تحقق الامتداد الجوهري على عكس ما اختار
المشاؤون فانهم اثبتوا الامتداد الجوهري بالمعنى المذكور
ونفوا المقدار الجوهري وقالوا بتحقق المقدار المطلق
العرضي والمقادير العرضية الخاصة ولما كان مقصوده
في الاشراق من اختيار تحقق المقدار الجوهري نفي امور
كثيرة احدها وجود الهيولى وثانيها تركب الجسم منها ومن
الصورة الجسمية وثالثها نفي التخلخل والتكاثف الحقيقيين
ورابعها اثبات التشكيك في الذاتيات جاريا وكان
في المطلبين الاخيرين وبقي شبهات محتاجا الى تفصيلات

محوجة الى تأليف رسالة على انفرادها ولم يكن مقصودنا
في هذه الرسالة اثبات الهيولى وكان اثباتها غير محتاج
الى نفي مقدار الجوهري قلنا على نحو قول صاحب الشفاء
في اثبات الهيولى انه لا شبهة في تحقق جوهر متصل بالذات
سواء عبر عنه بالمقدار الجوهري كما هو راي الاشراق
والممتد المطلق الجوهري كما هو راي المشائين وعند
طريان الانفصال لا يبقى هذا الجوهر ويبقى امر من الجسم
فيلزم من ذلك تركيب الجسم من الهيولى والصورة الجسمية
التي هو اما الممتد في الجهات الثلاث على الاطلاق
وسيأتي برهان نفي المقدار الجوهري في اثناء الابحاث
الآتية ثم قال في كتاب الاشراق فحاصل الكلام
هو ان الجسم المطلق هو المقدار وان الاجسام الخاصة
هي المقادير الخاصة وكما تشاركت الاجسام في المقدار
المطلق وافترقت بخصوص المقادير المتفاوتة تشاركت

في الجسمية المطلقة واختلفت بالجسميات المخصوصة المختلفة
قلت لما لم يبق المقدار عند طريان الانفصال على الجسم
علمنا ان الجسم المطلق ليس عبارة عن نفس المقدار وايضا
لما لم تتبدل الجسمية الخاصة بتبدل المقادير الخاصة
كما في صورتي التخلخل والتكاثف علمنا ان الجسمية ليست مقدارا
خاصا فان قيل التخلخل والتكاثف الحقيقيان باطلان عنده فلا يمكن
ابطاله به قلت الجسم الموجود في الخارج له مقدار مخصوص
لا محالة ولنا ان نتوهم صيرورته بحيث يزيد مقداره مع كون
المتخصص من الجسم ثابتا ونعلم من صحة هذا التوهم ان المقدار
الخاص ليس من المقومات ولا من   وهذا ظاهر عندنا
لكنه موقوف على اثبات الهيولى والاولى ان يثبت الهيولى
اولا بانعدام المقدار والصورة الجسمية التي اثبتها المشاؤن
عند طريان الانفصال مع بقاء امر آخر ثم اثبات عرضية
المقادير ثم قال في الاشراق فاذا تبين لك من الفصل

السابق ان الجسم الطبيعي ليس الا نفس المقدار القايم
بنفسه فليس شي في العالم هو موجود بحسب تحصل المادة
والصورة وهو الذي سموه اي المشاؤون الهيولى الاولى
البسيطة الذي يزعمون انها احد جزئي الجسم والاخر الصورة
الجسمية وليس في نفسه شيا متحصلا عندهم بل تحصله
بالصورة وقالوا الصورة من فعل الفاعل في الهيولى ومثلوها
بالكتابة التي هي فعل ومثلوها الكتابة التي هي فعل الكاتب
في الكاغذ الذي هو كالهيولى فحاصل اي حاصل ما سموه
هيولى يرجع الى انه موجود ما وجوهرية سلب الموضوع
عنه وهو ليس بامر وجودي وقولنا موجود ما امر ذهني
كما سبق فما سموه هيولى ليس بشي هذا عبارته في الاشراق
واما عبارته في المطارحات في هذا المبحث فهي انه
اذا لم يبق من رسم الهيولى الا الوجود كانت في ماهيتها
نفس الوجود بل واجب الوجود لانكم قلتم ان ليس في الموجودات

ما وجوده عين ماهيته الا واجب الوجود قال خلاصة
كلام الشيخ انه يمنع ان المقدار لا يقبل الانفصال ويستبعد
ان المقادير باسرها عند عدم المانع يتصل تارة وينفصل
اخرى ولهذا حكم بان الجسم ليس الا المقدار القائم بنفسه
فعنده يكون الباقي عند طريان الانفصال انما هو المقادير
التي هي اجزاء مقدارية للمقدار الدائم قبل الاتصال
وهذا بعينه هو الكلام الذي ذكره شارح التجريد في حيز قوله
بل نفوله كما مر سابقا ومر ايضا دفعه ولله ايضاح نعيده
فنقول اجزاء المقدار المتصل المقدارية اذا كانت قابلة
للاتصال والانفصال لزم ان يبقى موجودة عند الانفصال
على نحو وجودها عند الاتصال ليكون الاتصال
عارضا لها كما يعلم من عبارة الشيخ المذكورة في كتاب
الاشراقية قبل هذا الكلام او هي هذه قول المشائين الاتصال
لا يقبل الانفصال صحيح اذا عني به الاتصال بين الجسمين

لا يقبل الانفصال من حيث هو متصل وان عنوا بالاتصال
المقدار فيمنع ان المقدار لا يقبل الانفصال فان المقادير
باسرها عند عدم المانع ينفصل تارة ويتصل اخرى
وهي القابلة للامرين ولا خفاء عليك بقبول الانفصال
فان المقادير باسرها عند عدم المانع ينفصل تارة ويتصل اخرى
وهي القابلة للامرين الى نحو وجود الاجزاء عند الانفصال
انها ذوات متعددة موجودة بوجودات فلو طرا عليها
الاتصال ولم يعدم وجودها لزم ان يكون ذواتا
متعددة طرا عليها الاتصال العرضي فتلك الذوات
اما اجزاء لا يتجزى او اجسام حالها بعينه حال الجسم الاول
الذي تلك الاجزاء اجزاؤه فلزم اما تركب الجسم من اجسام
غير متناهية او تركبه من اجزاء لا يتجزى بل عند التامل يلزم
الثاني وهو باطل وليعلم ان مذهب من قال المقدار الجوهري
القايم بنفسه القابل للاتصال انما هو مذهب الشهرستاني

ان اعترف بانقطاع صحة الانقسام والا كان نظير مذهب
النظام ولاسيما زعمه الا يكون تلك الاجزاء الغير المتناهية
معروضة للاتصال في نفس الامر على هذا المذهب وكونها
معروضة للاتصال في الحس على مذهب النظام فان المقدار
على هذين المذهبين انما هو عبارة عن ذوات الاجزاء
لا يتجزى غير متناهية يعرض لها الاتصال اما في الحس كما ذهب
اليه النظام واما في نفس الامر كما هو لازم من كلام الشيخ الرئيس
على تقدير اعترافه بعدم وقوف القسمة في الجسم فبابطال
تركب الجسم من الاجزاء التي لا يتجزى يبطل هذا المذهب
والحاصل ان الاتصال اذا كان معناه ما ذكره صاحب
الاشراق ومن اتباعه ايضا في موقوف على تعقل الاثنين
المتصلين وكان الجسم المفرد متصلا بهذا المعنى تارة
ومنفصلا اخرى كما حكم به لزم ان يكون الاتصال بهذا
المعنى الذي هو كون الاجزاء متصلا بعضها ببعض عارضا

لا هو متعدده بالفعل لان الامر الاضافي الذي يقتضي التعدد
اذا عرض لشيء لا ينفك عروضه عن تعدد معروضه فعروض
الاتصال بالمعنى المذكور للجسم بالفعل لا ينفك عن تعدد في
اجزاء الجسم بالفعل فنقول تلك الاجزاء المتعدده اما
اجزاء لا تتجزى او ما في حكمها او اجسام وجميع الاقسام
باطله ولهذا حكم بعد ابطال تركب الجسم من الاجزاء التي
لا تتجزى ان الاتصال انما يعرض لما هو بالقوه في الجسم
فاثبتوا الاتصال الجوهري اي المتصل بالذات بالمعنى الذي
من عرضه فالجسم المفرد متصل وممتد بالفعل بهذا المعنى
وهو كونه بحسب طبعه امتداداته كان الاجزاء التي فرضت
فيه مشتركة الحدود واما كون الجسم المفرد بحيث يتصل اجزاؤه
بعضها ببعض بالمعنى الذي ذكره صاحب الاشراق فهو
انما يكون بالقوه فالجسم المفرد متصل بهذا المعنى ولهذا
لا يستدعي الا تعدد الاجزاء بالقوة فليس في الجسم المفرد

جزان

جزان بالفعل ليتصف احدهما بالاتصال بالاخر بالفعل بل
انما يكون بالقوة فبعد انقسام الجسم بحسب الخرج يتصف
بالاتصال بهذا المعنى بخلاف الاتصال الجوهري والامتداد
الجوهري فان الجسم المفرد متصف به بالفعل بان يحد مفهوم
المتصل الجوهري والممتد الجوهري سواء عرض فيه القسمة الوهمية
اولا اي لا يتوقف الاتصاف بالاتصال الجوهري بالفعل الى اعتبار
القسمة الوهمية بالفعل فالجسم المفرد من حيث هو متصل بهذا المعنى
هو الصورة الجسمية ومن حيث هو جوهر مستعد لان يصير تاره
متصلا وممتدا واحدا وتاره منفصلين اثنين وتاره منفصلا
ثلثه او اكثر هو الهيولى فحقيقة الهيولى هي الجوهر المستعد بذلك وظهر
حال قول الشيخ حيث قال الشيء في العالم هو موجود فحسب فان
المشائين لم يذهبوا الى ان هيولى العناصر هو الموجود بمحوضة
وصرافته بل انما ذهبوا الى انها جوهر مستعد لقبول الاتصال
والانفصال بالمعنى المذكور انفا فالحاصل ان الجسم المفرد هو

اتصالية وتلك الهوية من حيث هي موجودة لها شان ومن حيث هي
جوهر لها شان اخر ومن حيث هي جوهر مستعد لها شان
الثالث ومن حيث هي متصل وممتد بالمعنى المقوم المذكور
لها شان رابع فعند طريان الانفصال لا يزول عنها الا
كونها متصلا وممتدا بهذا المعنى ويبقى فيه الموجودية والجوهرية
ومفهوم الجوهر المستعد فهذه الهوية عند الاتصال بعينها
هي عند الانفصال من حيث هي موجودة ومن حيث هي جوهر
من حيث هي مستعد وتلك الهوية عند الاتصال بعينها
وعينها عند الانفصال من حيث هي متصل وممتدة فما قيل
لها حيثية هي كونها هوية وهي ايضا باقية بعد طريان الا
نفصال تلك كونها هوية هو بعينه كونها موجودة فلا تمايز
بينهما الا بالاسم والاعتبار ولهذا اقام البعض الموجودية
مقام الهوية المطلقة والبعض اقام الهوية مقام الموجودية
المطلقة وفي الجملة للهوية التي هي الجسم المجرد حيثيات

ولا

ولا يزول عند الانفصال الا الحيثية الواحدة وهي كونها
متصلا وممتدة فما بقي وهو الهوية المطلقة الموجودة الجوهرية
التي لها استعداد صيرورتها ممتدة واحدة او كثيرة من ... الاعداد
وهذا الامر الثاني هو الهيولى ولها جوهرية ووجود وتشخص
واستعداد كل من هذه الامور الاربعة مستمرة حالتي
الاتصال والانفصال فثبت هيولى العالم عند من الموجود
البحث فيعقل الشيخ ملبرس في العالم المحسوس بعقل المتعادن
والصورة الجسمية والنوعية م لكن قوله وهو الذي
سموه الهيولى ويزعمون انها احد جزئي الجسم غيرهم وكنا
قوله فحاصله يرجع الى انه موجود ما غيرهم فان حاصل قولهم اليهم
ان الهيولى جوهر مستعد كما مر وايضا ظهر مما ذكر حال
ما قاله في المطارحات من انه اذا الهيولى من رسم الهيولى
الا الوجود آه فان الهيولى امر فايض عن الوجود الحقيقي
الذي هو واجب الوجود بذاته بواسطة متصل والممتد

مطلقا سواء كان ممتدا واحدا او متعددا وعلى تحقق الفرق
عندهم بين الممتد المطلق وبين الممتد مطلقا فان الهيولى
بواسطة فيضان الممتد المطلق فان الممتد المطلق ينعدم
مع بقاء الهيولى بخلاف الممتد مطلقا وفي الجملة هيولى
العناصر لا ينفك عندهم عن الوجود الحقيقي لانها
محض الوجود الحقيقي فيلزم ما ذكره الشيخ بل الهيولى
موجودة يكون له مع الوجود جوهرية ويكون له مع
الجوهرية استعداد القبول الصورة فان الجسم المفرد
اذا طرأ عليه الانفكاك فعند الانفكاك لا يبقى الموجود
الذي كان متصلا وممتدا ويبقى الجوهر الذي كان
متصلا وممتدا كما يبقى المستعد الذي كان متصلا
وممتدا فالموجود الذي هو المتصل والممتد هو بعينه الموجود
الموجود الذي يصير متصلين وممتدين عند طريان القسمة
القسمين عليه كما ان الجوهر الذي هو المتصل والممتد هو بعينه الجوهر

الذي يصير متصلين وممتدين وهكذا الحال في المستعد بحلول في
الهيولى فان الممتد والمتصل الذي كان قبل الانفصال
لم يكن هو بعينه الممتدين والمتصلين فان الممتد والمتصل لم يبق
عند الانفصال والجوهر من حيث هو جوهر يبقى عنده
كما يبقى الموجود من حيث هو موجود ومن حيث هو مستعد
فان قلت فعلى هذا الزمان يكون للهيولى هيولى اخرى
في الجوهرية ولهيولاها هيولى ثالثة وهي الموجود البحت فيلزم
بالاخرة ان يكون هيولى كل الموجودات هو الموجود البحت
ومحوضة فان هيولى العناصر لها ثلثة احوال احدها
انها موجودة وثانيها انها جوهر وثالثها انها مستعد
فاذا توهم رفع الاستعداد بقي الجوهرية واذا توهم رفع الجوهرية
بقي الموجود من حيث هو موجود فهذا الطريق الذي هو
المسمى بالتحليل عند الحكماء يثبت ان الهيولى العناصر هيولى
اخرى ولهيولاها هيولى ثالثة وهو الموجود من حيث هو موجود

بل يمكن بهذا الطريق اثبات ان لجميع الموجودات هيولى
اولى هو الموجود من حيث هو موجود ثم لم يلزم ذلك قلت
لم يجوز الحكماء اطلاق الهيولى على الموجود من حيث
هو موجود لامور احدها ان الموجود من حيث هو موجود
لا يغاير الهيولى لانها امر مغاير عن الصور وينفصل عنها وثانيها
ان الموجود من حيث هو موجود لا يدخل في ماهية الجسم وان
كان هو اصل الهوية عند المحققين وهيولى العناصر
داخل في ماهيتها وثالثها ان الموجود من حيث هو موجود
جميع الموجودات في الارتباط به شرع وهيولى العناصر
امر ثابت منه خصوصية ارتباط للتضمن بالمتصل فان الهيولى
ارتباطها لم يتحقق تلك الارتباط لها بالجسم الاخر المباين و
هذا الارتباط ليس للموجود من حيث هو موجود بل انما هو
خصوصية الموجود ولهذا عدّ الحكماء هيولى العناصر
من خصوصيات الموجود من حيث هو موجود ولهذا جعلها

داخلة في مقولة الجوهر فان الموجود من حيث هو موجود
لم يجعلوه داخلا تحت مقولة من المقولات العشر بل انما حكموا
بالدخول فيها على خصوصيات الموجودات ويعبرون
عنها بالماهيات كما يعبر عنها الصوفية بتعينات الوجود
ورابعها ان الهيولى امر ناقص انما تكون بالصورة
والموجود من حيث هو موجود تام ليس فيه شائبة النقصان
فلاجل تلك الامور الاربعة لم يجوزوا اطلاق الهيولى والمادة
على الموجود من حيث هو موجود فان قيل قد صرح المحقق
بان جميع الحوادث سواء كانت زمانية او ذاتية مسبوقة
بالمادة وليس سبق المادة مخصوصا بالحادث الزماني كما هو
المشهور بل يكون شاملا له وللحادث الذاتي ويلزم
من هذا الحكم ان يجوزوا اطلاق المادة بل الهيولى لكونهما
مترادفين على الموجود من حيث هو موجود لان السابق على
جميع الحوادث الذاتية ليس الا الموجود من حيث هو موجود

اي الموجود بصرافته ومحوضته كما بين في موضعه قلت الحادث
مسبوق بوجود المادة مناسبة من حيث التقدم الى هذا
الموجود فالموجود من حيث هو موجود مقدم على جميع الحوادث
ولشدة الاتحاد بالنسبة اليها فان لجميع الممكنات ارتباطا
بالموجود الحقيقي وبذلك الارتباط يصير موجوده
ووجودها انما هو كونها موجودة اي مرتبطة بالموجود
الحقيقي ارتباطا يشبه الارتباط الاتحادي ولكن
لما لم يكن ذلك الارتباط هو الاتحاد الحقيقي كان
الموجود من حيث هو موجود مادة المهيات الممكنات
وكانت هي صور الهيولى الاجسام التي هي متحدة
بالصورة الجسمية بالعرض لكن ليس للموجود الحقيقي اتحادا
بالمهيات بالحقيقة ولهذا لم يقولوا ان الموجود الحقيقي
هو مادة للموجودات بل انما قالوا ان الموجود الحقيقي
هو شيخ واصل للموجودات الممكنة برمتها فالجميع الحادثات

سواء كانت حادثة بالزمان او بالذات شيخ واصل
والصوفية تسمي هذا الشيخ الذي هو الموجود من حيث هو
موجود من حيث هو يتجلى في جميع الموجودات اذا اخذ
بشرط لا مادة على سبيل الاستعارة فالمراد بالمادة في
اصطلاحهم هو المعنى المراد بالشيخ والاصل المستعمل عند
الحكماء وايضا ليس للهيولى عند الحكماء فعل بدون
الصور التي متحدة بها بل فعلها ليس الا كونها عين احدى
الصور وليس لها وجود بالفعل لتعرض الصور لها بعد
تحققها بالفعل فليس لها تحقق خارج عن تحقق الصور
بخلاف الموجود من حيث هو موجود فانه متحقق باعتبار
ذاته بدون اعتبار المهيات الممكنة فان الموجود من
حيث هو موجود بعد كونه موجودا بالفعل تقتضي
ارتباط المهيات الممكنة بخلاف الهيولى فان وجودها
بعينه هو وجود الصور التي هي متحدة لها لانها وحدت

لم تصر متحدة بالصور ولهذا ايضا لم يحكموا بان الهيولى
هي الموجود من حيث هو موجود اي الموجود بصرافته
ومحوضته فان قيل ما وجه معقولية كون الهيولى
متحدة مع الصور الجسمية في الوجود مع تبدل الصور
وبقائها بالتشخص قلت لما كان للهيولى تشخص مستمر كان لها
متشخص مستمر البتة وهي بدون اعتبار ذلك المتشخص
لم يتشخص فهي بدونه تصلح لوقوع الشركة فلا منع لبقائها
مع تبدل الامور التي هي متحدة بها في الوجود والذات
والحاصل ان كلا من الهيولى والصورة معنى كلي يتشخص
بالارتباط الى المتشخص الذات مع كونهما حيثيتين
اتحاديتين ومع ذلك جاز ان يزول احديهما دون
الاخرى ولنرجع الى كلام الشيخ فنقول اما قوله
فليس شيء في العالم هو موجود فحسب بعقل المقادير
لكن لا يلزم نفي ما ادعيه المشاؤون فانهم ادعوا

بالقوة
ان في العالم شيئا هو موجود جوهر من شانه ان يكون
بدون اعتبار ما يحل فيه وهو الذي سموه الهيولى التي يزعمون
انها احد جزئي الجسم وهذا المعنى اي الجوهر المستقل لان
بصرف النظر عن الصور ليس في نفسه شيئا متحصلا بدون الصور
عندهم بل تحصله انما يكون بالصورة واما قوله فحاصله
فدفعه بان يقال ان الهيولى حيثية مرتبطة بالعقل العاشر
وبواسطة الارتباط به مرتبطة بالموجود الحقيقي الذي
يتحقق جميع الاشياء بالارتباط به والموجودية لا
وجوهريتها وسلب حلولها في الموضوع عنه امور ينتزع
العقل عنها فمنشأ انتزاع هذه الامور والاستعداد
وكونها بالقوة هو حيثية مرتبطة بالعقل وتلك الحيثية
لا تحصل لها بدون الحيثية في الصورة الجسمية فهاتان
الحيثيتان مرتبطتان بالعقل العاشر لا يتعددان الا على نحو
واحد ولا يكونان موجودتين الا بوجود واحد

ربطهما بالعقل العاشر ولا منع في ان ربط احدهما بالعموم
شرط لربط الاخرى ومع ذلك يبقى ربط المشروط ولم
يبق ربط فرد خاص من مفهوم يكون فردا بالعموم شرطا
فهنا هو حال الهيولى والصورة فانهما حيثيتان مرتبطتان
بالعقل العاشر المسمان بمتحص واحد بحيث يكون ربط
الصورة اي الصورة مطلقا به شرط لربط الهيولى به
وبزوال ربط الصورة المطلقة التي يلزمها الوحدة
الاتصالية مع بقاء ربط الهيولى في ضمن ربط الصورة
مطلقا بالمعنى المذكور سابقا وايضا بعدما ذكرنا من
التفصيل ظهر حال قول الشيخ في المطارحات من اراد ان لم
يشق من رسم الهيولى الا الوجود فان رسم الهيولى ليس
محض الموجود من حيث هو موجود بل الموجود من حيث
هو جوهر من شأنه ان يكون بالقوة فلا يلزم من قولهم
ان يكون الهيولى هي الواجب الوجود ثم قال في كتاب

الاشراق وعلى القاعدة التي قررناها هذا المقدار الذي
هو الجسم جوهر له اعتبار عقلي فاذا اضيف اي نسب
الى الهيئات المستعد لها اي من الاعراض والانواع اي الجوهرية
الحاصلة منه ومنها تسمى هيولى لا غير وهو جسم بحسب
ح اي بحسب ذاته وهيولى باعتبار غيره قال العلامة في الشرح
فالهيولى والجسم شيء واحد بالذات مختلف بالاعتبار
اما الاول فلكون كل منهما غير متصل ومنفصل بحسب
الذات وقابل للاتصال والانفصال والصور
والهيئات واما الثاني فلان الجسم هو ثابت بالفعل
والهيولى بالقوة قلت على قاعدة صاحب الاشراق يكون
الجسم والهيولى متحدين بالذات والمعنى ولا تفاوت
بينهما الا بالاعتبار وقد عرفت ان الجسم على مذهب
المشائين يصير متعددا عند الانفصال ولا يتعدد الهيولى
فصاحب الاشراق جعل الجسم اسما للهيولى وهذا لا

فساده فان الجسمية لم تتحقق في مجموع الجسمين اللذين ينفصل احدهما
عن الآخر وتحقق فيه الهيولى وتحقق الجسمية في كل من الجسمين
لم يستلزم تحقق الجسمية في ذلك المجموع من حيث المجموع فان
تحقق الجسمية في ذلك المجموع ليس الا باعتبار تحقق الجسمين
في جزئيه بخلاف تحقق الهيولى فانها متحققة في المجموع
باعتبار تحققها في الجزئين ومع ذلك يتحقق في كل من
الجزئين قبلها عند الانفصال ثلث تحققات احدها في
المجموع من حيث المجموع والاخران في جزئيهما بخلاف
الجسمية فانها انما تحقق تحققين بهما باعتبار الجزئين
ولم يتحقق في المجموع بدون اعتبار الجزئين وهي هنا
مع معونة المقدمات المذكورة علمنا ان الهيولى والصورة
متحدان بالذات متغايران في المعنى فان الجسم المفرد
تحقق فيه معنى الجسمية وهو كونه بحيث يكون متشابها
لصدق قولنا انه ممتد ومتصل وقابل للابعاد الثلاثة

بالمعنى المذكور وتحقق فيه معنى تسمى بالهيولى وهو كونه جوهرا
مستعدا لان يصير متصلين او ثلاثة متصلا ومنفصلا
بزوال المعنى الاول منه عند الانفصال ولا تزول المعنى
الثاني فيكونان مختلفين في الخارج ثم قال العلامة
قدس الله سره العزيز في شرح الاشراق ان الشيخ جوز
تركب نوع طبيعي من جوهر وعرض بل الجسم عنده
كذلك على ما قال في التلويحات من ان المقدار
داخل في الجسم وهو عرض فللجسم جزءان جوهري
هو الهيولى وآخر عرضي متحدد فليس الجسم محض الجوهر
وقد نظر في ظاهر الامر ان بين كلاميه تناقضا لحكمه
ببساطة الجسمية وجوهرية المقدار في كتاب الاشراق
وحكمه بتركب الجسم وعرضية المقدار في التلويحات
ولا مناقضة في الحقيقة وتوهمها انما هو من اشتراك
اللفظ لان ذلك الجسم والمقدار غير هذا الجسم

والمقدار لما سبق من ان في الشمعة مقدارين ثابت هو جوهر
لا يزيد ولا ينقص بتبديل الاشكال وهو مقدار المجموع
ومتغير هو مقادير الجوانب وهو عرض في المقدار
الذي هو جوهر ومجموعهما هو الجسم على اصطلاح التلويحات
والجوهر هو الهيولى وعلى مصطلح كتاب الاشراق
الجسم هو المقدار البسيط الجوهري الثابت وهو الذي
بالنسبة الى الهيئات والانواع يسمى هيولى انتهى قلت
الاولى في وجه الموافقة ان يقال ان الشيخ لم ينف في
التلويحات المقدار الجوهري بل انما نفى الامتداد
الجوهري وحكم بتركب الجسم من المقدار الجوهري و
الامتداد العرضي وفي الاشراق حكم ببساطة الجسم
حكم بانه نفس المقدار الجوهري والامتداد والاتصال
عارض للجسم فليس المنافاة بين ما ذكر فيهما الا في
التركب والبساطة وقد عرفت بما تقدم ان الجسم في حد ذاته

ما اختا ل
لا باعتبار العارض متصل وممتد او بذلك ظهر فساد
في الاشراق وعرفت ايضا ان الجوهر الذي هو ممتد لا بعد م
على كونه ممتدا في الخارج وبذلك عرفت فساد ما اختاره
في التلويحات ويلخص من جميع الابحاث السابقة ان
للجسم اما بالقوة هو قائم مقام الاجزاء التي لا يتجزى
فانها كما حكم عليها المتكلمون بانها قد يكون متصل و منفصل
في الحس مع بقائها بعينها حالتي الاتصال والانفصال ل
فلذلك حكم الحكماء على ذلك الامر الذي بالقوة
بانه قد يكون متصلا واحدا في نفس الامر وقد يكون
منفصلات متعددة مع بقائه بعينه حالتي الاتصال
والانفصال هذا كله متعلق بالدليل الاول المشهور في
اثبات الهيولى واما الدليل الثاني فهو ما اشار
اليه صاحب الشفاء بقوله وايضا فان الجسم المفرد
من حيث هو جسم له صورة جسمية فهو شيء بالفعل

ومن حيث هو مستعد اي استعداد شئت فهو بالقوة ولا يكون
الشيء من حيث هو بالقوة شيئا من حيث هو بالفعل بل انما
يكون الشيء من حيث هو بالقوة شيئا اخر من حيث هو
بالفعل فيكون للجسم لا من حيث له الفعل فصورة الجسم التي
هي الفعل تقارن شيئا اخر مغايرا له في انه صورة فيكون
الجسم جوهرا مركبا من شيء عنه له الفعل ومن شيء عنه له
القوة فالذي له بالفعل هو صورته والذي عنه القوة
هو مادته والشيء الثاني هو الهيولى ثم قال ولسائل
ان يسئل ويقول فالهيولى ايضا مركبة وذلك لانها
في نفسها هيولى وجوهر بالفعل وهي مستعدة ايضا فنقول
ان جوهر الهيولى وكونها بالفعل هيولى ليس شيئا اخر الا انه
جوهر مستعد لكذا والجوهرية التي هي لها ليست تجعلها
بالفعل شيئا من الاشياء بل تعدها لان يكون بالفعل
شيئا بالصورة وليس معنى جوهريتها الا انها امر ليس في

موضوع

موضوع فالاثبات هيهنا هو انه امر واما انه ليس في
موضوع فهو سلب وانه امر ليس يلزم منه ان يكون
شيئا معينا بالفعل لان هذا عام ولا يصير الشيء بالفعل
شيئا بالامر العام ما لم يكن له فصل يخصه وفصله
انه مستعد لكل شيء فصورته التي يظن له هي انه مستعد
تا بل ليس هيهنا حقيقة للهيولى يكون بها بالفعل و
اخرى بالقوة الا ان نظرا عليه حقيقة من خارج فيصير
بذلك بالفعل ويكون في نفسها واعتبار وجود
ذاتها بالقوة وهذه الحقيقة هي الصورة ونسبة الهيولى
الى هذين المعنيين اشبه بنسبة البسيط الى ما هو جنس
وفصل من نسبة المركب الى ما هو هيولى وصورته انتهى
قلت هذا الكلام يدل على ان العلاقة بين الهيولى
وصورتها انما هي اتحادية بان يكون صورتها حيثيتها
الاتحادية فيكون الهيولى والصورة متحدتان بالذات

ونحلفنا ان في المعنى على ما صرح به في الحكمة العلائية فان
خلاصة هذا البرهان ان الجسم المجرد من حيث هو متصل
وممتد بالفعل جسم بالفعل وليس من هذه الحيثية
مستعد للامور التي ليست موجودة بالفعل ومن شان
ذلك الجسم لحوقها وهي متخصص بالهيولى على تقدير
كونها مغاير للصورة الجسمية بالذات في الخارج
فان الهيولى على هذا التقدير يكون امرا بالقوة له ماهية
ووجود مغايران لماهية الجسم ووجوده بالذات
وله استعداد لقبول الصور في الخارج فلزم تركب
الهيولى التي هي مغايرة للجسم بالذات من الهيولى والصورة
ايضا ولا يمكن دفعه بما قال الشيخ الا بالقول بالاتحاد
من الجسد والهيولى كما لا يخفى عند التامل الصادق فانا
على هذا التقدير يكون الصورة الجسمية حقيقة اتحادية
لامر ما مبهم لا يتعين الا بهذا الجسمية وح يصح ان تقال

لا ماهية كذلك الامر بدون اعتبار هذه الحيثية وانما
اذا كان الصورة الجسمية حقيقة ارتباطية لامر ما في
الخارج او موجودا مرتبطا بامر ما في الخارج ارتباطا
غير اتحادي يكون لكل منهما وجود ويكون لذلك الامر مع
الجوهرية خصوصية الجوهر البتة اذ الجوهر المبهم لا وجود له
بالابهام فان قيل يلزم من كلام الشيخ ان للهيولى وجود
وجوهرية واستعداد لقبول الصور ولا يلزم من ذلك
لا ماهية للهيولى في حد ذاتها بل يلزم ان يكون لها
ماهية هي منشا الاستعداد والجوهرية لا غير فجاز ان يكون
لكل من الهيولى والصورة ذات ووجود ويكون بين
ذاتيهما في الخارج ارتباط غير اتحادي ومع
ذلك لا يكون للهيولى الا ماهية تصير مبدا الاتصاف
بالجوهرية والاستعداد لا غير ويكون ح معنى قول الشيخ
فليس هنا حقيقة للهيولى يكون بها بالفعل وحقيقة اخرى

بالقوة ان للهيولى حقيقة هي منشأ القوة فقط ولا يلزم
من ذلك ان يكون لها حقيقة في الخارج اصلا بلا
اعتبار الصورة بل يلزم ان لا يكون لها حقيقة الجسمية
بدون الصورة الجسمية قلت على تقدير ان يكون
لكل من الهيولى والصورة ذات ووجود مغاير
لوجود الاخرى بان يكون بينهما ارتباط غير اتحادي
لا يصح ان يقال ان الهيولى تصير شيئا بالفعل بالصورة ولا
يصح ان يقال ان لها حقيقة الجسمية بالصورة الجسمية
كما لا يخفى فقول الشيخ بل تعددها لان يكون بالفعل شيئا
بالصورة صريح في الدلالة على ان الارتباط بين الصورة
والهيولى اتحادي لا انضمامي بان تكونا متعددين
بحسب الذات والوجود في الخارج وكذا يدل على ذلك
قوله فليس ههنا حقيقة للهيولى يكون بها بالفعل وحقيقة
اخرى بالقوة الا ان يطرا عليها حقيقة من خارج فيصير

بذلك بالفعل فيكون في نفسها واعتبار وجودها بالقوة
ونفس الحقيقة هي الصورة فان قيل جميع امثال تلك العبارات
انما يدل على ان ليس للهيولى حقيقة بالفعل بدون الصورة
وهذا لا يدل على ان الصورة متحدة بها في الذات
فانه ليس لجميع المعلولات بدون العلة حقيقة بالفعل
ومع هذا يكون لها ذوات ووجودات مغايرة
للعلة فعلى هذا اجاز ان يكون لكل من الهيولى والصورة
وجود وذات مغايرة لذات الاخر ومع ذلك
يكون الصورة علة للهيولى ولهذا لم يكن للهيولى حقيقة
في حد ذاتها بدون الصورة قلت العبارات المذكورة
تدل على ان ليس للهيولى حقيقة بالفعل بدون اعتبار
الصورة مع فعلية كونها امرا وموجودا وجوهرا
مستعدا بدون اعتبار الصورة ومن تلك العبارات
قول الشيخ ان جوهر الهيولى وكونها بالفعل هيولى ليس

شيئا آخر الا انه جوهر مستعد لكذا والجوهرية التي ليس لها
تحصلها بالفعل شيئا من الاشياء، فان قيل على تقدير ان يكون
العلاقة بين الهيولى والصورة اتحادية لم يكن الاتحاد
بينهما حقيقيا بالذات بل انما يكون الاتحاد بينهما
بالعرض وبهذا تزول الصورة بدون زوال الهيولى
وعلى تقدير هذا يلزم ان يكون الهيولى مهية متميزة
بالفعل بدون اعتبار الصورة وهذا مناف ايضا
لمقتضى عباراتهم المذكورة قلت يدل عباراتهم على ان
ليس لها مهية في ذواتها بدون اعتبار مهيئتها للاستعداد
بل مهيتها بعينها هي كونها جوهرا مستعدا لان يصير جسما
بالصورة الجسمية فمقتضى عباراتهم ان لها مهية في
حد ذاتها وهي بعينها كونها جوهرا مستعدا لان يصير
مهية بالفعل ويكون لها مهية بالفعل بدون اعتبار
الاستعداد المذكور بالصورة الجسمية وهذا انما

يصح ان لو كان العلاقة بينهما الاتحاد ولو بالعرض
فان قيل الاتحاد بالعرض لا ينفع لصحة مقتضى عباراتهم
فانها تقتضي ان تصير الهيولى جسما وعلى تقدير تحقق الاتحاد
بالعرض لا يصح هذه الصيرورة ايضا كما لا يصح على
تقدير كونها ذاتين متغايرين ثم ان الجسمية متوقفة على
ذلك التقدير ايضا لمجموع المعنيين اللذين يتحقق بينهما
الاتحاد بالعرض لا باحدهما فليس يصح ان يقال ان احدهما
يصير جسما قلت على تقدير ان يكون العلاقة بين الهيولى
وصورتها الجسمية الاتحاد بالعرض يكون الهيولى
اعتباران احدهما ان تاخذ بشرط لا وثانيهما ان
يوخذ لا بشرط وبالاعتبار الثاني يصح ان يكون
عين الجسم الذي هو مركب من معنى الجوهر بالمعنى
المذكور سابقا والممتد على الاطلاق فيصح القول
بان الهيولى يصير جسما بواسطة صورتها الجسمية

بخلاف التقدير الاخر اي تقدير ان يكون العلاقة بين الهيولى
وصورتها الجسمية ارتباطية انضمامية غير اتحادية فانه
على هذا التقدير لم يصح ان يقال ان الهيولى يصير جسما
بواسطة الجسمية فانها باي اعتبار اخذت كانت
مباينة للجسم على هذا التقدير بخلاف تقدير ان يكون العلاقة
اتحادية فانها على هذا التقدير يصح ان يعتبر فيها
اعتبار يصير به عين الجسم بواسطة صورتها الجسمية
فان قيل ذات الهيولى باي اعتبار اخذت لم يصح ان
يقال انها عين الجسم بل المفهوم الماخوذ منها الصادق
عليها اذا اخذ لا بشرط يصح صدقه على الجسم المركب من
الهيولى والصورة فيصح التقدير المذكور ان يعتبر
في تلك الصحة فانه على تقدير ان يكون الصورة الجسمية
داخلة مباينة لذات الهيولى في الخارج يصح ان يكون
المفهوم الماخوذ منها صادقا على المجموع قلت

المفهوم الماخوذ منها اذا كان تمام مهيتها وصح
حمله على المجموع المركب منها ومن صورتها الجسمية صح ان يصير
مهيته صورتها مرتبطة بماهيتها ارتباطا اتحاديا ولا يسمى
بالارتباط الاتحادي الا هذا وح يصح ان يقال ان ماهي
تمام مهية الهيولى يصير بما هو مهية الصورة الجسمية جسما
بخلاف ما اذا كان المفهوم الماخوذ منها الذي
يحمل على المجموع عرضيا لها فح لا يصح ان يقال ان الهيولى
او ما هو تمام مهيتها بواسطة مهية الصورة الجسمية يصير
جسما فلا يصح ان يقال ان التركيب بين ماهيتها اتحادي
وفي الجملة ما يكون تمام مهية الهيولى وهو الذي يعبر عنه
بالجوهر المستعد اذا اخذ بشرط لا كان جزء الجسم الموجود
وعينا لذات الهيولى مع القيد السلبي في الخارج لم يصف
عارض لها واذا اخذ لا بشرط شي كان جنسا وكان له
فردان احدهما الهيولى التي هي تمام مهيتها وثانيهما مجموع

الهيولى والصورة ويكون جزء المهية ونظيرها هيئة
بالنسبة الى الجسم هو الجسم بالنسبة الى الحيوان والنبات
والمعدن فالتفاوت بين الجنس والمادة ليس بالاعتبار
ولهذا قال الشيخ شكر الله في الهيات الشفاء
فنقول ان المعنى الذي يدل عليه لفظ الجنس ليس يكون
جنسا الا على نحو من التصور والذي نعبر عنه ولولا ذلك
الاعتبار لم يكن جنسا وكذلك كل واحد من الكليات
المشهورة ولنحصل تماما في الجنس ما ذكر اشكالا
على المتوسطين في المنطق فنقول ان الجسم قد يقال
له انه مادة الانسان فان كان مادة الانسان
فان كان مادة الانسان كله لا محالة جزءا من وجوده واستحال
ان يحمل ذلك الجزء على الكل فلننظر كيف يكون الفرق
بين الجسم وقد اعتبر مادة وبين الجسم وقد اعتبر جنسا
فهناك يصير لنا سبيل الى معرفة ما نحن بصدد بيانه

فاذا اخذنا الجسم جوهرا ذا طول وعرض وعمق من جهة
ماله هذا وبشرط انه ليس داخلا فيه معنى غير هذا وبحيث
لو انضم اليه معنى غير هذا مثل حس او تغذ او غير ذلك
كان معنى خارجا عن الجسمية محمولا في الجسمية مضافا
اليها فالجسم مادة وان اخذنا الجسم جوهرا ذا طول
وعرض وعمق بشرط ان لا يتعرض بشرط اخر البتة ولا
يوجب ان يكون جسميته لجوهرية متصورة بهذه
الاقطار فقط بل جوهرية كيف كانت ولو مع الف
معنى مقوم لخاصية تلك الجوهرية وصورة ولكن معها
او فيها الاقطار فللجملة اقطار ثلثة على ما هي للجسم وبالجملة
اي مجتمعات يكون بعد ان يكون جملتها جوهرا ذا اقطار
ثلثة وتكون تلك المجتمعات ان كانت هنالك
مجتمعات داخلة في هوية ذلك الجوهر لا ان
يكون تلك الجوهرية تمت بالاقطار ثم لحقت تلك

١٥١

المعاني خارجة عن الشيء الذي قد تم كان هذا المأخوذ
هو الجسم الذي هو الجنس فالجسم بالمعنى الأول اذ هو
جزء من الجوهر المركب من الجسم والصور التي هي بعد
الجسمية التي بمعنى المادة فليس بمحمول لان تلك الجملة
ليست بمجرد جوهر ذي طول وعرض وعمق فقط واما
هذا الثاني فانه محمول على كل مجتمع من مادة وصورة
واحدة كانت او الفا وفيها الاقطار الثلثة فهو اذن
محمول على المجتمع من الجسمية التي هي كالمادة ومن النفس
لان جملة ذلك الجوهر وان اجتمع من معان كثيرة فان
تلك الجملة موجودة لا في موضوع وذلك الجسم جسم لانها
جوهر وهو جوهر له طول وعرض وعمق ثم قال
وكذلك فافهم الحال في الحساس والناطق فان اخذ
الحساس جسما او نفسا له حس بشرط ان لا يكون زيادة
اخرى لم يكن فصلا ان كان جزءا من الانسان وكذلك

فان كان الحيوان غير محمول عليه وان اخذ جسما او شيئا
محوزا له وبعد ومعه ايه الصور والشرائط كانت بعد ان
يكون فيها حس كان فصلا او محمولا على الحيوان فاذن
اي معنى اخذته مما يشكل الحال في جنسيته او مادته هذه من
وجه نيه وقد يجوز انضمام الفصول اليها انها كان
على ابهامه وفيه كان جنسا وان اخذتها من حيث بعض
الفصول وتمت به المعنى وجعلته حتى لو دخل فيه آخر
لم يكن من تلك الجملة بل منضافا من خارج لم يكن جنسا
بل مادة وان اوجبت لها تمام المعنى حتى دخل فيها يمكن
ان يدخل … نوعا وان كنت في الاشارة الى ذلك
المعنى لا تتعرض لذلك كان جنسا فان باشتراطك ان
لا يكون زيادة يكون مادة وباشتراط ان يكون
زيادة يكون نوعا وبان لا تتعرض لذلك بل يجوز
ان يكون كل واحد من الزيادات على انها داخلة

فيحمل معناه يكون جنساً وهذا انما يشكل فيما ذاته مركب
واما فيما ذاته بسيط نفسي ان العقل يعرض فيه هذه الاعتبارات
في نفسه على النحو الذي ذكرناه قبل هذا الفصل واما في الوجود
فلا يكون منه شيء متميز هو جنس وشيء هو مادة فنقول انما
يوجد للانسان الجسمية قبل الحيوانية في بعض وجوه
التصور اذا اخذت الجسمية بمعنى المادة لا بمعنى الجنس وكذلك
انما يوجد له الجسمية قبل الحيوانية اذا كان الجسم بمعنى لا يحمل
عليه اي بمعنى المادة لا بمعنى يحمل عليه واما الجسمية التي بعرض
مع جواز ان يوضع متضمنة لكل معنى مقروناً به مع وجوب
ان يضمن للاقطار الثلاثة فانها لم يوجد المشي الذي هو نوع
الا وقد يضمن الحيوانية فيكون معنى الحيوانية جزءاً من وجود
ذلك الجسم بالفعل بعد ان كان محوزاً في نفسها اياه جزءاً انما
من وجود ذلك الجسم بعكس حال الجسم اذا حصل كما ان
الجسم الذي هو بمعنى المادة فانه جزء من وجود الحيوان انتهى

كلامه قلت الظاهر ان المراد بالمادة المذكورة في كلام الشيخ
هٰهنا انما هي المادة الخارجية لا المادة العقلية كما ذهب
اليه سيد المحققين قدس الله سره العزيز وان المراد بالجسم
في الاعتبارين اي اعتبار كونه مادة وكونه جنساً معنى واحد
ليكون التفاوت بينهما بالاعتبار وتسليم هاتين المقدمتين
مستلزم لتسليم ان العلاقة بين المادة وصورتها اتحادية
ليكون المادة باعتبار من اعتباراته محمولة على مجموع المادة
وصورتها ويصح ان يكون الصورة باعتبار ما محمولة على
كل من المادة والمجموع المركب من المادة والصورة فانه
اذا كان كل من المادة وصورتها حيثية اتحادية لحقيقة
واحدة فلا وصح صدق كل منها باعتبار من الاعتبارات
على الاخر وعلى المجموع وكان ذلك المركب في الوجود شيء متميز
هو جنس كما يدل عليه قول الشيخ فلا يكون منه شيء متميز هو جنس
باعتبار المفهوم بخلاف ما لو كان العلاقة بينهما انتسا بية

بل لا اتحادية لم يصح صدق احدهما على الاخرى ولا على المجموع
فلا يصح ان يقال حينئذ ان التفاوت بين الجنس الذي يحمل
على المجموع المركب منهما وبين احدهما التي هي المادة بالاعتبار
بل انما يكون التفاوت بينهما ح بالذات والمعنى لا بمجرد
الاعتبار ولا يكون في الوجود شي متميز هو جنس كالبسائط اذ
على هذا التقدير ليس هنا تحليل الجنس الا المجموع من حيث هو
مشتمل على المادة اشتمال الكل على الاجزاء كالبسائط فيكون كل
من الجنس والفصل انما ياخذ العقل من المجموع من حيث هو متضمن
للمادة والصورة فلا يكون الجنس بعينه هو المادة الخارجية
باعتبار من اعتباراته ولا الفصل بعينه هو الصورة الخارجية
باعتبار من اعتباراته وهذا مخالف لما يفهم من ظاهر كلام
الشيخ وغيره من المحققين من ان الجنس بعينه هو المادة الخارجية
باعتبار من الاعتبارات اي اذا اخذ لا بشرط ويعلم من عبارة
الشيخ المذكورة امور احدها ان التفاوت بين الجنس

والمادة

والمادة انما هو بالاعتبار وثانيها انه يعلم من قوله ان المعنى
الذي يدل عليه بلفظ الجنس ليس يكون جنسا الا على نحو من التصور
واذا تصور عنه ولو بادنى اعتبار لم يكن جنسا الا ان المعنى الذي
هو الجنس بعينه هو مادة بشرط تغير الاعتبار وثالثها انه
يعلم من قوله واما في الوجود فلا يكون منه شي متميز هو جنس
ان المادة والصورة انما يكونان في المركب الذي يكون
في الوجود شي منه متميز هو الجنس كما صرح في الفصل الذي
لهذا القول من قوله وبحثنا انه كيف يكون الجنس هو الفصل
وهو النوع في الوجود بالفعل وكيف يفرق بعضها عن بعض
وان النوع بالحقيقة شي هو الجنس اذا صار موجودا بالفعل
وان ذلك لتميز ويفترق هو عند العقل واذا احتيل وفصل
في التمييز في الوجود في المركبات صار الجنس مادة والفصل
صورة ولم يكن الجنس ولا الفصل مقولا على النوع انتهى
قلت وبذلك ظهر ضعف قول سيد المحققين من ان المراد

بالمادة التي هي الجنس اذا اخذ بشرط لا هي المادة العقلية
وذلك لان المادة بهذا المعنى مشتركة بين الماهية
التي هي بسيطة في الخارج فقط وبين الماهية المركبة
فيه كما لا يخفى ورابعها انه يعلم من قوله وهذا انما
يشكل فيما ذاته والماذاته بسيطة ان نسبة الهيولى والصورة
الى المركب ليس كنسبة الجنس والفصل الى البسيط كما صرح
فيما سبق من قوله ونسبة الهيولى الى هذين المعنيين اشبه
بنسبة البسيط الى ما هو جنس وفصل من نسبة المركب الى
ما هو هيولى وصورة من هذا حصل اشد لضعف كلام
سيد المحققين من ان المراد بالمادة التي حكم الفقيه بانها
هي الجنس الماخوذ بشرط لا شيء هي المادة العقلية كما
يظهر للتامل وخامسها انه يعلم من قوله وهذا انما
يشكل فيما ذاته مركب ان ملاحظة هذا المعنى في المركب
يحتاج الى لطف القريحة لا في البسيط وهذا يدل على ان

العلاقة بين الهيولى والصورة عندهم انما هي اتحادية لا ارتباطية
بالمعنى المذكور لانه اذا كان العلاقة بينهما ارتباطية لا اتحادية
كان لكل منهما ذات ووجود احدهما حال والاخر
محل والجسم اسم لمجموعهما ولا اشكال في ذلك التصور
ولا في تحليل العقل المركب الى الجنس والفصل فان
الجنس على هذا التقدير انما يوجد من المركب باعتبار
اشتماله على المادة والفصل انما يوجد منه باعتبار اشتماله
على الصورة فعلى هذا يكون البسيط احق بالاشكال
من المركب لان كون الماهية البسيطة الخارجية بحيث يوجد
عنها الجنس والفصل المتغايران في المعنى اشكل من كون
الماهية المركبة في الخارج من الهيولى والصورة اللتين لكل
منهما ذات في الخارج بحيث يوجد عنها الجنس والفصل
المتغايرين كما لا يخفى فان قيل على هذا المذهب على القول
بان العلاقة بين الهيولى والصورة غير اتحادية يكون في

المركب زيادة اشكال لم تكن في البسيط من حيث ان الجنس
انما يوجد من المركب باعتبار اشتماله على المادة وايضا
بهذا الاعتبار ليس ذاتيا اذ هو امر اضافي لا يصلح ان يكون
ذاتيا للامر الحقيقي بل يكون على هذا القول الحكم بان
لمجموع الهيولى والصورة جنسا حقيقيا باطلا لان الهيولى
على هذا التقدير يكون ماهية وذات ووجود
ولها جنس وفصل وحد ان كانت في العقل مركبة
وكذا الحال في الصورة فليس للمجموع منهما وهو الجسم جنس
حقيقي وفصل حقيقي ولا حد حقيقي بل حده انما هو مجموع
حدي جزئيه الخارجيين نظير ذلك مجموع الانسان
والفرس فان لكل منهما جنس وفصل وحد وحد مجموعهما
ليس الا حديهما فان الكثير الخارجي الذي ليس بين اجزائها
ارتباط اتحادي لم يكن له جنس حقيقي ولا فصل حقيقي ولا حد
حقيقي ولهذا قال المحقق الرازي انه لما كان العلم عبارة

عن المسائل والتصديقات بالمسائل ليس له حقيقة وراء
تلك المسائل والتصديقات اي ليس له جنس حقيقي ولا فصل
حقيقي ولا حد حقيقي بل هذا لكونه مخالفا لما اتفق الحكماء
عليه وهو ان للجسم وامثال الحيوان جنسا حقيقيا وفصلا حقيقيا
يكون موجبا لبطلان انتساب هذا القول اي القول بان ليس
بين الهيولى والصورة اتحاد اليهم لانه موجب للاشكال
وايضا منشأ الاشكال ليس الا في تجويز المركب الخارجي
وفي كونه ذا جنس وفصل حقيقيين وليس في كلامه اشارة الى
التعرض الى بيان هذين المعنيين بل ليس التعرض الا لكون
المادة جنسا في المركبات فالظاهر ان الاشكال ليس الا
في ذلك اي في كون الفرق بين الجنس والمادة بالاعتبار
على النحو المذكور لا في ان للمركب جنسا حقيقيا فان قيل
فعلى هذا يكون المناسب ان يقول وهذا انما يكون فيما
ذاته مركب قلت قال الشيخ تماما له اختصارا في العبارة

www.icar.ir

واعتبارا علي القرينة فكانه قال وهذا انما يكون فيما اذا
مركب مع ان فيه اشكالاً ولهذا قال بهمنيار بعد قوله
فاذن المعنى الذي يصلح ان يكون جنسا باشتراط ان لا يكون
زياده يكون ماده وباشتراط ان يكون زياده يكون
نوعاً وبان لا يتعرض كذلك بل يجوز ان يكون كل واحد
من الزيادات فيه علي ان يكون داخلة في جملة معناه
يكون جنسا وهذا في الامور المركبة واما في
ذات بسيطة العقل يعرض فيه هذه الاعتبارات واما في
الوجود فليس شيء منه متميزا جنسا وشيء نوعا وقوله
فليس شيء منه متميزا جنسا يدل على ان في المركب شيئا متميزا
جنسا فيكون المادة الخارجية نفسها جنسا اذا اخذت
لا بشرط ويلزم من ذلك ان العلاقة بين الهيولى والصورة
اتحادية وسادسها انه يعلم من قوله وان اوجب بها
تمام المعنى حتى دخل فيه ما يمكن ان يدخل فيه كان نوعا

ضعف قول من قال ان التشخص جزء تحليلي وسابعها
تحقيقه وسابعها انه يعلم من قوله انما يوجد للانسان
الجسمية قبل الحيوانية في بعض وجوه التصور آه ان
ما كان جنسا اذا اخذ بشرط لا وهو المادة كان متقدما
اما اذا اخذ لا بشرط لم يكن متقدما بل كان حمله بواسطة
حمل السافل وبذلك يندفع المناقضة بين قولهم الكل
مقدم وبين قولهم حمل العالي بواسطة حمل السافل فعلم
ان ههنا ثلث شبهات احدها ما مر انفا وثانيها
ان الجزء العقلي متقدم على الماهية فكيف يكون محمولاً عليها
مواطاة اي حملها يقتضي الاتحاد الذي هو ملزوم
للتقدم وجوابها ان الجزء العقلي اذا اخذ بشرط لا
جزء او لا يكون محمولا واذا اخذ لا بشرط يكون محمولا
على الماهية ومتحدا معه وثالثها تقدم حمل الجنس على
حمل النوع لكون الجنس جزءا من نوعه ثانيا فلقولهم

ان حمل العالي بواسطة حمل السافل فان الحكم بان الجوهر
ما لم يصر جسماً لم يصر حيوانا مناف للحكم بان حمل الجسم بواسطة
حمل الحيوان وجوابها ان العالي والسافل مثل الجسم
والحيوان اذا انتسبا الى شيء يكونا عرضيين له مثل مفهوم
الشيء ومفهوم الجوهر كان حمل الجسمية مقدما على حمل الحيوانية
ولهذا صدق قولنا الشيء والجوهر ما لم يصر حيوانا واما
اذا انتسبا الى النوع الذي هما ذاتيان له كان حمل العالي
بواسطة حمل السافل فان العالي كالجسم انما يتحد مع
الانسان في ضمن اتحاد مفهوم الحيوان معه فان الجسم
الذي ليس بحيوان مسلوب عن الانسان وما قال
سيد المحققين قدس الله سره العزيز في حاشية المطالع من
ان الدليل على ان حمل العالي على الشيء بتوسط حمل
السافل عليه ما نقله الامام في الملخص انهم قالوا من المحال
ان يحمل الجسم على الانسان الا بعد صيرورته حيوانا فان

الجسم الذي ليس بحيوان مسلوب عن الانسان ولما كان
كذلك كان حمل الحيوان عليه مقدم من حمل الجسم عليه فان
الجسم جزء الحيوان متقدم عليه فلا يكون معلولا له قلنا لا
نزاع في ذلك لكن لا امتناع في ان يكون المتاخر في الوجود
علة لثبوت المتقدم لشيء اخر لا يدفع الشبهة الثالثة فان الجسم
جزء الحيوان متقدم حمله على الشيء على حمل الحيوان عليه
كما مر من ان الشيء ما لم يصر جسما لم يصر حيوانا فكيف يكون
معلولا له وجوابها ما مر من ان حمل الجسم على مثل الجوهر متقدم
على حمل الحيوان واما حمله على مثل الانسان فهو متاخر عن
حمل الحيوان عليه والسر في ان المتاخر في الوجود جاز ان
يكون علة لثبوت المتقدم لشيء اخر ان الشيء الذي هو متاخر
في الوجود انما هو كل بالنسبة الى ما هو متقدم باعتبار وجزء
باعتبار اخر لما مر في كلام الشيخ فبالاعتبار الاول يكون
موخرا في الوجود وبالاعتبار الثاني يكون علة لثبوت المتقدم

لا ما يفهم من ظاهر عبارة سيد المحققين من انه يكون احدهما
باعتبار وجود الشي في نفسه والاخر باعتبار وجوده
لغيره فان فيه ما لا يخفى فليعلم ان الغرض الاصلي من
هذا التطويل تحرير مذهب الحكماء في الهيولى وتعيين مرادهم
فان بعض عباراتهم يقتضي ان يكون العلاقة بين الهيولى
والصورة اتحادية بان يكون المادة الخارجية بعينها
جنسا باعتبار ولا يكون التفاوت بين المادة الخارجية
والجنس الا بالاعتبار ولا يكون ايضا بين الفصل والصورة
تفاوت الا بالاعتبار وبعض عباراتهم يدل على
ان العلاقة بينهما ارتباطية غير اتحادية بان يكون لكل
منهما ذات ووجود مغاير ان الذات الاخرى و
وجودها بالذات في الخارج ويحل احدهما وهي
الصورة في الاخرى وهي الهيولى ويحسب الاحتمال
العقلي يتحقق اربعة احتمالات احدها ان الارتباط

اتحادي

اتحادي وكان الصورة الجسمية هي بعينها الجسم كما
اختاره سيد المدققين وثانيها ان الارتباط اتحادي
وكان الصورة الجسمية جزء المهية الجسم وثالثها
ان الارتباط غير اتحادي وكان الصورة حالة في
الهيولى بحيث يكون ازاء كل جزء من الصورة جزء
من الهيولى ورابعها ان الارتباط غير اتحادي وكان
الصورة مرتبطة بالهيولى بحيث يكون بازاء كل جزء
من الصورة ذات الهيولى لا جزئها فيكون بذاتها
محلا للصورة واجزائها ولكل من هذه الاحتمالات
الاربع دليل من عبارات القوم فوجب ان اذكر كلام
هذه العبارات واين وجه الترجيح لتعيين مرادهم
فمن العبارات التي تدل بظاهره على الاحتمال الاول
ما مر من قول الشيخ في طبيعيات الشفاء حيث قال
ان لكل جسم طبيعة ومادة وصورة وعرضا ثم قال

وصورته هي ماهيته التي بها ما هو هو لا يقال هذا الاحتمال
اي كون جزء الشيء عين ماهيته في غاية السقوط بادى
النظر فوجب ان يحمل كل عبارة دالة عليه على المعنى الاخر
الصحيح كما مر في دفع كلام سيد المدققين لانا نقول
من ان العقل لا يعقبض عن ان يكون شي جزء الاخر
وماخوذا فيه لا بخصوصه بل بوجه مبهم كالاجسام
العنصرية في التشخص المعين من الحيوان او النبات فانها
جزؤه وماخوذة فيه لا بخصوصها حتى اذا تبدل
بعضها ببعض اخر منها لا يلزم انعدام الشخص المذكور
ويكون لذلك التشخص جزء معين اخر بذاته وبعض
الجزء المبهم فيه بان يصير عينه بالعرض فادن يكون ماهيته
عين هذا المعين مثلا للماء جزء معين هو مائية بذاته
وجزء مبهم صار نما بالعرض فتمام ماهيته هو الماء
ليس الا ان جزء الشيء سواء اخذ بوجه الخصوص او

بوجه الابهام لم يصح ان يصير عين ماهيته ذلك الشيء
بالبديهة بل لا يعقبض عن ان يكون شيء جزء الهوية
الاخر ولا يكون داخلا في ماهيته فيحتمل عند العقل ان
صورة الجسم ماهيته مع كونها جزء الهوية الجسمية وايضا
من العبارات التي يدل على احتمال الاول قول بهمنيار
حيث قال وكل بسيط فان ماهيته ذاته لانه ليس هناك
شي قابل لماهيته وهذه العبارة ايضا وقعت في الشفا
وهي يدل على ان المادة حامل لماهية الجسم وايضا وقع
في عبارة الشيخ ان المادة حامل لماهية الجسم وذلك
يدل على ان الصورة الجسمية ماهية الجسم فانه قال
في طبيعيات الشفاء بعد قوله المذكور وصورته هي ماهيته
التي بها هو ما هو ومادته هي المعنى الحامل لماهيته قلت
لا شي من تلك العبارات الثلاث يدل قطعا على الاحتمال
الاول اما العبارة الاولى فلوجهين من احدهما ان

ان الصورة قد تطلق على الماهية كما تطلق على الصورة
الجسمية فيكون الصورة المذكورة في قوله صورته
هي ماهيته بمعنى الماهية كما مر سابقا وثانيهما ان قوله صورته
هي ماهيته انما يكون على سبيل المسامحة والمبالغة و
بهذا الوجه الاخير يعلم عدم دلالة العبارتين
الاخيرتين والدليل على تلك المسامحة ان الشيخ
قال بعد قوله انه ليس هناك شيء قابل الماهية ما يدل
على ذلك وهو قوله ولا المركبات بالصورة وحدها
شيء ما هي فان الحد للمركبات ليس هو الصورة وحدها
بل حد الشيء يدل على جميع ما يتقوم به ذاته فيكون
هو ايضا قد تضمن المادة بوجه وبهذا يعرف الفرق
بين الماهية في المركبات والبسائط وكل بسيط فان
صورته ايضا ذاته لانه لا تركيب فيه واما المركبات
فلا صورتها ذاتها ولا ماهيتها ذاتها اما الصورة

فقط فانها جزء منها واما الماهية فهي ما به هي ما هي بكون صورته
مقارنة للمادة ثم قال فللجنس بما هو جنس ماهيته وللنوع
بما هي نوع ماهيته وللجزئي ايضا بما هو مفرد جزئي ماهيته
مما يتقوم به من الاعراض اللازمة فكان الماهية اذا قيلت
على التي في الجنس والنوع وعلى التي للمفرد الشخصي كان باشتراك
الاسم انتهى كلامه وقال ايضا تنبيها بعد قوله انه
ليس هناك شيء قابل الماهية وايضا فكل بسيط فان صورته
ذاته واما المركبات فلا صورتها ذاتها ولا ماهيتها
اما الصورة فظاهر انها جزء منها واما الماهية فهي ما به
الشيء هو ما هو وانما هو ما هو بكون الصورة مقارنة للمادة
والمركب هو مجموع الصورة والمادة والذات لازم من
لوازم المركب كالشيء والجنسية انتهى قلت حاصل كلامهم
ان للمركب اربع امور الصورة والمادة والذات و
الماهية وان للبسيط امرا واحدا هو الذات ومن هنا

نعلم ان الصورة الجسمية مغايرة لماهية الجسم وان مرادهم
بالذات في هذا المقام نفس الماهية باعتبار الوجود العيني
والا لزم ان يكون للبسيط ماهية وذات بل المراد
بالذات المركب في هذا المقام ليس الا مجموع الصورة
والمادة المرتبطة احديهما بالاخرى بحيث يحصل منهما
امر واحد حقيقي فعلى هذا يكون المراد بالماهية متصل الذات
الحاصل بالتحديد فان قبيل العبارات المذكورة الدالة
على ان ماهية الجسم غير صورته الجسمية كما لا يخفى مخالفة
لعبارة الشيخ المذكورة في طبيعيات الشفاء كما مر في
قوله وصورته اي صورة الجسم هي ماهيته التي بها هو
ما هو ومادته هي المعنى الحامل لماهيته والتأويل المذكور
في العبارة الثانية الموافقة لما في التعليم الاول كما صرح
به سيد المدققين قدس الله سره العزيز لا يتيسر الا بعد
ابطال الاحتمال الاول من الاحتمالات الاربع المذكورة

قلت هذا الاحتمال وهو كون الهوية جزء الهوية الخارجية
او عينها مع عدم كون خصوصها داخلا في ماهيتها
انما يصح على قواعد الشيخ اليوناني واصحاب الكمون والبروز
وفريق من الصوفية فان القوة عند ذلك الشيخ يرجع
الى الاجمال والفعل الى التفصيل في موطن من المواطن
وعند تلك الاصحاب يكون القوة هي الكمون والفعل هو البروز
في موطن من المواطن وعند تلك الفرقة يرجع القوة الى الابهام
والفعل الى التعين فعند هؤلاء يكون الوجود موجودا بالذات
ومحوضه ويكون العلم به علما بجميع الماهيات على الاجمال
فهو من حيث هو علم بجميع الممكنات في تعلقه حال عدم ذلك
الشيخ ويكون عند تلك الاصحاب وابهام عند تلك
الطائفة وبعد ارتباطه بالممكنات ظهر الماهيات المتعينة
المنفصلة منه بدون كونه داخلة في الماهيات لانها
خصوصيات الوجود فتكون الماهيات عندهم تعينات

وصور للوجود الموجود بصرافته ومحوضته مع كونها
تمام مهيات الهويات ولواحد الهوية المطلقة بتمام
الوجود كما هو عند قوم من الصوفية وحكم بان المهيات
تعينات وصور مع انها عين المهيات كان في حكم
تلك المذاهب فعلى هذه الاقوال الاربعة التي ماّلها واحد
يكون للوجود المحض والهوية المطلقة اي الوجود الحقيقي
الذي هو الحق الواجب لذاته وجود حقيقي لا يشاركه
غيره فيه وهذا النحو هو الوجود العيني بالحقيقة وجميع
المهيات الممكنات انما تتحقق وتظهر في المواطن
الثلاثة من التعقل والتخيل والحس مع ارتباطها
بالوجود الذي هو القيوم وليس الوجود داخلا في
شيء من تلك المهيات وكما ان الوجود الحقيقي الذي
هو مقوم لذوات العقول غير داخل في ماهيتها بذاته
لم يكن العقول غير داخل في مهيتها بذاته لم يكن

العقول ايضا داخلة في ماهيتها النفوس والاجسام
بخصوصها مع انها مقومة لها وفي الجملة الهيولى عند
هؤلاء ليست الا باطن كل مهية وحاملها والصورة
والمهية ليست الا ظاهر الهيولى فعلى مذهبهم الذي
يحمل ان كلام سيد المدققين من ان الصورة الجسمية
بعينها هي ماهية الجسم يصح بكون المعتبر في مهية الجسم
الهيولى لا بخصوصها بل باعتبار كونها ذاتا وجوهرا
معتبرة فيها فلا يكون الصورة الجسمية بعينها هي ماهية
كما يدل على عبارة صاحب الشفاء في الهيات فوجب
التاويل المذكور في عبارته المذكورة المنقولة من
الطبيعيات وهو ان يقال استعمال المهية في الصورة
انما يكون على سبيل المسامحة والمجاز وان سبيل
قول بهمنيار حيث قال في تحصيل موافقا للشفاء
واعلم ان الحد انما يساوي الجوهر بها ولا حقيقيا اولا

واما العرض فليس لحد يطابق ذاته لانه لا بد في تحديد العرض
من اخذ الموضوع فيكون في الحد زيادة على معنى ذاته كذلك
الحال في تحديد الصور الطبيعية بل على ان تحديد الصورة
الجسمية لا يمكن بدون اخذ الهيولى فيكون الماهية الحاصلة
من تحديدها هي ماهية الجسم بعينها لان ماهية
الجسم لا يعتبر فيها الا الهيولى والصورة الجسمية
فبهذا الاعتبار يصح تفسير الصورة الجسمية بماهية
الجسم قلت لما كان الفرق ظاهرا بين قولنا كون
الجوهر بالمعنى المذكور ممتدا وبين قولنا جوهر ممتد
في الجهات بالمعنى الذي سبق فان الثاني هو حد الجسم
الذي يودي الى ماهيته التي يعتبر فيها الممتدية
والجوهر الذي به اشارة الى الهيولى والاول
هو نازل منزلة حد الصورة لم يصح ان يقال ان ماهية
الصورة الجسمية الحاصلة من تحديدها الذي اخذ فيه

الهيولى بعينها ماهية الجسم فسقط هذا التوجيه من وجه
الاعتبار يتعين التوجيه المذكور فيكون ماهية الجسم
الحاصل من التعريف بانه جوهر ممتد منوطة بالجوهرية
التي هي اشارة الى الهيولى وبالممتدية التي هي اشارة
الى الصورة ومن العبارات التي تدل على صحة الاتحاد
الثاني قول صاحب الشفاء حيث قال فاتحاد الفصل
بالجنس ليس على انه شي كان يتضمن الجنس بالقوة لانه لزم
الجنس بالقوة واتحاد الجزء بالجزء في المركب فانما
هو اتحاد شي بشي خارج فيكون اتحاد الاشياء التي
فيها اتحاد على اصناف احدها ان يكون كاتحاد
المادة والصورة فيكون المادة شيئا لا وجود له بانفراد
ذاته بوجه وانما يصير بالفعل بالصورة على ان يكون الصورة
امرا خارجا عنه ليس احدهما الآخر فيكون المجموع ليس هو
واحدا منهما والثاني اتحاد اشياء يكون كل واحد في

نفس

مستغنياً عن الاخر في القوام الا انها تتحد فيحصل منها
شيء اما بالتركيب او الاستحالة والامتزاج ومنها
اتحاد اشياء لا يقوم بعضها بالفعل الا بما انضم
اليه وبعضها يقوم بالفعل فيتقوم الذي لا يقوم بالفعل
بالذي يقوم بالفعل ويجتمع من ذلك جملة متحدة مثل
اتحاد الجسم والبياض وهذه الاقسام كلها لا يقوم
المتحدات منها بعضها ببعض ولا يحمل البتة شيء منهما
على الاخر حمل التواطؤ ومنها اتحاد شيء لشيء وهيهنا
الشيء منهما ان يكون ذلك الشيء لا ان ينضم اليه فانه قد
يعقل معنى يجوز ان يكون ذلك المعنى نفسه اشياء كثيرة
كل منها ذلك المعنى في الوجود فينضم اليه معنى اخر يغير
وجوده بان يكون ذلك المعنى متضمنا فيه ثم قال
فان الامر المحصل في نفسه يجوز ان يعتبر من حيث هو
غير محصل في الذهن فيكون هناك غيره انتهى كلامه

قال ظ ههنا يدل على ان العلاقة بين الهيولى
والصورة اتحادية فان قوله اتحاد الجزء بالجزء في المركب
يدل بظاهره على ذلك وكذا قوله كاتحاد المادة والصورة بظاهره
يدل على ذلك فان قيل قوله فيكون المادة شيئا لا وجود
له بانفراد ذاته توجد وانما يصير بالفعل الصورة على ان يكون
الصورة امرا خارجا عنه ليس احدهما الاخر يدل على ان
لكل من الهيولى والصورة ذاتا ووجودا وان تعلق الهيولى
بالصورة ومن هنا يلزم تقدم الصورة على الهيولى بالذات
فيلزم ان يوجد الصورة اولا ثم يوجد فيه تلك الصورة
فلا يكون بينهما علاقة اتحادية بل اتحادهما انما يكون
عبارة عن حصول امر طبيعي عنهما كما هو المشهور فعلى هذا
يكون الواقع اصلا لا احتمال بين الباسين المسطرين ان
اتحادهما هو الواقع قلت لا يلزم من هذه العبارة ان
لكل منهما وجودا وذاتا الا انه جاز ان يكون لهما ذات

واحدة ووجود واحد وان يكون التغاير بين وجودهما
انما هو بالاعتبار كالتغاير بين ذاتيهما فانه جاز ان يكون
ذات واحدة موجودة بوجود واحد ويكون مفهوم الجوهر
المستعد متحدا كما يكون مفهوم القابل للابعاد متحدا
ولا يكون الجوهر المستعد من حيث هو جوهر مستعد وجود
بانفراد ذاته بدون وجود مفهوم القابل للابعاد مطلقا
بل انما يصير بالفعل بهذا المفهوم الذي هو الصورة على ان
يكون هذا المفهوم امرا خارجا عن مفهوم الجوهر المستعد
اذا اخذ كل منهما بشرط لا فانهما لا يكونان صورة ومادة
اذا اخذ بذلك الشرط واما الحكم بتقدم الصورة على الهيولى
فلا شبهة في صدقه لان مفهوم الممتد القابل للابعاد
مقدم على مفهوم الجوهر المستعد فان الموجود ما لم يصير
ممتدا لم يصر مستعدا لقبول الاتصال والانفصال والكثرة
على راي الحكماء القائلين ببطلان تركب الجسم عن الاجزاء

التي لا تتجزى فعلى هذا يصير الممتد بعد كونه ممتدا جوهرا مستعدا
للامور التي تكون الهيولى مستعدة لها وايضا اذا كان العلاقة
اتحادية يكون حصول الامر الطبيعي عنهما اولى بالقبول كما لا يخفى
وفي الجملة كل عبارة من عبارات الحكماء الدالة على احد من
الاحتمالين الاخرين يمكن حمله على الاحتمال الثاني
الذي هو اقرب الاحتمالات بالقبول عند التامل فالمبسط
في ان الاحتمالين الاخرين هل يصح ان يكون واحد
منهما مراد الحكماء لتناول العبارات الدالة على الاحتمال
الاخر الى المعنى الموافق له فان طريق التاويل غير مسدود فلا
وجه لصحة كون احد منهما مرادهم وذلك لانه اذا كان
العلاقة بين الهيولى والصورة ارتباطية غير اتحادية بان يكون
لكل ذات ووجود كما هو المختص في الجسم المفرد من جوهرين
متغايرين بالذات والوجود فمتعذر ان الانفصال
على التقدير الثالث اما ان يعدم ذات الجوهرين بالكلية

وهو بط بالبديهه واما ان ينعدم احدهما بالكلية وهو
الصورة الجسمية الممتد باعتبار الذات ويبقى الاخر
الذي هو ممتد بواسطة الصورة وهذا ايضا بط من
وجهين احدهما ان انعدام الصورة الجسمية بكليتها
واجزائها الفرضية بط بالبديهه وايضا انعدام جوهر
بالكلية ووجودها عن العدم بلا مادة كلاهما باطلان
عند المحققين وعلى هذا التقدير يلزم كلاهما كما لا يخفى
عند التامل وثانيهما ان الجوهر الباقي قد يكون متصلا
وقد يكون منفصلا ومن ذلك لزم ان يحصل له الحيثية
الاتحادية وهو كونه متصلا وممتدا فذلك الجوهر الباقي
مع هذه الحيثية الاتحادية جسم لا محالة اذ لا يعني بالجسم
الا جوهر ممتد ولا مدخل لرفع هذا الحكم كون الصورة
علة لتلك الحيثية الاتحادية كما لا يخفى عند التامل
والانصاف وايضا على هذا التقدير يكون الصورة

نصاف

التي هي مقدمة بالذات على الهيولى جسما كما يظهر عند الا
وايضا على هذا التقدير لزم ان يكون الهيولى هيولى اخرى
كما مر بعضه وايضا يلزم على هذا التقدير ان يكون الهيولى
مقدمة في الوجود على حلول الصورة فيها مع ان حلول
جوهر في جوهر يوجد عن وجود مما معا وهو بط لما مر مرارا
وفي الجملة دلائل وجود الهيولى المذكورة لا تدل على تحقق
هذا التقدير بل انما تدل على تحقق التقدير الثاني بان
البديهة شاهدة بان الامتداد الجسماني عند طريان
الانفصال لا ينعدم بالكلية بحيث لا يبقى منه اجزاء
الفرضية واما على الاحتمال الرابع الذي هو اولى
بالاعتبار من الاحتمال الثالث فاقول اذا كان
هيولى العناصر تحت الهيولى التي للعناصر جوهرا مباينا
للصورة الجسمية في الذات والوجود في الاعتبار
مع كون الهيولى بذاتها سارية في الصورة الجسمية

لو تحمل اما ان يكون عبارة عن العقل العاشر او عن الوجود
الحقيقي القايم بذاته الذي هو الواجب لذاته او عبارة
عن امر اخر وذلك لان الوجود الحقيقي القايم بذاته الذي
هو الواجب بذاته لا شبهة لاحد في عدم خلو شي من الاشيا
عن تجليه والعقل الاخير الذي هو مظهر من مظاهر
تجلي الحق ايضا سار بذاته في جميع ما في تحت فلك القمر
عند الحكماء المحققين كما ان العقول الباقية سارية في
الافلاك كل في فلك واستعمال لفظة السريان في امثال
هذه المواضع انما هو في معناه المجازي كما لا يخفى على
العقلاء والحاصل ان الموجودات التي هي في تحت فلك
القمر لا ينفك ذاتها ولا شي من اجزائها عن الوجود
ولا عن العقل الاخير عندهم ويصير ذلك العقل الذي
هو مظهر الوجود من حيث هو ممكن منشا لظهور الممتد
بان يصير الممتد قايما به فاما حيث يكون بازاء كل جزء

من الممتد ذات وهذا هو المراد بسريانه بذاته وبواسطة
كون ذلك العقل الممكن من حيث هو ممكن منشا لظهور
الممتد من حيث هو ممتد نظير الهيولى فهي امر لازم لذلك
العقل من حيث هو ممكن بواسطة قيام الصورة الجسمية
مطلقا بالمعنى المذكور بها فالهيولى انما يتقوم بامرين عندهم
احدهما هو ذلك العقل من حيث هو ممكن وثانيهما قيام
الصورة الجسمية مطلقا بذلك العقل اي سواء كانت
ممتدة واحدة او ما فوق الواحدة فهي على التقدير الرابع
اما ان يكون عبارة عن الوجود من حيث ذاته مرتبط
بالممتد مطلقا واما عبارة عن العقل من حيث انه
سار في الممتد وعبارة عن جوهر غير العقل سار بذاته في
الممتد ولما لم يكن خفاء لعاقل في ان الموجود من حيث
هو موجود مقوم لكل معين من الموجودات سواء
كانت عقولا ام نفوسا او اجراما ولا في ان نسبة الموجود

الحقيقي الذي هو الواجب بذاته الي جميع تلك الموجودات
بالايجاد لا بالحلول و[illegible]ن الموجود الحقيقي تام بل
فوق تام باعتبار ذاته ولا يخفى ان الموجود الحقيقي الذي
هو الوجود الحقيقي واحد بوحدة تكون عين ذاته وظريان
الكثرة عليه محال فالاحتمال الاول من الاحتمالات الثلث
المذكورة انتفاؤه في حيز الاستحالة فان تلك الصفات لا يصح
ان يتصف الهيولي باحدها عند الحكماء فان هيولي العناصر
مغايرة لهيوليات الافلاك بالنوع وقابلة للصورة
الجسمية ومعدومة في حد ذاتها ومتكثرة بذاتها والاشخاص
الجسمانية المتفقة بالنوع انما تتكثر بتكثرها ووجودها
متأخر عن الصورة الجسمية ولما كان المقصد الاصلي
في هذه الرسالة انما هو معرفة المبدأ الاول وبحث الهيولي
انما هو وسيلة لمعرفته تع كما لا يخفى على من طالعها
وتأمل فيها من مطلعها الي مقطعها لم اتحمل الا في

مباحثها [illegible] الصوفية والحكماء في احوال
طرفي السلسلة [illegible] والاخر هو الهيولي
التي هي المسماة [illegible]
منتهى في التنزل [illegible]
منتهى في الترقي الي [illegible]
الهيوليات يعلم [illegible] موجودة
ذوات المعقول [illegible] رة عن ذوات اخر
غير الوجود وغير المعقول حيث سارية بذواتها في جميع
اجزاء الممتد فهو غير ثابت بالدلائل المذكورة ولا سبيل
الي اثباته فهو احتمال ساقط عن الاعتبار وانما قلنا
ان الدلائل المذكورة لا تدل على وجود ذلك الجوهر
لان دليل الانفصال انما يدل على بقاء امر من ذات
الهوية الاتصالية وذلك الامر الثابت به ان كان ساريا
في الممتد بذاته سريان الوجود او سريان المعقول الاخير

في

www.icar.ir

في العناصر لم يثبت به ام ... ث يكون كذلك
اي سارا سريان الوح ... ين احدهما وان
ثبت بذلك ... في سارا في الممتد اجزاء
... لات الثلاثة وبطل
... ليل ثبت ام يقبل
الانفصال اي يقبل ... يكون جزء منه يقبل
احدهما والجزء الاخر ... لما فان الحكم بالحد التفرقة
بالبديهة بين طريان الانفصال وانعدام الممتد بالكلية
تقتضي ذلك والحاصل ان الجسم المفرد اذا طرا عليه
الانفصال لم يزل عنه الا كونه ممتدا متصلا ولم يزل عن
هويته الوجود الذي هويته موجود ولم يزل عنه كون ذلك
الوجود اذا تعين من التعينات الوضعية فلم يزل عنه
جوهرية تلك الهوية فلو كان ارتباط تلك الهويتان انما
يكون بواسطة ارتباطها بالحيثية المرتبطة بالوجود

الحقيقي المسماة ... كما زعم المشاءون كانت
تلك الحيثية باقية ... لا الاتصال فالباقي عند الانفصال
على هذا التقدير ... انتفاؤه منه
العقل لا استقلال و...
متحدا باعتبار ...
في الخارج الذي يحت... لا استعداد صيرورة
الهوية متحدة بالهو... ره او بالهويتين اخرى
او باكثر منهما تارة اخرى غالبا في عند الانفصال
ليس منحصرا في الوجود الحقيقي الصرف ولا في العقل الا...
الذي هو شان من شؤونه تصوراته فلا يكون هيولى
العناصر الوجود الحقيقي الصرف ولا العقل الصرف
ولا امر اخر لا يصح اتصافه بكونه ممتدا بل يكون الباقي
عند الانفصال امر يصح ان يصير تارة ممتدا واحدا او تارة
ممتدين وتارة اكثر منهما وجوهريته الباقية انما لنتفا

من العقل لا خر الذي [illegible] انيه ولا استغناؤ له
لا من الوجود [illegible] فثبت حقية الاحتمال
[illegible] المذكورة وهو المط
[illegible] يمكان ذهابه الي
[illegible] يمكن ان يخطر بالبال
المماس [illegible] الحقيقي وح ربما
يخطر في البال ان [illegible] على في المعدوم المطلق
وربما يخطر بالبال ان الوجود الحقيقي يحلي في الاعيان
الثانيه اولا فعلى الاول يمكن ان يخطر بالبال ان
هيولى العناصر هي الخلاء الذي تحت فلك القمر
فانها معدومة في ذاتها وبعلته وجود الصور حصل
لها نحو من الوجود ولهذا ذهب بعض القدماء بان
هيولى كل جسم هي حيزه الذي وجد فيه وابطل الشيخ
شكر الله سعيه هذا المذهب بان الهيولى يشغل باشتغال

الجسم والحيز لا [illegible] له وايضا الهيولى تكون
جزء الجسم وا [illegible] هو الخلاء ليس بجزء منه و
الثاني يمكن ان يحم [illegible] العناصر تيلا
ممكنة وجودها [illegible]
من حيث هو ممكن [illegible]
بان الهيوليات [illegible] ب ولا يجتمع
بطلان هذين [illegible] بطلان الاول
فلان الامكان امر نسبي لا بد له من محل يسرع
فلو يتصور بقاء حالتي الاتصال والانفصال بدون
جوهر يقوم به فذلك الجوهر الباقي هو الهيولى
لا الامكان الذي قام به واما بطلان الثاني
فلان الجسم المفرد حال الاتصال له عين ثابتة فعند زوال
الاتصال لا يبقى ظهور عين ثابته كانت للجسم المتصل
واما العين الثابته للامر الباقي فهو عين ثابته للهيولى

نلبت الهيولى الا الا [illegible] اعين ما يبدو ايضا
ليس شي من [illegible] ته جزء الجسم
فليس [illegible] هو مقتضى البراهين
[illegible] ن الاقسام المذكورة
[illegible] يكون ماهية الجسم
[illegible] هو ا
[illegible] والمعنى الذي
فصل الجسم الذي [illegible] وانه كما كان العلاقة
بين جنس الجسم و [illegible] الخارج كان العلاقة
بين المادة الخارجية والصورة اتحادية بان يكون
المادة امرا لا وجود له بالفعل بدون كونه ممتدا
اما بامتداد واحد او بامتدادات فوق الواحد
وهو قد يكون ممتدا بان قام به امتداد واحد
وكونه ممتدا هو الصورة الجسمية والحاصل ان الصورة
الجسمية والحاصل ان الصورة الجسمية لازمها الوحد

ولهذا لا يرد [illegible] المعنى اتحاد وجودهما في الخارج
فان ذلك لزو [illegible] وجودهما في الماهية الا
في الوجود لمفهو [illegible] من الخارجي
الذي هو حيثية اتحا [illegible] دة
بوجود ولا محذو [illegible]
على الكل اذا اخذ [illegible]
[illegible] تحت
قال الكاتبي [illegible] في الماهية ان اخذ
بشرط ان لا يكون [illegible] مشخصة كان جزءا
او مادة ان كان جنسا قال الشارح او مادة خارجية
وصورة ان كان فصلا اي وصورة في الخارج وان
احد من غير الالتفات الى ان يكون معه زيادة اولا
يكون كان محمولا او جنسا ان كان مشتركا فيه وفصلا
ان كان مختصا وقال سيد المحققين قدس الله سره
العزيز في حواشيه على الكتاب المذكور قال المص

رحمه الله في شرح الملخ [illegible] م ان اجزاء المهية
اذا كانت مم [illegible] ن الوجود القايم
ا [illegible] خرنا ان كل واحد
[illegible] لي وجه يكون بهاذ
[illegible] عليها ولا يمكن
[illegible] ا ثم شرع في توضيح
ذلك بمثال [illegible] نسان وتبين بحث
لان الاجزاء الخ [illegible] لذوات والوجودات
لا يمكن حمل بعضها على بعض ولا على المركب باي اعتبار
اصلا بالجزم ببديهة بان الجدار لا يحمل على البيت
اصلا وكذا اليد على البدن والخل على السكنجبين وكذ
الادوية المفردة على المعاجين وبالعكس على اذا اختا
ان معنى الحمل الاتحاد في الوجود فلا يتاتى ذلك في
الاجزاء الخارجيه ولكن ان هذا البحث انما هو في

الاجزاء الذهنية [illegible] متميزة بالاعتبارات انتهى قلت
كلام الحكماء [illegible] لا في اجزاء المهية
الحقيقية العينية [illegible] اي في الاجزا
التي بعضها حيثية ا [illegible]
فعدم صحة حمل البـ [illegible] موجودة ان
لا يدل على عدم صحـ [illegible]
المخالفة الذوا [illegible] ان اراد بالخلو ف
الذوات والوجودات [illegible] بالذات فهو مم
لكن لا نم ان المادة وصورتها في المهيات الحقيقية
مختلفان في الذات والوجود بالذات بل انما هما
مختلفان [illegible] بالاعتبار فان وجود هما عين وجود
الآخر الا في العقل والاعتبار كما مر اليه الاشارة
في كلام صاحب الشفا فمراد الكاتبي من التميز المذكور
في قوله اجزاء المهية اذا كانت متميزة في الخارج على

معنى ان الوجود [illegible] تميز عن الوجود
القايم الا [illegible] ه مع امكان زوال
[illegible] سير وجود زيد قايم
[illegible] فالدا الكاتبي في الكتاب
[illegible] ع الماخوذ لا بشرط
[illegible] يوان فان كان المراد
انهما متحدان [illegible] ا وان كان المراد
ان الانسان موصو[illegible] ان كان ذ[illegible] اتصلان
الجزء متقدم ولا شي من الصفة بمتقدم وان كان المراد
امر بالناطق لانا نقول المراد انهما متحدان في الوجود
لان الحيوان المطلق لا يدخل في الوجود الا بعد بعده
بعد فانهما لم يصرنا طقا او صاهلا او غيرهما من
الفصول لا يمكن دخوله في الوجود فان الوجود لا يعرض
الا للحيوان المركب اي المقيد باحد الفصول فالحيوان

الناطق وان كان [illegible] كن وجوده بعينه هو وجود
الحيوان انهو [illegible] ف الوجود مستلزما
للاتحاد في الذا[ت] [illegible] ان المراد
من الحمل بالمواط[اة] [illegible]
في الذات والو[جود] [illegible]
اعتبر ذلك لسا[illegible]
المحمول عين الموض[وع] [illegible] بما لم يصح
المص بالاتحاد في [illegible] د من الاتحاد
في الذات هو الاتحاد بالذات فلعل من نفى الاحتياج الى
الاتحاد في الذات في صحة الحمل واكتفى فيها بالاتحاد
في الوجود حمل الاتحاد في الذات على الاتحاد في الذات
بالذات بمعنى الاحتياج المذكور ليشمل نحو اتحاد زيد
بمفهوم القايم ومن قال ان الحمل هو الاتحاد في الذات
والوجود اراد بالاتحاد بالذات اعم من ان يكون

اتحادا في الذات بالذا[illegible] يكون اتحادا في الذات
بالعرض وفي الجملة الم[illegible] ان يكون موجودة
بوجود واحـ[illegible] حد بما ان يتحقق التلازم
[illegible] مما بدون الباقية
[illegible] ان يمكن زوال بعضها
مع بقيـ[illegible] سية والحيوانية فانه
يجوز زوال الحـ[illegible] ال الجسمية والجوهرية
ويمكن زوال الجسمية [illegible] زوال الجوهرية فالذاتيات
في الاعيان في امثال زيد متعددة في الخارج بحسب المعاني
والمهيات فان مصداق قولنا زيد حيوان والخارج
مغاير لمصداق قولنا زيد جسم ومغاير لمصداق زيد ناطق
ولمصداق زيد جوهر فاتحاده بالحيوان مغاير لاتحاده بالناطق
ومجموع هذين الاتحادين هو اتحاده بالانسان وهكذا
الحال الجسم فاتحاد الهوية الخارجية لمفهوم الجوهر

مغاير لاتحاد [illegible] الابعاد الثلثة ومجموع
هذين الاتحا[illegible] الجسم والدليل
على مغايرتها [illegible]
بمفهوم المما[illegible]
زوال اتحاد[illegible]
اي مفهومي الجـ[illegible]
في الوجود مستـ[illegible] بمذكور ثم
قال [illegible] مرض الامام
على اي على اتحاد الجز [illegible] ان الجزء من حيث
هو له وجود مغاير لوجود المركب لتقدمه فلو حصل له مع المركب
اي اعتبار الاتحادية وجود اخر لكان اي للجزء وجودان
وانه محال وانه سوال مشكل والجواب عنه صعب انتهى
واقول الجواب عنه ليس بصعب لما قال شارح الكتاب
من ان جزء الخارجي ليس له وجود متقدم عليه في الخارج

١٨١

www.ical.ir

(ذلك)
وليس وجوده في الخارج [illegible] فيه عندهم لان
في الاجزاء المحمولة [illegible] الجنس والفصل
وجود متقدما [illegible] ارجي هو وجوده
[illegible] ان في الخارج بل غايته
[illegible] في الذهن والاخر
في الخارج [illegible] بواب انما يأتي في
الاجزاء الذهنية [illegible] الفصل وافق الحكماء في
جعل حدوث الجنس [illegible] الاجزاء الخارجية
فاستشكال السؤال مع استصحاب الجواب انما هو
بالنظر اليها وهذا الاشكال بعينه هو ما اشار اليه الشيخ
بقوله وهذا انما يشكل فيما هو مركب وقد عرفت ان منشأ الاشكال
انما هو كون الجنس مادة في الخارج كما هو مقتضى كلام الحكماء
وبهذا الجواب لا يندفع بما قال العلامة في حواشيه
على الكتاب من انه ان اراد بالمغايرة ان وجود الجزء

(هو)
تغاير وجـ [illegible] ات هو هو لاتحادهما عند
وان اراد [illegible] عتبار هو هو لان العقل
لا خطا [illegible] حيثيته
لكل تصوره [illegible]
وجودين ثم [illegible]
لا يلزم وجو [illegible]
المذكور وهو [illegible] سبقا
وجود [illegible] جزء مستغن عن السبب
عند تحقق الكل [illegible] السبب المحقق بقوله
يعني في مرتبة تحقق الكل هو محتاج الى السبب المحقق في
التحقق بخلاف الجزء فانه في هذه المرتبة غير محتاج
الى التحقق لتحققه ضمن رتبة تحققه سابقا فلو كان
الوجودان متحدين ذاتا لما صح هذا الكلام قلت
قوله فلو كان الوجودان متحدين لما صح هذا الكلام

قلت قوله فلو كان ال[illegible]بين ذاما لماصح
هذا الكلام ممن قا و[illegible]نهما متحدين اما
جاز تحقق ا[illegible]جود الجزء بدون
ثبو[illegible]الكل فيصح ان يقال
[illegible]ب المحقق في التحقق
من[illegible]ز فانه في هذه المرتبة
غير محتاج الى الم[illegible]شبه تحققه من حيث
تحققه سابقه[illegible]وجودهما بالذات
في كلامهم حيث[illegible]مستغن عن السبب عند تحقق
الكل دون الكل وبالجملة هذا الكلام يجري في كل
ما هو جزء سواء كان جزءا محمولا او غير محمول وفي الاول
يكفي التغاير الاعتباري وفي الثاني تحقق التغاير بالذات
وبما سبق لنا من قسمة الحيثيات الاتحادية وبيان تحقق
اقسامها كاف في تصحيح كلام العلامة ودفع كلام الش

والسيد المحشي وله كلام في دفع الاشكال المذكور بالكلية
وتحقيق وجو[illegible]رة موقوفين على تحقيق
نحو وجود اج[illegible]الجنس والفصل وجب
التعرض لهذا التح[illegible]نشا التح
في التجريد وهي ا[illegible]
بسمه في الذهن فا[illegible]
المحمول ثم قال وفي[illegible]لمبقية تركب المهيه
من الاجزاء المح[illegible]ب اربعة بحسب
الاحتمالات الممكنة و[illegible]في هذه الاجزاء اما ان
يكون صور الامور متعددة او لامر واحد وعلى الاول
اما ان يكون تلك الاجزاء موجودة بوجود واحد او
بوجودات متعددة وعلى الثاني اما ان يكون تلك
الصور ماخوذة من امور متعددة بحسب الخارج او لا
فهذه احتمالات اربعة قد اتخذ كل واحد منها مذهبا

الاحتمال الاول ان   امور متعددة
موجودة بوجو   بان الاجزاء
المجموع بتغايرا   لبيان ذلك
الامور لزم
ن قائم بمجموعها
وجود اجزاء
وكذا   الاحتمال الحكم
بان تلك   ت الاتحادية
لامر واحد   انما يكون على
نحو تعدد مفهومي القائم وزيد ومنع ان الوجود
قائم بالمهية على نحو قيام السطح بالجسم بل الوجود عنده
كما هو التحقيق ليس الا موجودية المهيات فح اختار ان
الوجود قائم بكل واحد من تلك الامور بمعنى اتحاد
مفهوم الموجود بكل منها فمفهوم الموجود متحد عنده

بكل واحد من تلك   هو متحد لمجموعها من حيث المجموع
فالوجود الذي   معنى المذكور بالمجموع
تلك الامور من حيـ   مفهوم الوجود
لما كان متحدا بكل   حد
كان مفهوم المو
متحد بكل منها وا
متحدا بامر واحد   لا كونه متحدا
بهذا الامام الذ   وجود
مفهوما   هي متحدة
بزيد وكما   جودة بوجود
واحد بان يكون   د في الخارج مع تغايرها
في الخارج بحيث يمكن زوال بعضها بدون زوال الباقي
كذلك الامور التي هي اجزاء المهية موجودة بوجود واحد
مع تغايرها في الخارج في المفهوم والمهية بل في الذات

بمعنى المفهوم الموجود [illegible] احتمال هو الذي
اختاره الكا[illegible] بوده في الخارج
تحته [illegible] لوجود الذي
[illegible] موجود وقدم
[illegible] شارح المذكور
[illegible] صوا الامور متعددة
وهذ[illegible] ان المركب ماهية
و[illegible] الوجود
الخار[illegible] بعض
فان الم[illegible] بها اي
ارتباط اسكن [illegible] والاجزاء وتعال
المجتمع منهما هو هذا الواحد او ذلك الواحد يشهد
بذلك بديهة العقل وبهذا بطل ما تمسك به
هذا القايل من انها لما التامت وحصل منها ذات واحدة

بعض
وحده حقيقة [illegible] الذات وحمل بعضها على
ايضا انهى قلنا [illegible] كرهنا الاحتمال الرابع
من تلك الامور [illegible] التي كل منها
متحد بالباقية و[illegible] بها
نحوا من التعـ[illegible]
امران متعددان [illegible] موجو
الاخر ومن تعدد [illegible] اعني نحو تعدد وجودي
مفهومي ز[illegible] التعدد
وهذ[illegible] نا هو نا في
اتحاده [illegible] وجودي
مفهومي زيد و[illegible] متحدة لا ينافي اتحاد وجودهما
بالذات وتحقيقه ان مفهوم القائم موجود بوجود هو
زيد ثم الوجود الواحد منسوب تارة الى زيد وتارة الى مفهوم
القائم فاذا زال مفهوم القائم عن زيد زال انتساب وجود

زيد اليه منه فزال وجـ … لم يزل وجود
زيد عنه مع زوا … تمام الذي هو
موجود … وحدة وجو دتهما
… المذكورة من تعددي
… من انهما التا مت
… ت واحدة و حدة
حقيقة … ابعضها على
بعضها … ان منهما
ذات … …
لاهي … بينهما
ليس انها … به ولم يصح
حملها على الذات وحمل بعضها على بعض فمن
هذا التمسك يعلم ان المراد ما ذكرنا وايضا لو لم يحمل
الكلام على المعنى المذكور يصح انتسابه الى العقلاء فان

الامور الم … وجود بالذات على نحو
التعدد الذ … يحصل منهما الـ
او من العناء …
على بعض وعلى
تلك الامور ا
الامتناع من
الى احتياد
انماه
الث
الاجـ
امور …
لا معنى للتركيب … شيئا
واحدا قد حصل له معان بعضها مع ان اخر يحصل من
تلك المعاني مفهومات صادقة عليه بهو هو وهو

يصير بانسان بحصولها ...
عما زعن ساير الا ...
من المتبو ...

... ذاته نفسه مخصوصة
... خواص فالماخوذ
... صارت تلك المنفسة
المختصة سوى ان يكون
... حد بدونها و
... ات اذ ليس لها مدخل
... كما حصل للانسان
... الحس والحركة
... والتحير
... ضحاك
... ها جوهرا جسمانيا
... وعم ...
نا ماحسا سامتحركا بالارادة ناطقا وهي الذاتيات
فصار بها متحيرا مستعدا منفعلا متعجبا ضاحكا قابلا
للصناعات هي العرضيات وزعم انه يسهل بهذا التحقيق

اشيا ذ الذا ... ذاتيات الذي هو معظم اركان
وتقرب ... خود من
من اجزا ... الفصل لئلا يكون انسانا
ماخوذة من ... فصولها
الانسان ... الاجسام و
المذكور من ا ... الحركة
وقد نكون ا ...
ليست لا ...
كا ...
الجو ...
وشبهها ...
مفهومات صادقة ... بعض الممهومات ما
هي تلك المعاني التي هي الاجزاء اذا اخذت لا بشرط شي
فالماخوذة من المتنوعات هي الذاتيات او بها صارت تلك

لا مثل
المهملة تلك المهملة والماخوذ قس ... ى العرضيات اذ
لها في نفس المهملة كما حص ... ن المعاني كما س
الا بما اي مف ... تمو اي مفهوم الذا
دة
... رطا والحركة بالارا
... النطق اي الناط
... با المسوعات جوهرا
... لده ناطقا اي اذا
... محمولا على ام
... هذا يتحقق
... بين من اخذ
... الاحتمال ان ...
حاصل
الاجزاء اذا اخذت محمولة كانت صور الامر واحد
لكن كانت ماخوذة من امور متعددة بحسب الخارج
باذكر
وهي نفس تلك الاجزاء اذا اخذت بشرط لا اذا انفنت

ذكر
... المذكور بعد
... الثا
ظهر لك ا ...
الاحتمال الا ...
مردودة با ...
امران كا ...
في الوجود فلا يكر ...
المحمولات المشت ...
خارجي لشيء ...
المد ...
لا ...
خار ...
ذاتيا لو ...
لاشتمالها على تلك المعاني خارجة عن الموضع ثم قال
هذا ما ذكره بعض المحققين اقول ويستفاد منه ان
الاجزاء المحمولة لا يكون مفهومات المسميات لانها ماخذ

الاشتقاق ان كان ... ـة المركب وطو الا
مفهوم المشتق ... ذ الاشتقاق اليا صدق
على الم... ... رجة عن المركب
... عليها انتهى كلامه
... ولذ لا يكون المفهومات
... واما ما نقل من القول
... تلك المعاني الحاصل التي
... واخلة والـ
... منها
... كون شي
... المعاني الخاصة
... المذكور اي تمايزها
انما يكون نحو تمايز مفهومي زيد وقايم في الوجود
ولا خفاء في ان هذا النحو من التمايز لا يمنع الحمل
كما مر غير مرة ثم قال الشارح المذكور الاحتمال الرابع

ان يكون ... الشي واحد من بسيط
ذاتا و... ... باعتبارات
هذه الصور ... اجزاء
المحمولة بين المركب
في الخارج هو ...
الذهن وهو المحـ...
من ان الصور ...
واحد ...
لا ...
ا...
المنتقـ...
هذا الاحتمال ...
فذلك الاعتبارات التي هي منشأ لانتزاع الاجزاء
اما ان يكون حسبان بحيث تحققها باعتبار الوجود

الذهني او يكون متحمه ... المهية بدون اعتبار
الوجود الذهـ ...
فعلا ... كانت في الخارج
... ورة المختلفة هي صور
... القضايا الخارجية
... فيها او هو نطام
... وجوهر ناطق في
... كن المهية في الخارج
... خارجية هي بعينها
... الاحتمال
... على النحو
... قلنا ان هذه
الحيثيات موجودة بوجود واحد على ما مر او هو الاحتمال
الثاني ان قلنا بتعدد وجودها على الوجه الذي
مر وبالجملة لا يمكن انتزاع الصورتين المختلفتين من امر

واحد من جهة ... لو بد في تحليل العقل المهية الى الاجزاء
المختلفة المحمول ... ت المختلفة في ذات المهية
سواء تحقق ... الاحتمال
الرابع الى احد من ... التفتيش يرجع
بالاعتبار فان ...
الذات المستقل ...
ولهذا حكم بالا ...
نحو تعدد و ...
الاول ...
المفهوم ...
وبالتعدد ...
باتحاد ما في الوجود الذي هو وجود زيد وبتعدد ما
في الذات والمفهوم لزوال احدهما دون الاخر ومن اختار
الاحتمال الثاني اعتبر تعدد الوجود والمهية على النحو

المذكور ومن اختار ... [illegible] ... هذه الاجزا
في الخارج مع اعتبا ... [illegible] ... لشبه استقلا
والوجود ... [illegible] ... هو القول
... [illegible] ... نهمنه ووجودا
... [illegible] ... لمهية الحيوانية
... [illegible] ... فان الجسم
... [illegible] ... ومفهوم زيد
... [illegible] ... هو
... [illegible] ... الحيوانية
... [illegible] ...
... [illegible] ... حكم
بين ... [illegible] ... الانسان
الاجسمية والصورة وهي متقدمة على الانسانية ونصح بقاؤها
مع ارتفاع الانسانية فكيف يكون جعلهما واحدا

او الحق ان ... [illegible] ... المحل فقد يصح الانفكاك عن جملة الجز كب
كما اذا كان ... [illegible] ... الهيولى والصوره وقد لا
يصح ان ينفك ... [illegible] ... السطح ولهذا
اشهران المركب ... [illegible]
الهيولى والصور ... [illegible]
العلاقة بين الهيو ... [illegible]
لزم ان يكون متشخ ... [illegible]
كما ان متشخ ... [illegible]
هو متشخ ... [illegible]
تعينها ... [illegible]
الجسمية ... [illegible] ... ن
تشخص الهيولى بالصوره وتشخص الصورة بالهيولى فلا دور
فان التشخص قد يراد به مع الشركة فتشخص الصورة بهذا
المعنى انما هو بالهيولى المتشخصة فان الصوره انما تصير بعد

الصورة بالهيولى من حيث … واما الهيولى
فهي لا تصير هذه ا… من حيث
هذا ال… بتشخص الهيولى
…لقة التي هي
…بودها الذي
…النحو من الوجه
…اج اليها وقد
…الهيولى
…رة
…ين
…وهذا
التشخص انما يكون بالصورة المطلقة وثانيهما التشخص
الذي هو الفساد من الصورة وهذا التشخص انما يقوم
بالذات بالصورة وعن القابل لها هي الهيولى المتشخص

المستمر فهذا ال… الذي هو تشخص الهيولى
بالذات ان… …صورة والتشخصات
المختلفة بالوح… تشخصات
الصور بالذات…
بالتشخص المستمر…
تشخصاتها وتش…
انما يكون بالصو…
المطلقة وا…
الهيولى…
يكون ب…
واسطة…
كان بالمعنى الاول والثاني انما يكون بالصورة
واما التشخص الصورة فظاهر انه انما يكون بالهيولى
لما تقرر في الحكمة من ان كل نوع يتكثر افراده فانما

يكون كثرتها ... التي تكثرت

افرادها ... صاتها ...

... صور وتشخصاتها

... كما قال افضل المحققين

... في شرح الاشارات

... المتعينة من حيث

... لا بالصورة المطلقة

... الكلام

... ر

... ور

... لة

... بوا

... على

تشخص الصورة ... من تقدم ذات

الصورة المطلقة على الهيولى التي هي فاعل التشخصها

تقدمها على تشخصها فعلى تقدير تسليم ان تشخص كل

موجود ... جوده ان يكون وجود الصورة

المطلقة ... تقدما على تشخصها

وايضا ... لازم

يكون الهيو...

هو تشكل و...

بالذات وبا...

الى الصورة ...

الرافع لا...

فعل...

يكو...

المتشخصه ... تشخص ... من تشكل وتمى

هذا اخر ما قصدته في هذه الرسالة والحمد لله على

افضاله والصلوة والسلم على محمد واله قد تم كتابة

هذه الرسالة

م

... روایت شهادتی که در میانه ابو غنیمه این کتاب نگاشته شده بدین عنوان حسب ...

... مند معوجی ... دانه | کتاب ربا شده امانت خانه حاجی محمد | کتاب الامت حاجی محمد علی | امالی ابن بابویه جلد | علل الشرایع جلد | جلد طهار...

... الاحکام ... مرضی جلد | حاشیه آقا جمال میر و صاحب ملا محمد سراب بر آیات احکام | کتاب ... طهار... | الصمدیه ... شرح ... | رجال میر مصطفی تو...

... ارسی جدول | قواعد شهید اول در اصول فقه | ... کتاب الملک از اول طهارت تا تجارت جلد

... البیع ... | ... المکاسب جلد | جلد ثانی ...

مجلس شورای ملی
کتابخانه
تاریخ ۱۳۰۰

www.icall.ir

www.ical.ir

ب-3